الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس
مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: تسيير واقتصاد مؤسسة

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

مقدمة من الطالبة:

مختار فطومة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	تدلاوتي يامنة	أستاذة محاضرة ب	جامعة مستغانم
مقررا	بلهادف رحمة	أستاذة محاضرة ب	جامعة مستغانم
مناقشا	برجي شهرزاد	أستاذة محاضرة ب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2019/2018

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله

إلى مصدر الحب والحنان أمي أطال الله في عمرها

إلى أخواتي الذي كانوا سندا لي طوال فترة إعداد هذه المذكرة

إلى كل أساتذتي

إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد

اهدي ثمرة هذا العمل

كلمة شكر

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، الحمد لله الذي أخرجنا من الظلمات الجهل إلى أنوار المعرفة والعلم، والصلاة وسلام على خير الخلق وأفضلا الرسل الذي قال في حديثه صلى الله عليه وسلم (من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فأدعو له)

أتقدو بالشكر إلى الأستاذة المشرفة بلهادف رحمة لإشرافها على هذه المذكرة وتوجيهاتها ودعمها لي

كما أوجه كامل تشكراتي إلى أساتذتي في الكلية

قم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا

أتقدم بالشكر الجزيل أساتذتي الكرام من الابتدائية إلى الجامعة

الفهرس

الفهرس	
الإهداء	-
الشكر	_
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	II
قائمة المختصرات والرموز	III
مقدمة عامة	3 – 1
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة	4
تمهيد	5
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	
المطلب الأول: تطور التاريخي للتنمية المستدامة	6
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	11
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة	13
المبحث الثاني: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة	
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة	15
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة	19
المبحث الثالث: آليات تحقيق التنمية المستدامة في ظل الصعوبات المتواجدة	
المطلب الأول:الآليات الإقتصادية والإجتماعية	25
المطلب الثاني: الآليات التنظيمية والتشريعية والتوعوية	26
المطلب الثاني: صعوبات تحقيق التنمية المستدامة	27

خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	29
تمهيد	30
المبحث الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المطلب الأول:تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	37
المطلب الثالث:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	40
المبحث الثاني: مصادر وأسالب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	45
المطلب الثاني:أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	48
المطلب الثالث: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	52
المبحث الثالث:عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات	
المطلب الأول: عوامل المؤثرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	53
المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	55
المطلب الثالث:معوقات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	57
خلاصة الفصل	63
الفصل الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	64
تمهيد	65
المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر	
المطلب الأول: الواقع الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر	66

المطلب الثاني: الواقع الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر	67
المطلب الثالث: الواقع البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر	69
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
المطلب الأول: نبذة التاريخية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	69
المطلب الثاني: آليات دعم المؤسسات الصغير ة والمتوسطة في الجزائر	73
المطلب الثالث: استقراء لواقع المؤسسات الصفيرة والمتوسطة في الجزائر	77
المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد الاجتماعي	83
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد الاجتماعي	86
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد البئي والتكنولوجي	87
خلاصة الفصل	88
الخاتمة	90 - 93
قائمة المراجع	94 - 98
ملخص	99

قائمة
والأشكال الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(I _1)	مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية	11
(II-2)	مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	24
(II_ 1)	تعاريف لبعض الدول العربية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
(II_ 2)	بعض التجارب الدول الغربية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32
(III_1)	أهم المؤشرات للتنمية المستدامة في الجزائر 2014إلى2017	66
(III_2)	معدل البطالة في الجزائر من 2010إلى غاية 2015	67
(III_3)	تطور بعض المؤشرات الصحية من سنة 2007 إلى غاية 2015	68
(III_4)	تطور انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر خلال فترة2007إلى غاية 2015	69
(III_5)	تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	77
(III_6)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية فترة 2010إلى غاية السداسي الأول من2018	79
(III_7)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم فترة2010إلى غاية سداسي الأول من2018	80
(III_8)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط فترة 2010 إلى غاية سداسي الأول 2018.	81
(III_9)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع الجغرافية فترة 2010 إلى غاية سداسي الأول من 2018	83
(III_10)	ناتج داخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال فترة ممتدة من 2012- 2016	84
(III_11)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط	85
(III_12)	تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 2010إلى2017	86

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(I - 1)	السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة	10
(I - 2)	الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة	15
(III -1)	تطور عدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	78
(III- 2)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم	80
(III– 3)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع النشاط	82
(III– 4)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الجغرافي	83

قائمة المختصرات والرموز

الرمز	اسم الرمز
MIPMEPI	وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار
ANDI	الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
CNAC	الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة
FGAR	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
OCDE	منظمة التعاون والتنمية

المقدمة

المقدمة:

إن الظروف الإقتصادية الحالية والوضع الدولي الراهن وتوسع ظاهرة العولمة، ومحاولة الوصول إلى التكامل الإقتصادي وتطبيق سياسة التحرر الإقتصادي وظهور المنظمة العالمية للتجارة. كل هذهالعوامل ساعدت على ظهور الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها أهمية بالغة في الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للوطن، فهي تلعب محورا هاما في إقتصاد أي المجتمع بحيث تعتبر المؤشر الرئيسي على تقدمه وتطوره.

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة وهذا لما تمتلكه من محفزات إستثمارية كبيرة وغير مكلفة والسبب في ذلك خصوصيتها وقدرتها على التغيير السريع وكذلك القدرة على الإبتكار والتطوير، كما أنها قادرة على توسيع حركية النشاط الإقتصادي للدول.

إن الأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع أساسا لقدراتها المتعددة على تلبية الحاجيات الإستهلاكية المحلية وإستقطاب اليد العاملة والحد من البطالة مما أدى إلى إنتشارها وزيادة عددها إلا أن هذه المؤسسات تعاني جملة من الصعوبات والمشاكل التي تقلل من أهميتها وقدرتها على العمل منها ما يتعلق بمشاكل العقار والمشاكل الحكومية ولعل أكبر هذه المشاكل التي يعاني منها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالحصول على مصادر التمويل المختلفة.

إن إهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يهدف إلى خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات التي تفرضها التعاملات الاقتصادية، وهذا من خلال محاولة الإرتقاء بهذه المؤسسات على جميع الأصعدة المحلية و الدولية، ولا يمكننا الحديث عن الدور التنموي دون أن نشير إلى مجموعة من الخصائص التي تميز و تؤهل هذا النوع من المؤسسات لتلعب دورا كبيرا و أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تبني إستراتيجية تهدف من خلالها إلى دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك بإقامة أجهزة حكومية متخصصة في تقديم الدعم المالي للمؤسسات و مرافقتها في جميع المراحل لتحقيق الإستمرار و النمو ومن بين هذه الهياكل نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، و غيرها من الهياكل.

أولا:إشكالية البحث

من أجل النهوض بالتنمية المستدامة كان على الجزائر إحداث تغييرات جزئية في قطاع المؤسساتي من خلال إنتهاج إستراتيجية لإنشاء وإعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك إدراكا منها لدورها في التنمية المستدامة وما يؤكد هذا التوجه هو إنشاء وزارة خاصة لهذا القطاع وإنشاء وكالات لدعم هذه المؤسسات، وإنطلاقا من هنا فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال هي:

ما دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

وفي هذا الإطار يمكن طرح **التساؤلات الفرعية** التالية:

1.ماهي التنمية المستدامة؟

2. ماهي أهم الآليات لدعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3.كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة؟

ثانيا: فرضيات البحث

وللإجابة عن التساؤلات وضعنا الفرضيات التالية:

1.التنمية المستدامة هي إستخدام الموارد الطبيعية بشكل يضمن حقوق الأجيال القادمة إقتصاديا ، إجتماعيا وبيئيا؟

2. تبنت الجزائر جملة من الآليات الهادفة إلى ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك لدعم فكرة التنمية المستدامة.

3. تلعب المؤسسات دورا هام في تحقيق التنمية المستدامة فهي تعتبر العصب الرئيسي لها.

ثالثا: أسباب إختيار موضوع

1.فضولي الشخصي في التعمق في هذا الموضوع دون غيره.

2.معرفة كل ما يتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تحققه في التنمية المستدامة من الجانب الإقتصادي والإجتماعي والبيئي والتكنولوجي.

3. الأهمية التي إكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الآونة الأخيرة.

رابعا: أهمية البحث

1. الدور الكبير التي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإرتقاء بإقتصاديات الدول المتقدمة والنامية في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية.
2. الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات والإمكانيات المعتبرة التي سخرتها لتأهيل وترقية هذا القطاع.

خامسا: أهداف البحث

يسعى الباحث إلى بلوغ الأهداف التالية:

1.توضيح مختلف المفاهيم التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية على حد سواء

2. محاولة دراسة وتقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة وخاصة في الجزائر.

سادسا: منهجية البحث

للإجابة على التساؤلات المطروحة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات، إعتمدنا على المنهج الوصفي كمنهج رئيسي وذلك فيما يتعلق بوصف كل ما هو متعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية،بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال دراسة الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التنمية الوطنية وتحليل هذه الإحصائيات.

سابعا: حدود الدراسة

الحدود الزمنية: لقد ركزنا في هذه الدراسة على تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بـ الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2010 إلى 2018، وفي بعض الأوقات سوف يتعذر علينا التقيد بهذه المدة بسبب غياب المعلومات أو لأسباب لأخرى.

الحدود المكانية:تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حقل الدراسة الميدانية لهذه المذكرة.

ثامنا: صعوبات البحث

تتلخص أهم الصعوبات التي وجهناها لإنجاز هذا العمل فيمايلي:

- ندرة المراجع التي تربط بين متغيرات الدراسية والمتمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة.

- صعوبة توافر الإحصائيات والدراسات التي تربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة في الجزائر.

تاسعا: الدراسات السابقة

1.رابح حميدة، **إستراتيجيات ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين تجربة الجزائرية والتجربة الصينية**،2011/2010.

تهدف هذه الدراسة على إبراز معالم والإستراتيجياتوتجارب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر والصين وكذا مضامينها، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن كافة الإجراءات التي تبنتها الجزائر لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاتزال هذه الأخيرة تواجه العديد من المشاكل والعراقيل التي تعيق التطور المتسارع لهذه المؤسسات.

إن التجربة الصينية في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت مثار دهشة العالم أجمع لما حققته من إنجازات بدأت آثارها تتضح بشكل جلي على الاقتصاد الصيني خاصة والاقتصاد العالمي عامة.

2. قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة- دراسة تطبيقية بولاية قسنطينة،2010/2009، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2014/2013.**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما تواجهها من مشكلات وكذلك أساليب الدعم التي تقدمها الدولة لتنميتها ومحاولة إيضاح الدور الذي يمكن أن تساهم به في تحقيق التنمية المحلية، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن البطالة ظاهرة وواقع معقد وتحمل في طياتها عدة أثار سلبية تنعكس على الوضع الإقتصادي والإجتماعي، وأن إستمرارها وعدم الإهتمام بها يزيد من حدتها.

عاشرا: خطة وهيكل البحث

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول يتضمن الفصل الأول والمعنون **الإطار النظري للتنمية المستدامة**وفيه تم التطرق من خلال المبحث الأول إلى ماهية التنمية المستدامة في حين تم التعرف في المطلب الأول على التطور التاريخي لتنمية المستدامة وفي المطلب الثاني مفهوم التنمية المستدامة وفي المطلب الثالث أهداف التنمية المستدامة. أما فيما يخص المبحث الثاني فيتطرق إلى أبعاد والمؤشرات التنمية المستدامة حيث نجد في المطلب الأول أبعاد التنمية المستدامة وفي المطلب الثاني مؤشرات التنمية المستدامة أما في المبحث الثالث وفيه تم يتمثل إلى آليات تحقيق التنمية المستدامة في ظل الصعوبات المتواجدة، حيث نجد في المطلب الأول آليات الاقتصادية والإجتماعية وفي المطلب الثاني الآليات التنظيمية والتشريعيةوالتوعوية وفي المطلب الثالث صعوبات تحقيق التنمية المستدامة.

أما في الفصل الثاني يتضمن **عموميات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و** المقسم إلى ثلاث مباحث حيث نجد في المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنجد فيالمطلب الأول تعريف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة و في المطلب الثاني تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما في المطلب الثالث نجد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يتضمن المبحث الثانيمصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يضم مطلبين الأول مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و في المطلب الثاني أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما في المبحث الثالث تم التعرف على عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات وفي المطلب الأول العوامل المؤثرة فيالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تضمن المطلب الثانيتوضيح عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما المطلب الثالث معوقات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الفصل الثالث تضمن **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة** حيث نجد في المبحث الأول واقع التنمية المستدامة في الجزائر حيث يضم ثلاثة مطالب ففي المطلب الأول: الواقع الإقتصادي للتنمية المستدامة وفي المطلب الثاني الواقع الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر، أما في المطلب الثالث: واقع البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر أما في المبحث الثاني تم التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والذي بدوره ينقسم إلى ثلاثة مطالب ،المطلب الأول: نبذة التاريخية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي المطلب الثاني أليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أما في المطلب الثالث: إستقراء لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفي الأخير تطرقنا في المبحث الثالث إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وهو كذلك بدوره ينقسم إلى ثلاث مطالب الأول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد الإقتصادي والثاني أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد الإجتماعي وفي المطلب الثالث أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد البيئي و التكنولوجي.

الفصل الأول:
الإطار النظري للتنمية المستدامة

تمهيد:

لقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موضح وشامل للمفاهيم السابقة للتنمية فهذا النمط الجديد من التنمية حظى بإهتمام كبير من الباحثين في الحقل الإقتصادي و السياسي وفي أوساط المنظمات الدولية والمنظمات المجتمع المدني كبير كونه يسعى إلى تحقيق التوازن بين كل من نمو الإقتصادي والرفاهية الإجتماعية من جهة والإستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعة من جهة أخرى بالإضافة إلى تدعيم أسس الحكم الراشد والمشاركة السياسية و هذا من أجل ضمان المصالح و المتطلبات الأجيال الحالية دون المراهنة أو التعريض مصالح الأجيال لقادمة .

من هنا سنتطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية التنمية المستدامة
- **المبحث الثاني:** أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة
- **المبحث الثالث:** آليات تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة:

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أهم تطورات في الفكر التنموي الحديث إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة رغم أن جذوره تمتد في الماضي البعيد إلى أنه مازال غامضا ومازال يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين ولذلك سوف نحاول إعطاء مفهوم شامل لهذا المصطلح بعد التطرف إلى مراحل التطورها التاريخي.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة:

قد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة إنعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز مفهوم التنمية المستدامة وأهم هذه المحطات والأحداث حسب تسلسلها الزمني ما يلي:

-1950:ترجع جذور التفكير العالمي، بشأن التدهور البيئي في هذه السنة، حيث نشر الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعةL'union internationale pour la conservation de la nature
أو تقرير حول حالة البيئة العالمية، وهدف هذا للتقرير إلى دراسة الحالة ووضعية البيئة في العالم، وقد أعتبر هذا التقرير رائد خلال ذلك فترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصلحةوالموازنة بين الإقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.

- 1968:إنشاء نادي روما الذي جمع عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف الدول، حيث دعى هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات تطور العلمي الجديد والنمو في الدول المتقدمة.

- 1972:إنعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم في السويد، حيث عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية، وطالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية إذا تريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تضيق الفجوةما بين الدول الغنية ودول فقيرة[1].

- 1975: صدور منشور طارئ للأمم المتحدة تحت إسم**Hammarskjöld**) على إسم أمينها العام آنذاك السويدي **(Dog Hammarskjöld)**بين إحتمال وجود أخطار على الكرة الأرضية تجاوز بعض الحدود بحيث أصبحت طبقات الغلاف الجوي ذات حمولة زائدة من التلوث، مما سيتسبب في إختلال التوازنات الطبيعية، هذه"القدرة على إحتمال أصبحت فيما بعد واحدة من أهم مميزات تنمية مستدامة.

- 1980: تم نشر وثيقة تدور حول"الإستراتجية العالمية للمحافظة التي ركزت المحافظة على الطبيعة وتأسس آنذاك مفهوم التنمية المستدامة إنطلاقا من الإقرار بوجود علاقة وطيدة توحد الإقتصاد والبيئة[2].

- 1982:أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، مع الأخذ بعين الإعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.

---

[1] N. NEDJADI ET K. KHEBBACHE،la question du développement durable dans le secteur agricole en Algerie-proposition dun debat،recueil de communications du colloque internatinai du 07 au 08 avril. 2008.tome ,02. P29.

[2] عبة فريد ومناصريه إسماعيل، آفاق التنمية المستدامة في الجزائر والمتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسات الإقتصادية، ملتقى الوطني الأول الآليات حماية البيئة الجزائر في ظل التنمية المستدامة، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، ص ص ،4-5.

- **1983:**أنشئت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، لكي تقترح إستراتجيات بيئة طويلة الأجل وأن تنظر في الطرق والوسائل التي يستطيع المجتمع الدولي أن يعالج بها مشاغل المتعلقة بالبيئة والتنمية بشكل أكثر فعالية.

- **1887:** وقدمت اللجنة بعد ثلاث سنوات من العمل مقترحات شاملة للنهوض بالتنمية المستدامة من خلال "مستقبلنا المشترك" وركزت على أنه حتى تكون السياسات قابلة للإستدامة يتطلب النظر في الأبعاد الإيكولوجية للسياسية فينفس الوقت مع الأبعاد الإقتصادية.

-**1992**: حدد البنك الدولي سبعسياسات يمكن من خلالها للحكومات أن تقوم بتنفيذ التنمية المستدامة[3].

* تضمين العمليات البيئة في عمليات وضع القرار
* تخفيض نسبة زيادة السكان بإعتبارها أولية
* التمسك بشعار "فكر كونيا وأعمل محليا"، والقضايا المحلية يجب مواجهتها أولا.
* تخفيض التكاليف الإدارية لحماية البيئة من خلال وضع أهداف واقعية وتطبيقها.
* الحاجة التي تحرك مخطط متوازن داخل المجلات الإقتصادية والإجتماعيةوالبيولوجية، وذلك من خلال خطط قصيرة الأجل، وطويلة الأجل كذلك.
* تحتاج الحكومات دائما إلى أن تقوم بأبحاث حول التنمية، والتأكيد من أن هذه الأبحاث تصل إلى الإداريين والجماهير معا.
* يجب التمسك بالشعار القديم الوقاية أحسن من العلاج.

- **1992:** قمة الأرض في ريودي جانيرو، حيث أصبح واضحا أن إهتمام العالم يجب أن يكون موجها ليس لتأثير الإقتصاد على البيئة إنما على تأثير الضغط البيئي (تأكل التربة - أنظمة المياه - غلاف الجوي) على المفاهيم الإقتصادية.

وقد تم جمع فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية الجديد هو التنمية البشرية المستدامة.

- **1994:**المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (بربا دوس)، ويعتمد برنامج عمل بربادوس، الذي نص على إجراءات وتدابير محددة الأغراض التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة للنامية.

- **1997** :تم إقرار برتوكول كيوتو (اليابان)، الذي يهدف إلى الحد من إنبعاثات الغازات الدفيئة وعلى رأسها غاز ثاني أكسيد الكربون ،حيث تقوم الدول الصناعية بمقتنى الإتفاقية بتخفيض نسبة الإنبعاثات**5.2**عام **2012** مقارنة بما كانت عليه في العامفيه البرتوكول ، بالإضافة إلى التحكم في كفاءة إستخدام الطاقة في القطاعات الإقتصادية المختلفة ، من خلال تبني آلية الطاقة النظيفة التي صممت لتسمح للدول الصناعية التي وقعت على الإتفاقية بتحقيق نسبتها من تخفيض إنبعاث ثاني أكسيد الكربون بواسطة رعايتها لمشروعات تنموية في الدول النامية ثم تحسب لها هذه الرعاية و كأنها خفضت إنبعاث الغازات الضارة في المشروعات التي تقيمها على أرضها ، لكن الولايات المتحدة الأمريكية إختارت عدم التوقيع على هذه الإفاقية

[3] أنطوان زحلان وطاهر كنعان وآخرون، النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الإقتصادية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، للنشر والتوزيع، بيروت ،2013،ص410.

مع أنها تتحمل أكثر من غيرها مسؤولية الإحتباس الحراري ، و تتلخص الأعذار التي قدمتها في كون إتفاقية كيوتو لا تساوي بين مسؤوليات الدول متناسبة أنها دولة صناعية الأولى في العالم .

لقد عقدت الجمعية العامة دورة إستثنائية حول تطبيق الأجندة **21**، فأبرزت الدول الأعضاء إختلافها حول كيفيات تمويل التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، إلا أنها أكدت على أن وضع الحيز التنفيذ الأجندة 21 بشكل أولية أكثر من أي وقت مضى[4].

- **2002:**إنعقاد قمة جوها نسبورغ من **26**أوت إلى **0**4 سبتمبر حيث صادق الأعضاء المشاركين رؤساء الدول وممثلين حكومات والمنضمات غير الحكومية على المعاهدة التي تتضمن حماية الموارد الطبيعية والتنوعالبيولوجي.

-2005: أصبح بروتوكول كيرطوساري المفعول الذي ينص على تقليص إنبعاثالغازات، يقوم برنامج العمل المعتمد السنوات الذي أقرته لجنة التنمية المستدامة في دوراتها الحادي عشر **(11)** المنعقدة في **2003**، وبرنامج العمل الراهن ممتد من عام 2004 حتى عام 2017 على أساس دورات زمنية لإجراء الإستعراضات ورسم السياسات مدة كل منها سنتان والبرنامج منظم حول مجموعات من القضايا[5].

- **2004- 2005:** المياه المرافق الصحية المستوطنات البشرية.

- **2006 -2007:** الطاقة من أجل التنمية المستدامة، التنمية الصناعية، تلوث هواء، الغلاف الجوي تغيير المناخ.

- **2008- 2009:**الزراعة، التنمية الريفية،الأراضي، الجفاف التصحر، إفريقيا.

- **2010- 2011:**النقل، المواد الكيميائية، إدارة النفايات،التعدين، إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج.

- **2012- 2013:**الغابات، التنوع البيولوجي الحيوية، السياحية،الجبال.

- **2014 -2015:** البحار والمحيطات، المواد البحرية، الدول الجزرية الصغيرة النامية، إدارة كوارث وقابلية التأثر بها.

- **2016 -2017:** تقييم شامل لتنفيذ جدول الأعمال القرن 21، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول الأعمال القرن**21**، وخطة جوها نسبرغ للتنفيذ.

[4] أسيا قاسمي، التنمية المستدامة بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة الى التجربة الجزائرية، ملتقى الدولي ثاني السياسات والتجارب التنموية بمجال العربي والمتوسط التحديات التوجهات الآفاق، العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة الجزائر 26-27افريل 2012، ص4.

[5] بلعادي عمار ورمضان لطفي، آفاق التنمية المستدامة في الجزائر والمتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية، ملتقى وطني حوكمة الإدارة للبيئة كأحد مبادئ بلوغ التنمية المستدامة، جامعة ماي 1945، قالمة، 2012، ص،6.

الشكل رقم (I-01) : السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة

2017-2016:تقييم شامل لتنفيذ جدول الأعمال القرن21 وبرنامج
مواصلة، جدول أعمال القرن 21 وخطة جوها نزبورغ للتنفيذ.
2015-2014:البحار والمحيطات المواردالبحرية الدول الجزرية
الصغيرة
النامية، إدارة الكوارث وقابلية التأثير بها.
2013-2012: الغابات، التنوعالبيولوجي تكنولوجياالحيوية، السياحة الجبال.
2011-2010:إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والانتاج.
2008- 2009:الزراعة؛ التنميةالريفية، الأراضي، الجفاف، التصحر أفريقيا.
2006 -2007: الطاقة من أجل التنمية المستدامة الصناعة، تلوثالهواء الغلاف الجوي
تغيير المناخ.
2004- 2005:المياه، المرافقالصحية المستوطنات البشرية.
2002: المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ.
1997:بروتوكول كيوتو 1997 القمة الثانية للأرض.
1994:المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدولة الجزرية الصغيرة النامية.
1992:مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو.
1987:اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقرير "مستقبلنا المشترك"
1983:إنشاء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (CMED)
1982:تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
1980:ظهور مصطلح التنمية المستدامة
1972:نادي روما تقرير حدود النمو، ومؤتمر ستوكهولم.
1968: إنشاء نادي روما
1950:تقرير الاتحاد العالمي لحماية البيئة (UICN)

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى مهري شفيقة، الاتصال وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية والبيئة في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة شركة إسمنت عين لكبيرة سطيف، مذكرة نيت شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 30.

الجدول رقم (I-01): مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصاد
2	منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن العشرين	التنمية= النمو الاقتصادي +التوزيع العادل
3	منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين	التنمية الشاملة=الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية الاجتماعية
4	منذ سنة 1990وحتى وقتنا الحاضر	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة صحية للسكان
5	منذ قمة الأرض سنة 1992	التنمية المستدامة= النموالاقتصادي التوزيع العادل للنمو الاقتصادياالاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة

المصدر: عثمان محمد، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 286 – 287.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة:

لقد كانت التنمية المستدامة في تزاحم شديد في التعريفات والمعاني،وذلك راجع لتعدد إستخداماتها فالبعض يتعامل معها كرؤية أخلاقية والبعض الأخر يراها نموذج تنموي بديل، أو ربما أسلوبا لإصلاح الأخطاء والتعثرات التي لها علاقة، وهناك من يتعامل معها على أنها قضية إدارية ومجموعة من القوانين والقرارات التي تعمل على توعية وتخطيط لإستغلال الموارد بشكل أفضل.

من الناحية اللغوية و الأصل ، يعود مصطلح الإستدامة**Sustainable**إلى علم الإيكولوجيا **Ecology** ،حيث أستخدمت الإستدامة للتعبير عن شكل وتطور الديناميكية التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائص و عناصر العلاقات ببعضها، في المفهوم التنموي ، إستخدام مصطلح الإستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الإقتصاد**Economy** وعلم الإيكولوجيا على إعتبار أن العلميين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ ب: **ECO**أما في اللغة العربية ، وبالرجوع إلى معنى اللغوي، الذي هو المدخل الرئيسي و الذي يساعد في تحديد المعنى الإصطلاحي الدقيق، فقد جاء الفعل إستدام الذي جذوره (دوم) معاني متعددة : منها التأني في الشيء ،والمواظبة عليه أما مصطلح الإنجليزي ل: **developmentSustainable**هناك من ترجمة بالتنمية المستدامة و البعض الأخر يقوم التنمية المستدامة ،ويعبر مصطلح التنمية المستدامة أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة، فالأخر يعكس فقط مبدأ إستمرارية عملية التنمية ،بينما يشتمل التنمية المستديمة على مبدأ الإستمرارية و يشير إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن إستمراريتها ، لكن يتم إختيار مصطلح التنمية المستدامة لأنه الأكثر إستعمالا.

-منذ الظهور الرسمي للتنمية المستدامة، تعرضت الكثير من المنظمات العالمية والكتابوالباحثين بشيء الإختصاصات إلى تعريفها، لما لهذا الموضوع من أهمية وإتبسع، وسنحاول التعرض لأهم التعاريف كالآتي:

-عرفت التنمية المستدامة لأول مرة من قبل **BruntlandGra Harlen** وأعتبر أول مصطلح رسمي سنة **1987** في تقرير مستقبلنا المشترك على أنها : "تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإختلال بقدرة الأجيال للمقبلة على تلبية إحتياجاتهم"

ركز هذا التعريف على الحفاظ على المستقبل الأجيال قادمة ودمج الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعيةوالبيئية في تعريف واحد ويحمل هذا التعريف في طايته مفهوم الحاجة وفكرة القيود.

الحاجة: الإحتياجات الخاصة والأساسية للفقراء، التي ينبغي أن تعطي أهم الأولوية.

القيود: أي القيود البيئية وقدرت هذه الأخيرة على تلبية الإحتياجات الحالية والمستقبلية.

أما تعريف الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة **1980**، فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار البيئة والمجتمع و الإقتصاد " ، كما عرفت المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية الذي إنعقد في ريو جانيرو سنة **1992** التنمية المستدامة بأنها : " ضرورة إنجاز الحق في

التنمية ، حيث تتحقق يشكل متساوي الحاجات التنموية و البيئة لأجيال الحاضر و المستقبل و أثار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة ، بل تمثل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية" عرفت قاموس و يبتسر**Webster** التنمية المستدامة على أنها : " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح بإستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا ، أي ضرورة ترشيد إستخدامها " ، كما عرفها إدوارد باريس أن التنمية المستدامة هي "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية أكثر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدرة ممكن من الأضرار و الإساءة إلى البيئة ، ويوضع بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو طبيعي و إجتماعي للتنمية، ومنه نستطيع القول أن التنمية المستدامة اليوم هي خطوة صغيرة نحو الإنسان من الجهة، وهي قفزة عملاقة نحو البشرية من جهة أخرى.

كما سبق،يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي ، الإقتصادي و الإجتماعي و تساهم في تحقيق أقص قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاث كما ينبغي إعتبار التنمية المستدامة علمية واعية معقدة طويلة المدى و شاملة لكافة المجالات والأبعاد ،غايتها الإنسان (توفير إحتياجات الحالية و المستقبلية) كما هو شأن التنمية البشرية إلا أنه يجب المحافظة على البيئة فالتنمية المستدامة تشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحاضر الصناعية،مما يؤدي إلى إستحداث التكنولوجيا خضراء صديقة للبيئة كل هذا يتم ضمن حيز سياسي يمتاز بالمشاركة و الرشد في إتخاذ القرارات وبالتالي ضمان إستدامةالبيئية والإقتصادية والإجتماعية و الثقافية و التكنولوجيا .

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال محتواها إلى تحقيق مجموعة الأهداف تذكر منها ما يلي:

فرع الأول: الأهداف الإقتصادية والإجتماعية

أولا: الأهداف الإقتصادية:

- ✓ زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الإقتصادية المختلفة، وذلك متوفق على إمكانيات الدولة.
- ✓ تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى المعيشة من خلال تنظيم الزيادة السكانية وبذلك القدرة على توفير الحاجات الأساسية لهم[6].
- ✓ تقليص التفاوت في المداخل والثروات خاصة في الدول النامية التي تتميز غالبية سكانها بنسبة ضئيلة من ثروات في حين تمتلك فئات قليلة الجزء الأكبر من الثروة.
- ✓ ترشيد إستخدام الموارد الطبيعية في النشاطات الإقتصادية والمشاريع التنموية من أجل عدم إستنزافها وضمان حق الأجيال حالية والمستقبلية

ثانيا: الأهداف الاجتماعية

- ✓ تهدف التنمية المستدامة لخفض نسبة الفقر والبطالةوالسعي لرفع دخل الفرد بغية تحقيق الرفاه الإجتماعي[7].
- ✓ تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال التخطيط في توزيع السكان بين الأرياف والمدينة من أجل تقريب الخدمة من المواطن وإقامة مشاريع تراعي خصوصية المناطق من أجل رفع وتيرة التنمية.
- ✓ فتح المجال لكافة أطراف المجتمع خاصة للشباب والمرأة في المشاركة في إتخاذ القرار وصياغة برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
- ✓ تسعى التنمية المستدامة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة لمساندة الأفراد في مواكبة التطورات التكنولوجيا في تحسين مستوى التعليم وبالتالي كيفية إستعمالها في النشاط الإنساني لتحسين نوعية الحياة وحماية البيئة.
- ✓ تهدف التنمية المستدامة إلى فرض معايير للهواء والمياه لحماية الصحة البشرية من خلال الإتفاقيات الدولية لكافة شعوب العالم.

فرع الثاني: الأهداف البيئة

- ✓ تسعى التنمية المستدامة للحد من إستنزاف الموارد الطبيعية والعمل على إستغلالها بشكل عقلاني بإعتبارها معرضة للنفاذ في أي وقت لأنها موارد محدودة.

[6] ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث الإقتصادية العربية، العدد46، 2009، ص،110.

[7] قادري، محمد طاهر آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة الدكتوراه في الإقتصاد، جامعة الجزائر ،2006/2005، ص،70.

- ✓ وضع برامج وسياسات تنموية لإصلاح الأراضي والغابات، ومنع التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- ✓ الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئة من خلال وضع اللوائح والقوانين الضابطة والمنظمة للنشاط الإنساني وتطبيق الإتفاقيات الإقليمية والدولية الرامية لحماية البيئة والتنوعالحيوي.
- ✓ تعزيز الحس البيئي والمسؤولية الاجتماعية في إستخدام التكنولوجيا النظيفة وزيادة نوعية الجمهور بنظافة البيئة.

شكل رقم (I- 2): الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة

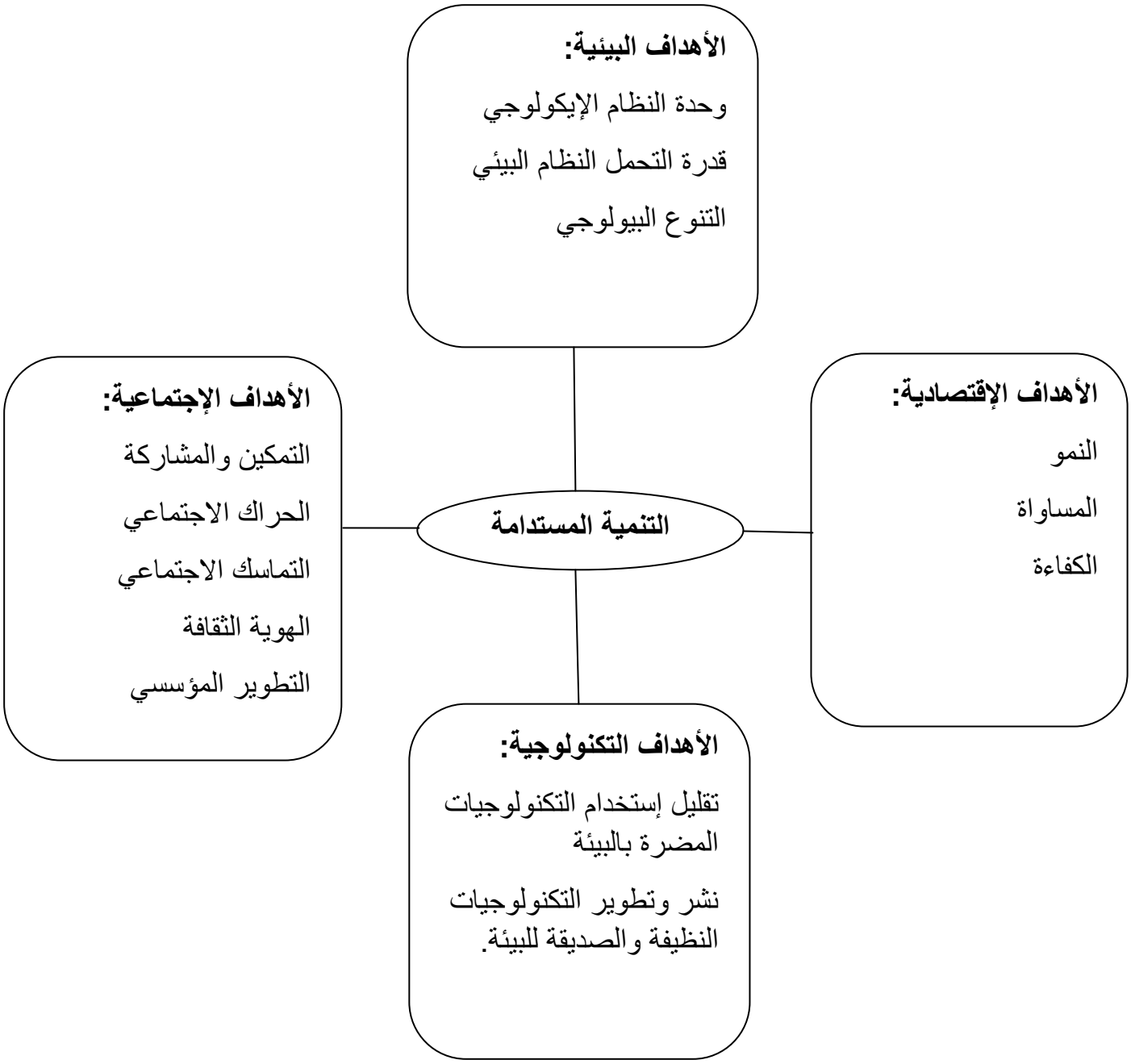

المصدر: دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية، ترجمة بهاء شاهين، ط1، للدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص،72.

المبحث الثاني: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة:

هناك إجماع على ا التنمية المستدامة تمثل العناية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا، وقد مست أربعة أبعاد للتنمية،ومن أجل معرفة أثر أي سياسة يجب وضع مؤشرات خاصة بها تقيس مدى تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة:

مما سبق يتضح أن التنمية المستدامة لها أربعة أبعاد متكاملة، ومرتبطة فيما بينها وهي ممثلة في البعد البيئي والإقتصادي والبعد التكنولوجي والإجتماعي، فلكي تستخدم التنمية يتعين أن يكون هناك توازن وتفاعل متبادل بين هذه الأبعاد فإذا لم يتوفر بعد واحد لن يتحقق شرط الإستدامة.

فرع الأول: الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية:

تتمثل أبعادها فيمايلي:

أولا: الأبعاد الإقتصادية:

يعني الحفاظ على الرصيد العالم للرأسمال الطبيعي والإصطناعي ضروريان للتحقيق الرفاهية وضمان إنتقال هذا الرصيد سلميا إلى الأجيال المقبلة والهدف من البعد الإقتصادي هو إستخلاص الحد الأقصى من الرفاهية من مختلف الأنشطة الإقتصادية مع المحافظة على الرصيد الأصول الإقتصادية الإيكولوجية والإجتماعية والثقافية، أو زيادته على مدى الطويل لضمان إستدامة الدخل والعدالة فيما بين الأجيال وإيجاد طرق المواجهة الإحتياجات الأساسية وحماية الفقراء وبهذا يتحقق العدل فيما بين الأجيال الواحد[8].

الإهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأوليات لتلك الأساسيات فإن وجهة النظر الدول الفقيرة بخصوص التنمية المستدامة، تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى معيشي للسكان الأكثر فقرا.

- ويمكن تلخيص أهم نقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي ما يلي:

1- إيقاف تبذير وتبديد الموارد الطبيعية: فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الإستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولابد في هذه العملية من التأكد عدم تصدير الضغوط البيئة إلى البلدان النامية، وتعني أيضا تغيير أنماط الإستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة كإستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالإنقراض[9].

2- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة ، لأن الإستهلاك المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات ، وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا بدرجة غير متناسبة ، يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية وتقنية والبشرية الكفيلة بأن تطلع بالصدارة في إستخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد

[8] أسيا قاسمي، مرجع السابق، ص،22.

[9] بوزغاية باية، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة -مدينة بسكرة أنموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص،136.

بكثافة أقل وتهدف إلى تحقيق نوع من المساواة والإشتراكية للوصول إلى الفرص الإقتصادية والخدمات الإجتماعية وكذلك توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة .[1]

3- تقليص تبعية البلدان النامية: في ظل العولمة والإنفتاح الدولي تستغل الدول الغنية قدرتها الإقتصادية الفائقة والتحكم في الأسواق العالمية حيث خفض الإستهلاك الموارد الطبيعية في نفس الوقت يحدث إنخفاض في نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية مما يحرم هذه البلاد من إيرادات تحتاج إليها ولكن إذا حدث إكتفاء ذاتي لهذه البلدان النامية وتوسع في التعاون الإقليمي والتجارة النشطة فيما بين هذه البلدان وبالتالي يؤدي ذلك إلى:

4 -المساواة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبئ الفقر وتحسين مستويات المعيشية أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجاتوالخدمات فيما بين الجميع أقرب إلى المساواة[2].

5-الحد من التفاوت في المستوى الدخل : فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل و في فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات التحدة الأمريكية وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة غير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا ، وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الإقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية، وتحسين فرص تعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان وتجدر الإشارة التي أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الإجتماعية لعبت دورحاسما في تحفيز التنمية السريعة و النمو في إقتصاديات النمو الأسيوية مثل ماليزيا و كوريا.

6 -تقليص الإنفاق الحكومي: يجب تحويل الأموال منذ الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على إحتياجات التنمية، من شأنها إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن الأغراض العسكرية والإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

ثانيا:الأبعاد الإجتماعية:

إن البعد الإجتماعي يتطلب تحليل البيئة الإجتماعية للتركز على الهيكل الإجتماعي ومستويات التعمير من خلال العمل على تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، وتفعيل دور المرأة وإحترام حقوق الإنسان، وتنمية مختلف الثقافات وإرساء مبادئ الديمقراطية والتعددية والمشاركة الفعلية للأفراد في صنع القرار إلى جانب ترشيح مبدأ التمكين، ومن هنا فالبعد الإجتماعي سيقوم إلى تسليط الضوء على:

- الصحة والتعليم ومحاربة البطالة[3].
- الحراك الإجتماعي.

[1] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر 2007، ص،30.

[2] نزار عوني اللبدي، التنمية المستدامة وإستغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، دار دجلة، الأردن،2015، ص ص،154،152.

[3] زرمان كريم، التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادية 2001-2009، المركز الجامعي خنشلة، عدد السابع، جوان 2010، ص،198.

- التنوع الثقافي.
-إستدامة المؤسسات.
- نمو وتوزيع السكان.
- مكافحة الفقر من خلال دعم خطط العمل والبرامج الوطنية.
- تقديم وتحسين مستوى الخدمات الإجتماعية الرئيسية كل المحتاجين لها.

1- السعي المتواصل في التحقيق إستقرار النمو الديمغرافي: ويتم ذلك من خلال العمل عن طريق خطوات إيجابية نحو تنظيم النمو السكاني، لأن نمو الديمغرافي السريع من شأنه إحداث ضغوطا على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الدول في توفير الخدماتالإجتماعية للسكان، ويجد من الجهود التنمية ويقلص من قاعدة مختلف الموارد المتاحة.

2- العمل على وقف النزوح الريفي: فمنطلق التنمية المستدامة هنا يقوم على نهوض تنمية الريفية والتثبيت السكاني في مناطق الجبلية وإمدادهم بالمشاريع التنموية التي تتناسب طبيعة المناطق الريفية، لتصبح الهجرة عكسية تساعد على التوزيع السكاني السليم والمتوازن.

3-الإستخدام الكامل للموارد البشرية: بحيث تنطوي عملية التنمية المستدامة على إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء أولا لإحتياجات الأساسية مثل التعليم الصحة....وبالتالي تحسين الرفاهية الإجتماعية وكذا حماية التنوع والخصوصيات الثقافية والإستثمار في رأس المال البشري بتدريب العاملين في آلات التي تدعو إليها الحاجة لتحقيق إستمراريةالتنمية.

الفرع الثاني: الأبعاد التكنولوجية والبيئية:

أولا: الأبعاد التكنولوجية:

هذا البعد يهتم لتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفئ تنقل إلى عصر يستخدم أقل من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوث وإستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات من خلال إعادة تدويرها داخليا فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة يرتبط هذا البعد بالإطار لعملية تطوير الإتصالات السلكية واللاسلكية في الدولة بإعتباره يقدم معيار قابل للقياس الكمي حول قدرة الدولة على اللحاق بالإقتصادالعالمي وتعزيز إنتاجه ،وبذلك فإن البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة وإجراء مقارنات بين الدول المختلفة في هذه الصدد ،من أهم تلك المستهدفات ما يلي[1]:

1- زيادة عدد الهواتف التابعة والمتنقلة بالنسبة إلى عدد السكان.

2- زيادة أعداد المشتركين في خدمات الأنترنت كنسبة من عدد السكان.

3- زيادة أعداد مستخدمي الكمبيوتر والحواسيب الشخصية كنسبة من عدد السكان.

وتعني كذلك نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون،ويمكن تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي[2]:

[1] حسين يرقي، إيمان عمرات، دور المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، جامعة بن بوعلي، يوم 14-15 نوفمبر، 2016، ص ص،9-10.

[2] هني جميل سلام، مصطفى محمد علي، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2014،ص،22.

أ - تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديد وتكنولوجيا المعلومات والإتصالاتوإعتماد الآليات القابلة للإستدامة.

ب - تحسين الأداء المؤسسات الخاصة من خلال مداخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيا الحديثة.

ج -إستحداث أنماط مؤسسة جديدة تشمل مدن وخاصات التكنولوجيا.

د- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجياوالإبتكار بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الإقتصاد القائم على المعرفة لاسيما أن بناء القدرات هو وسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية، وزيادة نمو الإقتصادي وخلف فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر.

هـ- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي بحديث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في الخطط وإستراتجيات التنمية الإجتماعيةوالإقتصادية بالموازاة مع تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

وبشكل عام فإنه يتطلب التنسيق بين الأبعاد المختلفة بما يحقق التوازن بين التنمية الإقتصادية والعدالة بين الأجيال المتعاقبة في إشباع الحاجات الأساسية والحصول على قدر أكبر من الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان حق العيش في بيئة نظيفة.

ثانيا: الأبعادالبيئية:

ترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن إستنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورية لأي نشاط زراعي أو صناعية سيكون له أثار ضارة على التنمية والإقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أول نبد في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الإقتصادي والنظام البيئي بدون إستنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي[1].

لهذا يتعين مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معنية لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك والإستنزاف أما في حالة تجاوز تلك حدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الإستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية وإستنزاف المياه وقطع الغابات وإنجراف الترب ويمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الإعتبار في الأبعاد البيئية كمايلي:

1- منع تجريف التربة وخفض استعمال المبيدات والحد من تدمير الغطاء النباتي والمصايد: يؤدي تجريف التربة إلى القضاء على إنتاجيتها مما يؤدي إلى خفض مساحة الأراضي الزراعية، كما أن الإفراط في الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية،ويحل هذا المشكل تنظيم إستخدام المخصبات والمبيدات.

2-حماية الموارد الطبيعية: تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الموارد الغذائية والتوسع في الإنتاج تلبية إحتياجات السكان وذلك بإستخدام الموارد البديلة.

-إستخدامالطاقة الشمسية بدلا من البترول

- الإنتفاع من الماء البحر

- إستخدام الألفية الصناعية بدلا من القطنية لتوفير مساحة أكبر من الأراضي الزراعية لزراعة.

[1] براهمية نبيل وجربي السبتي، التنمية والأبعاد الإقتصادية للتأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة ،11 جوان 2012، ص،34.

3-ترشيد استهلاك المياه: في بعض المناطق تقل مصادر المياه كما يتم إستنزاف المياه الجوفية بشكلكبير وتؤدي النفايات الصناعية والزراعية والبشرية إلى تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، ولحل هذا المشكل الري بالرش أو تنقيط وترشيد الإستخدام الشخصي للماء[1].

4 -حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري: تعني عدم المخاطرة بإجراء تغيرات في البيئة العالمية (مثل زيادة مستوى سطح البحر أو تغير في أنماط سقوط الأمطار، يكون من شأنها إحداث تغيرات في المناخ أو الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون.

5-تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: وتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة- وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في إستخدام البشري- إنخفاضها ،مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية و النباتية بإستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة متكلفة ، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة و تتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للعشب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع ،كما أن إنقراض الأنواع الحيوانية والنباتية أخذ في التسارع والتنمية المستدامة في هذه المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عمليات الإنقراض وتدمير الملاجئ و النظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة ، و إن أمكن وقفها[2].

المطلب الثاني: مؤشرات للتنمية مستدامة

برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات التنمية المستدامة تمكننا من قياس التفاعل بين المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وللمؤسساتية وفي السياق يمكن إيجازها فيما يلي:

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقيم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي ،وهو ما يترتب عليه إتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الإقتصادية والإجتماعية ،وقد ركزت معظم التقارير الدولية التي تم تقديمها لسكرتارية الأمم المتحدة حول تنفيذ الحكومات لخطط التنمية المستدامة على تعداد المشاريع التي تنفيذها والإتفاقيات التي تم توقيعها والمصادقة عليها ،وقد حاولت لجنة الأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات معتمدة للتنمية المستدامة وتعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة .

أولا: المؤشرات الإقتصادية:

1 – نصيب الفرد الناتج الوطني:وهو عنصر مهم في قياس نوعية الحياة،يعتمد على عاملين إثنين هما:الناتج الوطني من جهة وحجم السكان من جهة أخرى ،فكلما كان فرق بين نسبة زيادة الناتج الوطني ونسبة زيادة سكان كبيرا كلما كان نصيب الفرد أكبر غير أنه كان ويفقر للدقة لأن من متطلبات التنمية المستدامة تتطلب إقتطاع جزء من الدخل لتغطية الأضرار الناتجة عن الإنعكاسات السلبية لزيادة النمو،وهو ما يعني مزيدا من الإقتطاع مع مرور الزمن ،الأمر الذي يعني تناقص رأس مال مع الزمن ،وهو ما يتناقص مع الإستدامة ،علما أنه من المؤكد أن الإقتصاد العالمي لا يمكن أن يستمر في التوسع إلى مالا نهاية إذا ما إستمرت الأنظمة

[1] عبير شعبان عبده وسحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الإقتصادية ومشكلاتها - مشاكل الفقر- التلوث البيئي – التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ،2013، ص،109.

[2] توفيق بن الشيخ ولعفيفي الدراجي، التنمية المستدامة وأبعادها، ملتقى الوطني حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر والمتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية، جامعة 08ماي 1945، ص،9.

البيئية التي يعتمد عليها في التدهور ،لذلك فإن التحدي الذي تواجهه البشرية في القرن الحادي العشرين هو وضع تصور لنظام إقتصادي جديد قادر على الإستمرار أفقيا وعموديا ولمعرفة مدى الإستدامة ينبغي تصحيح الناتج المحلي بيئيا،ثم معرفة ما إذا كان هناك فعلا إستدامة في النمو أم لا .

الناتج المحلي الصافي المصحح بيئيا = الناتج المحلي الإجمالي – (إنفاق الإستهلاكي من أجل مقاومة التلوث) + تكاليف البيئية ناتجة عن الإستهلاك الشخصي + التأثيرات البيئية المقدرة نقدا

وتكاليف تدهور الموارد البيئية المتجددة)

2- نسبة إجمالي الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:تقصد بهذا المؤشر الإتفاق على الإضافات إلى الأصول الناتجة الإقتصادية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي،حيث يقيس نسبة الإستثمار إلى الإنتاج[1].

3- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي:يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها مع تحمل الديون،ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات يهدف تعزيز القدرة على التسديد.

4- صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة مسيرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الإجتماعية وهو يرد بصورة نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي[2].

وتسعى إلى تضيق الفجوة في المستويات المعيشية بين طبقات الغنية والفقيرة، وعليه فإننا نستطيع القول أنه لكي تتحقق التنمية المستدامة على وفق البعد الإقتصادي لابد من

- تحسين مستويات المعيشة والرفاهية والإنسانية والحياة الإجتماعية.

أ-إستخدام أكثر كفاءة لرأس المال.

ب- تقليل مستوى الفقر.

ج- أن يتلاءم النمو الإقتصادي مع البيئة.

5- صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من والإيردات السلع والخدمات:

التعريف:صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات.

المؤشر:بين هذا المؤشر قدرة البلدان على الإستمرار في الإستيراد، ويعبر عنه كنسبة مئوية[3].

6 - مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

[1] بورديمة سعيدة وطبابية سليمة، التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها، ملتقى الوطني الأول حول الآفاق التنمية في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية جامعة 08ماي 1945 قالمة، 11جوان2012، ص،12.

[2] هويدف عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، العدد09، ديسمبر 2014، ص،221.

[3] الأمم المتحدة، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان الإسكوا: تحليل النتائج، اللجنة الاقتصادية والاجتماعيةلغربي، العدد 4، نيويورك، 13سبتمبر 2000، ص،19.

التعريف: نسبة مجموع الدين الخارجي المعطى كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المؤشر: يقيس هذا المؤشر درجة مديونية البلدان ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

7- نصب الفرد من إستهلاك الطاقة التجارية:

التعريف: نصيب الفرد من الإستهلاك السنوي للطاقة.

المؤشر:يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.

ثانيا: المؤشرات الإجتماعية:

1- المساواة الإجتماعية :تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة ،إذا تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة وترتبط المساواة بدرجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وأتاحه الفرص و إتخاذ القرارات وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدماتالعامة بالصحة والتعليم والعدالة ،ويمكن أن تكون المساواة مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها أو بين الدول المختلفة ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الإجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر ،العمل وتوزيع الدخل ،التوزع الإجماعي،التمكين للأقليات العرقية والدنية،الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية،وعدالة الفرص ما بين الأجيال .

2- مؤشر الفقر البشري: هو مؤشر مركب بشمل ثلاثة أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية وهي[1]: طول العمر أي حياة، ومعرفة مستوى معين من التعليم وأخيرا مستوى معيشية لائق من خلال توفر الوسائل الإقتصادية.

3 - معدل البطالة: هو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة،ويكون مؤشر جميع أفراد القوى العاملة الدين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين كنسبة من القوى العاملة،ويعبر عنه كنسبة مئوية.

4- الرعاية الصحية المناسبة لجميع أفراد المجتمع: وخاصة المناطق النائية والأرياف مع السيطرة على الأمراض المتوطنة والوبائية الناجحة عن تلوث البيئة (العمر المتوقع عند الولادة، معدلات وفيات الأمهات والأطفال والرعاية الصحية الأولية.

5- التعليم:الذي بعد أهم حقوق الإنسان، لأنه سبيل الأهم لتحقيق التنمية المستدامة لأي مجتمع عصري، وذلك من خلال إعادة توجيه التعليم نحو سبيل التنمية ومجالاتها،وزيادة فرص التدريب وتوعية الطبقات الفقيرة بأهمية التعليم،ومن المؤشرات قياس مدى تقدم التعليم في الدول:

أ- نسبةالأمية، ومدىإستمرار الطلبة في مسيرة التعليم.

ب- نسبة إنفاق الدول على التعليم والبحث العلمي.

6- السكن والسكان: حيث يؤثر النمو السكاني السريع،وهجرة سكان الريف عن المدن في تحقيق التنمية المستدامة وتؤدي إلى إنشال خطط التخطيط الإقتصادي والعمراني للدول،وتم اعتماد على مؤشرين

أ - معل النمو السكاني.

ب- ونصيب الفرد من الأبنية العمرانية.

7- الأمن الإجتماعي وحماية الناس من الجرائم بتحقيق العدالة والديمقراطية والسلام الإجتماعي،ويتم قياس ذلك بمؤشر معدل نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.

[1] باتر محمد على وردم، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص،111.

الفرع الثاني:المؤشرات البيئية والمؤسسية

أولا: المؤشرات البيئية

أما المؤشرات البيئية فيعتمد قياسها على **20** مؤشر رئيسي تنقسم بدورها إلى **68** مؤشر فرعي، وتعد هذه المؤشرات دلالة على مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، ومنها نذكر[1]:

1 - الغلاف الجوي:هناك العديد من القضايا البيئية المهمة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته ومنها التغير المناخي، ثقب الأوزون ونوعية الهواء ومن مؤشرات هذا المحور:

أ - التغيرالمناخي: يتم قياسه من خلال تحديد إنبعاث ثاني أكسيد الكربون.

ب- ترقق طبقة الأوزون: يتم قياسه من خلال إستهلاك المواد المستنزفة للأوزون.

ج- نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوث الهواء المحيط لمناطق الحضرية.

2- الأراضي:فالأرض تتكون من النسبة الفيزيائية، طبوغرافيةالسطح، الموارد الطبيعية الموجودة فيها، المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش فيها ومن مؤشرات هذا المحور نجد:

أ -الزراعة: يتم قياسها بمساحة الأراضي المزرعة مقارنة المساحة الكلية وإستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

ب- ألغات: يتم قياسها بمساحة ألغات مقارنة بالمساحة الكلية الأرض وكذلك معدل قطع ألغات.

ج -التصحر: يتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثر بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية .

3- المياه العذبة:من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للإستنزافوالتلوث، وتعد أنظمة المياه العذبة وبحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضا للتأثيرات السلبية ومن المؤشرات نجد.

أ - نوعية المياه: وتقاس نوعية الماء بتركيز الأكسجين المذاب عضو ونسبة البكتريا المعوية في المياه.

ب -كمية المياه: تقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم وإستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

ثانيا:المؤشرات المؤسسية: وهي عبارة عن معطيات رقمية تصنف مدى تطور الجانب المؤسساتي في تطبيق القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية التي تحكم التنمية المستدامة،وتتثمل فيما يل[2]ي:

1 -تنفيذ الإتفاقيات الدولية المبرمة: ويتم من خلال معرفة عدد الدول التي صادقت على الإتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة ومدى التزام الدولة ببنود هذه الإتفاقيات، كالتصديق على بروتوكول قرطاج بشأن السلامة والتصديق على الإتفاقية الإطار بشأن تغير المناخ.

2-البحث التطوير: من خلال معرفة مدى إتفاق الدولة على البحث والتطوير وإستغلال هذه الأبحاث فيما يخدم التنمية المستدامة ويتم قياسها من خلال معرفة نسبة إتفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] حامد نور الدين وبورغدة نور الهدى، الاهتمام لبعد بيئي للمسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات الأعمال والحكومات في ظل تبني مفهوم التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة - واقع والرهان، جامعة حسيبة بن بو علي، شلف،14-15، نوفمبر2016، ص8.

[2]زواوية أحلام، دور اقتصاديات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مكتب الوفاء، القانونية للنشر، الإسكندرية، 2014، ص177.

3-الإستخدام التقني: الذي يعبر عن مدى التحكم الأفراد بالتكنولوجيا والتقنيات العلمية ويتم قياسها من خلال عدة أجهزة الإتصال والإعلام ومعدات الولوج الخدمات الأنترنت لكل **1000** شخص.

أ- خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة.

ب- المشتركون في الهاتف لكل 100 نسمة.

ج- الحواسيب الشخصية لكل 100نسمة.

د- مستخدمون الأنترنت لكل 100 نسمة.

الجدول رقم (I-02) : مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

المؤشرات الإقتصادية	المؤشرات الإجتماعية	المؤشرات البيئية	المؤشرات المؤسسة
-نصب الفرد من النتائج القومي الإجمالي. -حصة الإستثمار في النتائج القومي الإجمالي. -ميزان التجارة للسلع وخدمات الناتج القومي الإجمالي. -مجموعالمساعدات الإنمائية كثافة الموارد مستخدمة -نصيب الفرد السنوي من إستهلاك الطاقة -نسبة إستهلاك موارد الطاقة المتجددة -كثافة إستخدام الطاقة توليد النفايات الصناعية والحضرية الصلبة -توليد النفايات الخطرة -توليد النفايات المشعة -إعادة تدوير إستخدام النفايات -مسافة التي بقطعها كل فرد حسب واسطة النقل يوميا	-النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خطر الفقر. - تفاوت الدخول. - معدل البطالة. - نسبة متوسط أجر المرأة إلى أجر الرجل - النسبة المئوية الأطفال دون سن 15 الذين خارج بيوتهم. - الحالة الغذائية الأطفال - حالات الوفيات. - معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات. - متوسط العمر المتوقع عند الولادة - نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية. - نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب الجيدة. - النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الأولية. - التخصيص ضد أمراض الأطفال المعدية. - معدل إنتشار وسائل منع الحمل. - نسبة إكمال الدراسة الإبتدائيةوالثانوية.	- إنبعاثالغازات. -إستهلاك المواد المستفيدة لطبقة الأوزون. - تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية. - مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة - إستخدام الأسمدة - إستخدام المبيدات الحشرية. - مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي - كثافة قطع الأشجار - الأراضي المصابة بالتصحر. - مساحة المستوطنات الحضرية. - تركز الطحالب في المياه الساحلية. - مجموع السكان في المناطق الساحلية. - مجموع المياه السطحية والجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة	- إستراتيجية رصينة للتنمية المستدامة. - تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة. - عدد الأجهزة الراديو واشتراكات الإنترنت لكل 1000 نسمة. - خطوط الهاتف رئيسة وعدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة. - الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. الخسائر الإقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث السطحية.

	- معدل الإتمام للقراءة والكتابة بين البالغين	- الطلب البيولوجي والكيميائية على الأكسيجين في الكتل المائية .	

المصدر: سمير عبد الصمد، البعد الاستراتيجي للتنمية البشرية في ظل رهانات التنمية المستدامة، آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية جامعة 8 ماي 1945، مسيلة، 2010، ص 5.

المبحث الثالث: آليات تحقيق التنمية المستدامة

أبرزت القمة العالمية التنمية المستدامة في جوها نسرج **(2002)** أهم آليات التحديد التي يمكن إتباعها لتحقيق التنمية المستدامة ومنها، الآليات الإقتصادية والإجتماعية الآليات التنظيمية والتشريعية الآليات الوقائية المتعلقة برفع المجتمعي.

المطلب الأول:الآليات الإقتصادية والإجتماعية: ونذكر منها

1-أدوات السياسة المالية: وتتمثل في إستخدام ضرائب والإنفاق الحكومي، يؤديإستبدال جزء من الضرائب على الدخل بالضرائب البيئية وتقديم آلية الإنتقال من الضرائب على الشركات والأفراد إلى الضرائب على

الخدمات البيئية إلى إجراء عملية تصحيح السوق من خلال إدخال عناصر البيئية إضافة إلى الحد من القيام بالأنشطة البيئية غير المرغوبة والحد من إستهلاك المنتجات والخدمات ذات التأثير السلبي على البيئة مقارنة بالبدائل الأخرى[1].

2- تحقيق الكفاءة السعرية: وذلك فيما يتعلق تجديد أسعار الطاقة والمواد الخام بما يؤدي إلى توفير الطاقة والمواد الخام وبالتالي تحقيق منافع البيئة المرجوة وقد ظهرت هذه الصلة بوضوح في الدول التي تحولت من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق حيث أدت الزيادات في الطلب على مصادر الطاقة على إرتفاعات مناظر في أسعارها وهو ما أدى بدوره إلى ترشيد إستخدام والتركيز على الكفاءة إستخدامها من ثم تحقيق وفورات إقتصادية وتقليل نسب الإنبعاثات الملوثة للبيئة ومعدلات إستنزاف الموارد الطبيعية.

3- **الحوافز الإقتصادية**: والتي تساهم في تشجيع الصناعات على مراعاة مبادئ الإستدامة من خلال إقناع الأفراد والمؤسسات بترشيد إستخدام الموارد ونخفض تأثيراتها السلبية على البيئة بإستخدام الرسوم التي تفرض على الإنبعاثات والموارد الملوثة للبيئة مثل الكربون، الرصاص ضريبة على المبيدات الحشرية أو ضريبة على المدافن الصحية.

4- استخدام سياسات الدعم والمسخ والقروض المسيرة: لتشجيع السلوكيات المرغوبة تنمويا مثل دعم توليد الطاقة من المصادر غير التقليدية كالرياح والدعم الزراعي لتوفير منتج معين أو تصدير بعض المنتجات الزراعية.

5-استخدام الرهانات التأمين، بهدف تشجيع المنتج على التخلص من المخلفات التي يمكن أن تسبب في التلوث، وذلك من خلال إضافة رسوم إضافية على سعر المنتج، تسترد عند إعادتها أو التخلص منها بالطريقة أمنة، وينشر إستخدام هذه الطريقة والصلب الصفيح والأواني المصنوعة من البلاستيك والبطاريات.

6-الإجراءات التعويضية: وتنطبق على الأفراد الذين يفقدون جزء من دخلهم نتيجة القيود البيئية المفروضة، ومن الأمثلة على ذلك تعويض الزراعيين عند قيود إستخدام الأراضي في المناطق المحميات الطبيعية، أو على إعتداد المجاري المائية الحساسة حيث يمنع إستخدام الأسمدة الكيماوية أو العضوية، وكذلك التعويض على الصناعة المعادلة التلوث البيئي مثل زراعة منطقة معينة بالأشجار التي تمتص إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون[2].

7- الإتجار في المصالح التلوث وإستخدام الموارد:تصمم بهدف التحكم في النوعية البيئة و-أو معدل إستنزاف الموارد الطبيعية من خلال إدخال آلية يسمح من خلالها إدخال آلية يسمح من خلالها للجهة المتسببة في التلوث بشراء وبيع حصص الإنبعاثات.

المطلب الثاني: الآليات التنظيمية والتشريعية والتوعوية: ونذكر منها:

فرع الأول: الآليات التنظيمية والتشريعية

1 - تحديد المعايير البيئية :والتي تمثل حجر الزاوية لمعظم الآليات التنظيمية والتشريعية رغم كونها تستلزم إتفاقا واضحا حول الأهداف البيئية المرغوبة والتكاليف التي يقبل المجتمع تحملها لتحقيق هذه الأهداف كذلكالتكنولوجيالمتاحة في هذه الصدد ويراعي أن الأثر على القطاعات الإقتصادية والقضايا الإجتماعية يجب

[1] عبير عبد الخالق، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص124.

[2] نفس المرجع، ص124.

أن يأخذ في الإعتبار حيث قد تؤدي المعايير البيئية المرتفعة إلى إرتفاع التكاليف إلى فقدان التنافس في بعض الصناعات ،وبالتالي إلى البطالة والمشكلات الإجتماعية وتحديد معايير الإنبعاثات الحد الأقصى المسموح به من تركيز الملوثات ،كما تحدد معايير المنتج الحد الأقصى لتركيز بعض المواد التي تضر بالبيئة أو صحة الإنسان في المنتج مثل تركيز الرصاص و الكبريت [1].

2- تصاريح إستخدام الموارد البيئة وصرف الملوثات: والتي تعد من الأدوات التقليدية المستخدمة التي تهدف إلى حماية نوعية البيئة والموارد الطبيعية من خلال فرض القيود على بعض أنشطة التنمية وتعتمد التصاريح على نوعية أو جودة البيئة المحيطة وتستخرج التصاريح أو التراخيص لفترة محدودة من الوقت التحكم الإداري في إستخدام الوسط البيئي والموارد.

3- فرص الغرامات البيئية:كإجراء لتطبيق نظام التصاريح البيئية الهدف منها هو ضمان تحقيق أهداف بيئية محددة، فمثلا إذا قام نشاط ما بمخالفة الشروط التي تنص عليها التصريح (مخالفة المعايير المحددة) فإن الشخص المسؤول أو المنشأ تخضع للغرامات البيئية التي عادة ما تتكلف أضعاف رسوم إستخراجالتصاريح.

فرع الثاني: الآليات المتعلقة برفع الوعي المجتمعي:

تتمثل التحدي الأكبر أمام التنمية المستدامة في تغير سلوك الإنسان في الإستهلاك الموارد الطبيعية وحماية البيئة مع التأكيد على الجانب الكيفي من حياة الإنسان مقارنة بجانب الكمي وإستهلاكالسلع، فالتنمية المستدامة تحتاج إلى دعم القيم التي تشجيع على الإستهلاك في إطار قدرة النظام البيئي على التحمل ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات.

1 -البرامج التعليمية الموجهة نحو المجموعات الإستهلاكية المختلفة من حيث السن والمستوى الإجتماعي مع شرح مفهوم الإستهلاك المستدام والتهديدات التي تواجه الإنسان إذ لم تتغير نمط التنمية السائدة والذي لا يراعي مبدأ الإستدامة.

2- شهادات وعلامات التوافق البيئي التي تنتج معلومات للمستهلك حول المنتجات والخدمات ذات الأداء البيئي المرتفع ورفع المستوى الرعي بأهمية الإدارة السليمة للموارد المتاحة.

[1] عبير عبد الخالق، نفس المرجع السابق، ص124.

المطلب الثالث:صعوبات تحقيق التنمية المستدامة

هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية المستدامة منها[1]:

- ✓ عدم الاستقرار والأمن اللذان يعتبران أساس السلام والعيش
- ✓ مشكلة الفقر مع تزايد وإرتفاع نسبة الأمية والبطالة وتراكم الديون.
- ✓ ظاهرة الجفاف والتصحر الذي تشهد معظم مناطق الدول النامية بما فيها الجزائر وتراجع نسبة موارد وتلوثها مع إنخفاض الإستغلال في الأرض الزراعية نتيجة تحويلها إلى مناطق عمرانية، إلى جانب عدم التوسع في إستخدام الطاقات المتجددة.
- ✓ حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركة الفعالة في المساهمة في وضع وتنفيذ الإستراتيجيات الخاصة بالتنمية المستدامة.
- ✓ غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان خاصة منها المرأة.
- ✓ العولمة التي تحد مسار التنمية المحلية نتيجة أثارها السلبية.
- ✓ تزايد السكان بنسبة مذهلة مع الإستمرار في الهجرة من الريف إلى المدن الحضارية مما يؤدي إلى الإنعكاسات السلبية على الجانب الإيكولوجي إلى جانب التأثير على المرافق والخدمات وتلوث الهواء وتراكم النفايات[2].
- ✓ مشاكل التمويل لإكتساب التكنولوجيات الحديثة والمخترعة للتنمية المستدامة.
- ✓ نقص الإعلام والتحسيس بمزايا التنمية المستدامة وبالحفاظ على البيئة خصوصا فهذا يرجع إلى دور الدولة والمجتمع المدني في القيام بذلك لأن البيئة مسؤولية الجميع دون استثناء.
- ✓ محدودية أماكن جمع النفايات الصناعية وقدرات معالجتها.
- ✓ ضعف الإعانات الموجهة لوضع أنظمة إدارة مطابقة للمواصفات القياسية الدولية.
- ✓ غياب تشريع يجبر الأعوان الاقتصاديين على الإفصاح نتائج أنشطتهم الإجتماعية والبيئية.
- ✓ نقص التكوين في مجال البيئة والتنميةالمستدامة، بإستثناء بعض الدفعات على مستوى بعض الجامعات والمراكز التكوينية المتخصصة.

[1] عمر شريف، الطاقة وبيئة من أجل تنمية المستدامة، ملتقى الدولي آفاق التنمية المستدامة في الجزائر والمتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2010ص6.

[2] عبد الرحمان محمد حسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم للملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، 15-2011/11/16، ص8.

خلاصة :

إن التنمية المستدامة هي تلك التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الذي يعد وليد إحتياجات أجيال الحاضر دون التضحية بأجيال المستقبل وبذلك تعتبر التنمية المستدامة هي المخرج الجديد للأزمة في كل من الدول النامية على حد السواء ،وهدفها الجوهري النهوض بجميع أبعادها وذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب والسليم لنجاحها ، وتتجلى أهمية هذا المفهوم من الدراسات التطبيقية لعلمية التنمية المستدامة في الجوانب الإقتصادية ، الإجتماعية البيئية ومما زاده أهمية هو احتواءه على البعد الإنساني أي النهوض الشامل للمجتمع بأسره،بناء على ما تم عرضه في الفصل يمكن إستخلاصه في جملة.

إن التنمية المستدامة في سعيها المستمر لتحقيق التطور والتقدم وتحسين أساليب الحياة الأفراد إلا أنهاتبقى تواجهها بعض العوائق من أهمها إستنزاف الثرواتالطبيعية وكذلك مشكل التلوث البيئي.

الفصل الثاني:
عموميات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد إستطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين أن تبرهن على فعاليتها الإقتصادية في ترقية النشاط الإقتصادي و ذلك رغم التحولات التي مر بها العالم،ومن الواضح أن هذه المؤسسات تقوم بدور فعال في التطور و النمو الإقتصادي و الإجتماعي من خلال توسيع الإنتاج و تنويعه وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية و توفير مناصب الشغل،في الحين يفرض تطبيق التكنولوجيا الجديدة إنخفاض مستمرفي اليد العاملة،ولذلك فقد إكتسبت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة في النشاط الإقتصادي و الإجتماعي جعلها محط أنظارالعديد من الباحثين و المفكرين الإقتصادين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع ، ودوره الفعال في تحقيق التنمية الشاملة،إلا أن هناك إشكال فيما يتعلق بإعطاء تعريف جامع و مناسب لها ،و في تحديد أشكالها و مشاكلها.

وللإلمام بمختلف جوانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطةقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأوّل: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
- **المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
- **المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات**

المبحث الأوّل:ماهية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

سنحاول من خلال هذا المبحث أن نعطي لمحة عن أهم التعريفات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطةونركز على تعريف المشرع الجزائري لها في المطلب الأول، ثم ننتقل إلى تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأوّل: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنفرد كل دولة بتعريف خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل يتماشى مع حجم نموها الإقتصاديوالمعايير المعتمدة من قبل خبرائها، كما يوجد أكثر من تعريف في دولة واحدة وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم التعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةوالتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب التصنيف الذي تعمل به.

أوّلا- في الدول العربية:الجدير بالملاحظةهنا أن الدول العربية تعتمدعلى أكثر من معيار في التعريف الواحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد أن كل الدول عربية تصنف المؤسسات حسب الحجم إلى مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين تختلف في العدد من دولة إلى الأخرى حيث نلاحظ في الجدول الموالي بعض التعاريف.

الجدول رقم(II-01): تعاريف لبعض الدول العربية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدولة	حجم المؤسسة	عدد العمالة	معايير الأخرى
الأردن	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة. مؤسسات كبيرة.	ما بين (1- 4) عامل ما بين (5- 9) عامل أكثر من50 عاملا	_
مصر	مؤسسات صغيرة.	أقل من 50 عامل	رأس المال مابين 50جنيه إلى مليون جنيه مصري
السعودية	مؤسسات الصغيرة. مؤسسات متوسطة.	ما بين 1_20 عامل مابين 21_100 عامل	لا يزيد رأس المال المستثمر على20 مليون ريال
الكويت	مؤسسات الصغيرة. مؤسسات متوسطة.	أقل من 10عامل. ما بين 10 - 50 عامل	على أن لايتجاوز رأسمالها على200 ألف دينار كويتي.
العراق	مؤسسات الصغيرة. مؤسسات متوسطة.	مابين5_19 عامل مابين 20_100 عامل	_
البحرين	مؤسسات الصغيرة. مؤسسات متوسطة.	ما بين 11_50 عامل ما بين 50_ 150 عامل	الدخل السنوي لا يتاجوز50 ألف دينار بحريني الدخل السنوي لا يتجاوز2 مليون دينار بحريني
سوريا	مؤسسات الصغيرة. مؤسسات متوسطة.	عدد العمال لا يقل عن 6 عدد العمال لا يقل عن 16	رأس المال ما بين 1.5 _5 ملايين ليرة سورية. رأس المال مابين 5_15 ملايين ليرة سورية

المصدر: غربي حمزة،قمان مصطفى، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الدول العربية، ملتقى دولي حول إستراتجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أفريل2012،

ثانيا- في الدول الغربية:نوجز في جدول الموالي أهم التجارب الغربية في مجال تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نجد كل دول تختلف عن أخرى في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمنها تختلف من حيث نوع المؤسسة فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية تصنف المؤسسات إلى مؤسسة مصغرة، وصغيرة ومتوسطة ومؤسسة كبيرة وعلى عكس كندا فهيا تصنف نوع المؤسسات إلى قطاع الخدمي والقطاع الصناعي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (II- 02) : بعض التجارب الدول الغربية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدول	نوع المؤسسة	عدد العمال	معايير الأخرى
الو. أ. م	مؤسسة مصغرة مؤسسة صغيرة مؤسسة متوسطة مؤسسة كبيرة	ما بين 01-09عامل. من 10- 199عامل. من 200 إلى 499 عامل. من 500 عامل فأكثر.	من1 إلى5 دولار أمريكي كمبيعات سنوية. من5 إلى15 دولار أمريكي كمبيعات سنوية. عدد العمال250 عامل أو أقل.
اليابان	المؤسسات المنجمية والتحويليةوالنقل وباقي الفروع النشاط الإقتصادي. مؤسسات التجارة بالجملة. مؤسسات البيع بالتجزئة والخدمات.	300عامل أو أقل. 100عامل أو أقل. 50عامل أو أقل.	معيار رأس المال المستثمر:مليونين أو أقل. 30مليون أو أقل. 10مليون أو أقل.
تايلاند	الصناعات التحويلية والخدمات. البيع بالجملة. البيع بالتجزئة.	أقل من 200 عامل. أقل من 50 عامل. أقل من 30 عامل.	رأس المال أقل من 200مليون بات تايلاندي. رأس المال أقل من100مليون بات تايلاندي. رأس المال من60 مليون بات تايلاندي.
كندا	القطاع الخدمي. القطاع الصناعي.	أقل من 300 عامل. أقل من 500 عامل.	25مليون دولار كمدخول سنوي. 25مليون دولار كمدخول سنوي.
فرنسا[29]	مؤسسات الصغيرة. مؤسسات المتوسطة. مؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	من 20إلى 49 عامل من50 إلى249 عامل. من 1إلى 249عامل.	_

المصدر: شريف خياط، سهام بوفلفل، إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة الفقر مع إشارة لتجارب بعض الدول،**ملتقى صفاقص دولي حول المالية الإسلامية**، 2013، جامعة صفاقس،تونس، ص9،

[29] سعيد الهواري، "محددات نمو المؤسسات الصغيرة ومتوسطة - دراسة نظرية وتطبيقية" -، رسالة الماجستير، بومرداس، 2007، ص 19.

ثالثا: تعاريف المنظمات الدولية: من بين التعاريف المعتمدة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تعاريف المنظمات والتكتلات الدولية مثل:

تعريف الإتحاد الأوروبي: يعرف الإتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة الأوروبية المؤسسة صغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، تمارس نشاطا إقتصاديا، تشغل أكثر250 شخصا، ليتجاوز رقم أعمالها 50مليون يوروا، أو مجموع ميزانيتها 47 مليون يوروا[30].

تعريف البنك الدولي:يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي[31]:

-المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من عشرة موظفين، وإجمالي أصولها أقل من100.000دولارأمريكيوكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى100.000 دولار أمريكي.

- المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم أقل من موظفا، وكل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا تتعدى ثلاثة ملايين دولار أمريكي.

-المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من300موظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعات السنوية لا يفوق15مليون دولار أمريكي.

تعريف لجنة الأمم المتحدة: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[32]:

في الدول النامية:

- من 15- 19عامل تعتبر مؤسسة صغيرة.
- من 20 -90 عامل تعتبر مؤسسة متوسطة.
- من 100عامل تعتبر مؤسسة كبير

بالنسبة للدول الصناعية:

- من 05- 99عامل تعتبر مؤسسة صغيرة.
- من 100- 499عامل تعتبر مؤسسة متوسطة

د جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بناء الإقتصاد الوطني، مجلة الإستراتجية و التنمية، العدد4، رقم6 [30]،ص173.

[31] سليمان ناصر عواطف محسن، مداخلة بعنوان: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، ملتقى دولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي، واقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، فيفري 23-24-2011، ص،5.

[32] سليمة غدير، تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية خاصة في الجزائر- دراسة تقيميه لبرنامج، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2007، ص ص.7، 8.

- من 500 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة.

CED (Economic DéveloppentCommette): لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية

تعرف هذه اللجنة المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي الذي يجب أن يستوفي شرطين أو خاصيتين على الأقل كما يلي[33]:

- إستقالةالإدارة: المديرون هم أنفسهم ملاك المشروع بصفة عامة.

- رأس المال: يتم توفيره بواسطة مالك الفرد أو مجموعة صغيرة من الملاك.

- العمل في المنطقة المحلية: يعيش العاملون والملاك في المجتمع واحد ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.

- حجم المشروع:صغير نسبيا بالنسبة للصناعة التى ينتمي إليها مشروع.

رابعا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إعتمدت الجزائرتعريف الإتحاد الأوروبي لسنة1996حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ صادقت على الميثاق بولونيا حول هذه المؤسسات سنة وبالتالي كرست هذا المفهوم، هو يعتمد على ثلاث (03) معاير أساسية: رقم الأعمال، عددالعمال، الحصيلة سنوية لرقم الأعمال[34].

وفي ظل التحولات العميقة التي شهدتها الدولة الجزائرية جاء النص التشريعي في الشكل القانون رقم 18/01المؤرخ في 2001/12/12الذي يترجم إرادة الدولة لتحقيق أهداف المسطرة، كما أنه يحدد معالم إستراتجية المستقبلية للنهوض بالقطاع من خلال تعريف واضح وصريح في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر عام2001.

ونظرا لتغيير نمط النمو في إطار سياسة الدولة في تنويع الإقتصاد أكثر من أي وقت مضى و تشجيع و دعم إنشاء الثروة خارج قطاع المحروقات تم تعديل القانون رقم18-01[35] المؤرخ في 2001/12/12 ليصبح تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب ماجاء في المادة الخامسة (05)من القانون رقم17-02 المؤرخ جانفي10 جانفي2007: "تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية ،بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات ، تشغيل من واحد (01)إلى مئتين و خمسين(250) شخصا، لا يتاجوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري، تستوفي معيار

[33] هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، منطقة العربية للتنمية الإدارية، طبعة 01، جامعة الدول العربية، مصر،2004، ص 32.

[34] شيبان أسيا، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية، مذكرة ماجستير، الجزائر،2009/2008، ص17.

[35] للإطلاع أكثر يمكن الرجوع الى القانون رقم01_18 يتضمن قانون توجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة الرسمية، العدد77، بتاريخ 15جانفي2001.

الإستقلالية"فبالمقارنة مع تعريف الوارد في القانون السابق رقم 18-01 يتضح لنا أنه تم تغيير معيار رقم الأعمال السنوي و مجموع الحصيلة السنوية وذلك بالزيادة عما كان سابقا، وهذا راجع أساسا إلى ضرورة تحيين القيم المالية من جهة و تدهورقيمة الدينار في السوق الوطنية و الدولية من جهة أخرى.[36]

ولقد جاء القانون الجديد بتحديد المقصود بما ورد في التعريف أعلاه كما يلي:

-**الأشخاص المستخدمون:**هم عدد أشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية،بمعنى عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي،والسنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بآخر النشاط محاسبي مقفل.

- **الحدود معتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:**هي تلك التي المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة12 شهرا.

- **المؤسسة المستقلة:**كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار فما أكثر من قبل المؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسط[37].

ويمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني كمايلي:

-**التعاونيات:**تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الإختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين إحتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

-**المؤسسات العامة:**هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانات مالية والماديةكبيرة وتستفيد من مجموعة من التسهيلات والإعفاءات المختلفة، وكذلك تحتوي على جهاز رقابة يتمثل في الوصايا.

- **المؤسسات الخاصة:** هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين أساسين وهما المؤسسات الفردية والشركات (المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى إلى شخص واحد ويقوم بجميع الأعمال الإدارية والفنية، و مطالب بتوفير الأموال الضرورية للممارسة النشاط، و عن أمثلة ذلك نجد المعامل الحرفية وورشات الصناعة.. الخ)، (مؤسسات الشراكة: سواء كانت شركات أشخاص أو شركات الأموال، أو شركة ذات مسؤولية محدودة)[38].

---

[36] الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، القانون لتوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في10 جانفي2017، الجريدة الرسمية العدد02، المصدر بتاريخ11 جانفي 2007، ص5.

[37] نفس المرجع، ص ص 5،6.

[38] مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة التنمية، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف ،2011، ص16.

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

أولا: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني: وتنقسم حسب هذا المعيار إلى:

1- مؤسسات فردية: وهي مؤسسات يملكها ويديرها فرد واحد يقوم بإتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على الأرباح وهو مسؤول عن جميع الإلتزامات[39].

2-مؤسسات الشركات: وهي التي تعود ملكيتها لأكثر من شخصين وتنقسم إلى:

آ- شركات التضامن:يقوم هذا النوع من الشركات على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف وتشمل شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة.

ب- شركات الأموال:لا أثر للإعتبار الشخصي فيه بمعنى السعي نحو تحقيق أكبر قدر من الأموال ورأس مالها مقسم إلى أسهم قابلة لتداول وتضم شركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة.

ثانيا: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشكال التالية المؤسسات العائلية المنزلية التقليدية المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة.

1- المؤسسات العائلية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية يكون مكان إقامتها هو المنزل، تعتمد على المهارات اليدوية والأساليب التقليدية المتوارثة وتنتشر في الريف والحضر ويغلب عليها الطابع العائلي[40].

2- المؤسسات التقليدية: إن هذا نوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف كثيرا على المؤسسات العائلية فهي تتميز بكونها قد تلجأ للإستعانة بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل المنزل كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي ولهذا فإن هذين نوعين من المؤسسات تتميزان بمجموعة من الخصائص هي:

_ إعتمدها في عملية الإنتاج على كثافة عنصر العمل

_ معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا

_ الإستخدام التكنولوجي يكاد ينعدم في معظم الأحيان إلا نادرا

_ تعمل معظم الأحيان في القطاع الغير الرسمي، خاصة مؤسسات العائلة

---

[39] برجي شهرزاد، إشكالية إستغلال مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2012/2011، ص،30.

[40] قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة- دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة متنوري- قسنطينة،2010/2009، ص،62.

3-مؤسسات المتطورة والشبه المتطورة:تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين السابقين في إتجاهاتها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، من ناحية التوسع في إستخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتوجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة، وطبقا لمقاييس الصناعة الحديثة، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين كل من الؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشبه المتطورة من جهة أخرى،بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال[41]:

_ العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة، بإدخال أساليب وتقنيات جديدة وإستعمال الأدوات والآلات المتطورة.

_ إنشاء وتوسيع أشكال جديدة ومتطورة وعصرية من المؤسسات، تستعمل تكنولوجيا متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة في التسيير.

ثالثا _ تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة على أساس طبيعة الإنتاج: يمكن لنا أن نصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال هذا المعيار إلى:

1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السلع الإستهلاكية عن تصنيع كلا من منتجات الفلاحية، منتجات الجلود والأحذية والنسيج، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

2-مؤسسات إنتاج السلع الوسطية: يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في تحويل المعادن بجميع أنواعها المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، والصناعة الكيمياوية، وصناعة مواد البناء، بينما تنشط أنواع أخرى في قطاع المحاجر والمناجم[42].

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: إن أهم ما يميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى هو إحتاجها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجية العالية والرأس المال الكثيف وهو ما لا ينطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا على خصائصها وإمكانيتها، لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض النشطة البسيطة مثل تركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة، و عمليات الصيانة و الإصلاح وتركيب قطع الغيار المستوردة من البلدان النامية.

---

[41] برجي شهرزاد، إشكالية إستغلال مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص،35.

[42] عقبة نصيرة، فعالية تمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،جامعة محمد خيضر-بسكرة،2015/2014، ص،29.

رابعا: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار النشاط:

1- مؤسسات التصنيع: على الرغم من أن الإستثمار في هذا القطاع يحتاج إلى رأس مال كبير يصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفيره، ويتطلب خبرات عالية وتكنولوجية متطورة، إلا أن هذا النوع من المؤسسات قد إستطاعإقتحام بعض التخصصات الصناعية[43].

2- المؤسسات التجارية:المؤسسة التجارية تماس دور الوساطة بين المؤسسات الصناعية والمستهلك مهما كانت طبيعته، فهي التي تبيع لتجار التجزئة، لتجار الجملة أو للمستهلك النهائي أو للمؤسسات الصناعية هذه المؤسسات تشكل جزء من سلسلة التوزيع الخاصة بمنتج معين، فوجودها من عدمه يتوقف على سياسة التوزيع التي تتبعها المؤسسة الصناعية.

فقد ينتفي وجودها في حال ما قامت مؤسسة بالبيع المباشر إلى المستهلك الحقيقي لمنتجها، ونميز بين عدة أنواع من المؤسسات التجارية نقسمها حسب شكل التجارة التي تنتمي إليها، وهي التجارة المستقلة، التجارة التكاملية والتجارة التشاركية، والصلة بين هذه الأشكال الثلاثة غير منعدمة.

آ- **التجارة المستقلة**: تتشكل من تجار الذين يمارسون نشاطا تجاريا وتكون ممثلة في:

تجار الجملة: وسطاء البيع يبيعون ما يشترونه وبكميات كبيرة.

تجار التجزئة: يشترون من تجار الجملة، أو من المؤسسات الصناعية، ليبيعون إلى المستهلك[44].

ب- **التجارة المتكاملة:** تمثلها المؤسسات التي تشتري بكميات كبيرة وتبيع التجزئة، تخضع لطرق التسيير المطبقة في التسويق خاصة والمتعلقة بوظيفة التوزيع كتصريف المنتجات، قوة البيع، إرسال الطلبيات تتشكل من الأسواق التجارية المركزية بمختلف أحجامها وتختلف عن بعضها من حيث المساحة، عدد المنتجات المباعة طريقة تصريفها، الأسعار مطبقة، ونوعية المنتوجات المعروضة[45].

ج- **التجارة التشاركية**: لكي يستطيع تجار الصغار مواجهة المنافسة، أو ضغط على الموردين فقد لجؤوا إلى الشاركة فيما بينهم، سواء بين تجار التجزئة لتنشأ تعاونية تجار التجزئة، أو بينهم وبين تجار الجملة وتنشأ هنا سلسلة الإدارية.

3- مؤسسات الخدمات: يعد هذا القطاع من أكثر المجالات التي برزت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعد إحتياجها إلى رأس مال كبير وإعتمادها على الكثافة اليد العاملة.[46]

---

[43] عثمان علام وفتيحة خوميجة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية- دراسة حالة ولاية البويرة، ملتقى وطني ثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، جامعة عبد الحفيظ بو الصوف- ميلة، يومي19-20-أكتوبر 2015، ص220.

[44] لزهر عابد، إشكالية التحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة، 2013/2012، ص20.

[45] عثمان علام وفتيحة بوخميجة، مرجع سابق، ص220.

[46] عثمان علام وفتيحة خوميجة، نفس المرجع السابق، ص220.

الطلب الثالث: أهمية مؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الإقتصادي وقدرتها على المقاومة الإضطرابات الإقتصادية وصمودها التنافسي وكذا دورها على صعيد الإجتماعي، كتحقيق الرفاهية وإشباع الحاجات وتحقيق الطموحات والتطلعات الأفراد نستعرض فيما يلي بتفصيل أكثر أهم هذه الأدوار.

أولا: الأهمية الإقتصادية:

1_توفير مناصب العمل

أصبحت مشكلة البطالة من أكبر المشاكل في الدول النامية على صعيد الإجتماعي و الإقتصادي و أخذ حيزا كبيرا من أفكار و إهتماماتالإقتصاديين و السياسيين وبرامجهم الهادفة إلى القضاء على هذا المشكل وإيجاد طرق لعلاجه،إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر بديل يساعد في القضاء على مشكلة البطالة حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل وتستقطب عدد لا بأس به من طالبيه ممن ليتلقوا التدريب و التكوين المناسبين و تمنع تدفق الأفراد إلى المدن سعيا وراء الفرص أفضل للعمل حيث أنها تقام في التجمعات السكنية و القرى و المدن الصغيرة التي تكثر فيها نسبة البطالة[47].

إن إستقطاب نسبة كبيرة من قوة العامل يعود إلى إستخدام هذه المؤسسات لتقنيات كثيفة العمالة وكذا الجانب الإجتماعي المرتبط بها من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاءوالنساء دون الالتزام بمؤهلات إدارية معينة، حيث نجد أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة33% إلى 88%من إجمالي فرص العمل متاحة.

وأن هذه النسبة تختلف من مجتمع إلى آخر[48]ومما زادا من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال، وتوجهإقتصاديات معظم الدول النامية

إن لم نقل كلها نحو إقتصاد السوق وفي ظل هذا التوجه لم تعد الدولة تلعب دورها في إيجاد مناصب العمل بطريقة مباشرة كما كان الحال في الماضي من خلال قطاع العام مما أدى حتما إلى تزايد نسبة البطالة.

كما إن المؤسسات الكبيرة وبعدماإستقرت أحجامها ولم تعد بحاجة إلى إنشاء وظائف جديدة لهذا يبقى الأمل معقود على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة حجم العمالة والتوظيف

لما تتميز به من سلوك أكثر ديناميكية في مجال توليد فرص العمل والأرقام التالية تدل على هذه الحقيقة.

- تشير الإحصائيات الواردة في الولايات المتحدة الأمريكية أن مساهمة المشروعات الجديدة في خلق الوظائف بلغ90% من إجمالي الوظائف.

---

[47] محمد محروس إسماعيل، إقتصاديات الصناعية والتصنيع، مؤسسة بنات الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997، ص، 213.

[48] عبد الباسط وفا، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النهضة، مصر ،2011، ص ص 28، 29.

وقد بينت دراسة تمت على الإقتصاد الأمريكي خلال فترة 1980- 1987 إن المؤسسات الأمريكية التي تستخدم أقل من مئة عامل يبلغ عددها 18 مليون مؤسسة وهو ما يمثل 99.53%إجمالي المؤسسات الأمريكية وتوظف إجمالا 18.134مليون عامل، وأنه في خلال نفس الفترة تمكنت هذه المؤسسات من إنشاء ثلاثة أرباع عدد الوظائف الجديدة والتي يبلغ عددها 44.5 مليون وظيفة[49].

يؤكد أيضا تقرير الدراسات التي أجريت على وضع القوى العاملة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) أن المشروعات الجديدة تؤمن نحو60% إلى70% من إجمالي حجم التوظيف في هذه البلدان.

2_تكوين الإطارات المحلية:

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية في تكوين الأفراد و تدريبهم على المهارات الإدارية و الإنتاجية و التسويقية و المالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل القلة و الضعف إمكانيات معاهد الإدارة و مراكز التدريب، وقد يكون التدريب داخل المؤسسة، وهو التدريب الذي يعد للعاملين في مؤسسة ما ،على أن يتم بداخلها وقد تقوم بتصميم برامجه الجهة الخارجية وقد يكون التدريب خارج المؤسسة، يحتاج التدريب إلى بعض الأعمال الخروج بالمتدرب عن الموقع الطبيعي للعمل أو موقع التدريب لإكتساب مهارات التي يتطلبها العمل.[50]

وأيضا تعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين وتأهيلهم إلى وظائف أحسن مستقبلا حيث أنها تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة في فترات زمنية قصيرة حتى تكبر وتتنوع المهام والمسؤوليات التي يقوم بها وبذلك تتسع مداركهم ومعارفهم وتزداد خبراتهم حتى يكونوا في موقع إتخاذ القرارات الهامة وهذا ما يظهر ويعزز طاقاتهم وقدراتهم الفعالة.

3_تقديم خدمات ومنتجات جديدة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والإبتكارات الحديثة حيث تقوم بانتهاج السلع والخدمات المبتكرة ويمثل الإبداع جانبا من إدارة هذه المؤسسات، وملاحظة أن كثيرا من السلع والخدمات ظهرت ومتبلورةوأنتجت داخل هذه المؤسسات، وهذا يرجع لمعرفتها لإحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم ومواكبةالجديد، إضافة إلى ذلك يعطي فرصة أكبر لبروز أفكار متطورة وإبتكارات جديدة مما يسهل بشكل كبير في عملية التنمية[51].

4_توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي:

---

[49] عبد الباسط الوفا، نفس الرجع السابق، ص،13.

[50] علي غربي، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، تنمية الموارد البشرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2000، ص ،109.

[51] عبد الرحمان يسرى، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، معهد الإسلامي للبحوث، البنك الإسلامي، السعودية ،1989، ص،25.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكنية النائية وهذا يعطيها فرصة أكبر لإستخدام الموارد تنميتها وتلبية حاجات السوق المحدودة والمتواجدة في هذه الأماكن وتوظيف اليد العاطلة في هذه المناطق من حيث الضغط والإزدحام على المرافق العامة والموجودة،ولا تشكل أي مصدر لإزعاج السكان من حيث التلوث وغيرها من المخلفات المصانع الكبيرة والمتواجدة داخل محيط المدن.

وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا دورا أساسيا في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تعرف المؤسسات الكبيرة على الإنتاج لتلبية الحاجات الأسواق الموجودة نظرا لإعتمادها على إنتاج الموسع،وهكذا تقوم المؤسسات بإنتاج وبكميات صغيرة بدلا من الإستراد من الخارج[52].

كما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدماتوالمنتجات وتلبية حاجات الأسواق الموجودة نظرا لإعتمادها على الإنتاج الموسع، وهكذا تقوم هذه المؤسسات بالإنتاج وبكميات صغيرة بدلا من الإستراد من الخارج.

كما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات والمنتجات وتلبية الحاجيات الجارية لسكان، خاصة بالنسبة للسلع الإستهلاكية.

5_ توفيراحتياجات المشروعات الكبيرة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمهد إحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مفيدة للكيانات الإقتصادية الأكبر منها حجما.

6_إستخدام تكنولوجيات ملائمة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون إنتاج بسيطة ونمط تقني ملائم لظروف [53]البلدان النائمة، فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات الكثيفة العمالة وغير مكلفة العملة الصعبة مقارنة مع التقنيات المتطورة كثيفة الرأس المال حتى أن الخامات المرتبطة بهذه التقنيات متوفرة محليا ولاتتطلب مهارات عمالية وبذلك تنخفض تكلفة إعداد وتدريب العمال.

إن إستخدام التقنيات البسيطة أكثر نجاعة وأكثر مردودية بالنسبة للدول النامية من التكلفة والتدريبوالتحكموالصيانةوحتى الإنتاجية،وبالرغم من أن هذه التقنيات عرضة للتغيرات مع عملية التقدم إلا أن المهم بالنسبة للمسؤولين عن وضع السياسات الإقتصادية والمخططين هو الحصول على تكنولوجيات الملائمة لظروف بلدانهم وغير مكلفة وذات إنتاجية عالية حتى وإن لم تكن جديدة.

---

[52] إسماعيل محروس، إقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة بنات الجامعة، الإسكندرية مصر، 1997، ص،214.

[53] عبد رحمان يسرى، نفس مرجع سابق، ص،25.

7_ محافظة على إستمرارية المنافسة:

في عصر التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التغيير من خلال الإبتكاروالتحسين، وتظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها السعر، شروط الائتمان والخدمة، تحسين الجودة في الإنتاج والصراع بين الصناعات في التبديل والتغيروالتجديد.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقق درجات أعلى من المنافسة في الأسواق وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها العداد الكبير لهذه المؤسسات، وصغر الحجم والتقارب بينها والتشابه في الظروف الداخلية للمؤسسات وكمية الإنتاج الصغيرة والحصة السوقية المحدودة وضعف المواد المالية...الخ.

إن هذه الأسباب وغيرها تؤدي إلى عدم تمكن أي مؤسسة من فرض سيطرتها على الأسواق إلا في الحالات الإستثنائية وغيرالدائمة مما يمنع أي شكل من أشكال الإحتكار[54]

8_تبعة الموارد المالية

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية،[55]وزيادة الإدخاروتوجيهه نحو المجالات الإستثمارية بدلا من تجميده وإخراجه من الدورة الإقتصادية في شكل اكتناز ومثال ذلك قيام المشاريع الإقتصادية الصغيرة بين أفراد العائلة أو الأصدقاء معتمدين في تمويلها على مدخراتهم الخاصة.

ثانيا: الأهمية الإجتماعية

إلى جانب الأهمية والأدوار الإقتصادية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هناك أدوار على صعيد الإجتماعي تكمن أهمها في النقاط التالية:

1_تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على إكتشافإحتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام وبالتالي تقديم السلع والخدمات، إن ربط العلاقات مع المستهلكين يوجد علاقة ربط بين المنتج والمستهلك ويعطى الدرجة الكبيرة من الولاء لهذه المؤسسة أو تلك، وهذا ما نلاحظهبنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة.

[54] كليفورد مومباك، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ت، راند السمرة، مركز الكتب الأردن، عمان، الأردن، 1989، ص،13.

[55] كمال دمدوم «دراسة اقتصادية للصناعة المحلية وأثرها التنموي على ولاية سطيف «، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر ،1995، ص،72.

2_ تخفيف من مشكلات الإجتماعية

ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره،وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة وما تنتجه من السلع وخدمات الموجهة إلى فئات الإجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا، وبذلك توجد علاقة للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللونوالجنس[56] إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة والتهميشوالفراغ وما يترتب عليه من آفات إجتماعية خطيرة عن طريق منحهم مناصب عمل قارة تؤمن لهم الإستقرار النفسي والمادي.

3_ إشباع الرغبات وإحتياجات الأفراد

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذواتهم وآرائهموترجمة أفكارهم وخيراتهموتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي وتحقيق القوة والسلطة.

4_تقوية العلاقات والأواصر الإجتماعية

إن الإتصال المستمر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملائها وزبائنها يتم في جو من الإخاء والودوالتآلفوالعمل على إستمرارية مصالح الطرفين،[57]وتحقيق المنافع المشتركة وعادة ما يكون عملاء المؤسسة هم أنفسهم الأصدقاء والأهل مما يسهل التعامل ويزيد الترابط الاجتماعي بينهم.

5_زيادة إحساس الأفراد بالحرية والإستقلالية

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعظم إحساس الأفراد بالحرية ولإستقلالية وذلك عن طريق الشعور بالإنفراد في إتخاذ القرارات دون السلطة الوصية والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون القيود وشروطوالإحساس بالتملك والسلطةوتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على إستمرارية نجاحها[58]

6_خدمة المجتمع

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة جليلة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع والخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياتهوزيادة القدرة الإستهلاكية وتحسين مستوى معيشية وتحسين مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الإجتماعية أيضا تساهم هذه الأخيرة في خدمة الحي وتحسين المنطقة وتجميلها إضافة إلى العائد الإقتصادي المحقق وهذا ما يزيد درجة الولاء لهذه المؤسسات من قبل المجتمع المحل.

---

[56] كليفورد مومباك، نفس مرجع سابق، ص،14.

[57] كمال دمدوم «دراسات إقتصادية للصناعات المحلية وأثرها التنموي على ولاية سطيف"، نفس المرجع السابق، ص،73.

[58] نفس المرجع، ص،73.

المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعد تمويل وسيلة تساعد المؤسسة على تنمية صناعاتها الإنتاجية في الإقتصاد الوطني من جهة وإعادة التجهيز صناعاتها الانتاجية والإستهلاكية من جهة أخرى لذا نجد أن المؤسسة بحاجة ماسة إلى التمويل باعتبار ثمن مستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطها ونموها،لهذا لا يمكن لأي مؤسسة كانت أن تحقق أهدافها أو تطبق برامجها بدون هذا العنصر الحيوي.

حيث سنتطرق في هذا المبحث على مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تصنيف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعتين: المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي والمصادر الخارجية المتمثلة في مصادر الاقتراض المختلفة:

أولا- التمويل الذاتي:

ويتم في هذه الحالة عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع ويقوم صاحب المؤسسة بعملية التمويل منفردا حيث يأخذ المشروع تدبير التمويل اللازم بمفرده فيلجأ إلى بعض أفراد أسرته لإقناعهم بالدخول معه كشركاء في المشروع. وقد يلجأ إلى بعض أصدقائه للدخول كشركاء موصون أو متضامنون وتكوين مشاركة أو شركة مساهمة عامة او محدودة.

وكما سبق الإشارة في أن شكل القانوني الشائع للمشروعات الصغيرة هو المشروعات الفردية يليها الشركات المساهمة العامة والمحدودة ثم المشروعات المشاركة من خلال ذلك يتضح أن التمويل الذاتي يحدده حدود إمكانياته مدى توافره وإجراءات الحصول عليه الشكل القانوني للمشروع فلا يمكن للمشروع الفردي على سبيل المثال طرح أسهم، أو البحث عن شريك متضامن أو موصي للمشاركة في توفير التمويل اللازم، ومن ناحية أخرى يمكن ذلك ولكن بعد إتخاذ خطوة هامة وهي إعادة النظر في الشكل القانوني للمشروع.

ويمكن للمشروع الصغير تمويل عمليات التوسع ذاتيا أيضا من خلال ما يحتجزه صاحب المشروع من أرباح أو من خلال الأموال التي يحتجزها في صورة مخصصات واحتياطات أو عن طريق سحب الأموال المملوكة لصاحب المشروع (أصحاب المشروع) أو مشروع ذاته والمستثمر في صورة ودائع،أوراق مالية،عقارات وإستثمارها داخل المشروع[59].

ثانيا: التمويل الخارجي.

وتتمثل في مصادر الإقتراض المختلفة والتي نجد من بينها مايلي:

[59] عبد المطلب عبد الحميد، "إقتصاديات تمويل المشروع الصغير"، دار الجامعة،الإسكندرية، مصر، 2009، ص160.

1- الإقتراض من الأهل والأقارب:

عند بداية الإستثمار أو عند توسيعه يقوم الأفراد بإستخدام مدخراتهم الشخصية لتمويل مشاريعهم، في ظل نقصها وعدم كفايتها يلجؤون إلى الأهل والأقارب والأصدقاء للإقتراض وسد عجزهم المالي إلا أن الإقراض منهم يترتب عليه عدة نتائج سيئة تؤدي إلى التدخل والخلط بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل وإتخاذ القرارات عكسية تؤثر على إستقلالية المؤسسة ونشاطها ومن هذه العيوب نذكر:

ب- نشوء علاقة ذات طابع شخصي بين صاحب المؤسسة والمقرضين (الأهل والأصدقاء) تؤثر على إستقلاليةالمؤسسة.

2- الإقتراض من البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تقديم القروض اللازمة لها لمجابهة إحتياجاتها التمويلية، على أنه يوجد بنوك متخصصة في تمويل هذا النوع من المؤسسات حتى البنوك الأخرى توجد بها فروع متخصصة لهذا الغرض.

وتقدم البنوك قروضا صغيرة لمدة زمنية قصيرة بضمان موجودات المؤسسة أو بناء على سمعة مالك المؤسسة ومصداقية القرارات التي يتخذها وما حققته من نجاح.

3_ قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمنح المؤسسات والهيئات المتخصصة في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحكومية منها وغير الحكومية قروضا شبه مجانية بأسعار فائدة بسيطة وبدون ضمانات و على رغم من أهمية هذه المؤسسات و الهيئات وفإن مساهمتها محدودة وتحكمها إجراءات بيروقراطية كبيرة خاصة في البلدان العالم الثالث،ومن أمثلتها مايلي:

أ- إدارة المشروعات الأمريكية.

ب- مؤسسات الدعم والتمويل المتخصصة لتمويل هذه المؤسسات في الهند وأندونيسيا.

ج- هيئات الدعم في اليابان.

د- هيئات الدعم والتمويل في الجزائر و المتمثلة في وكالة الدعم و تشغيل الشباب ووكالة الدعم وترقية الاستثمار[60].

[60] خوني رابح، رقية حساني " **مؤسسات الصغيرة والمتوسطةومشكلات تمويلها**«، ايتراك للطباعة والنشر،مصر، الطبعة الأولى،2008، ص ص 156-158.

4-التمويل من المصادر الخارجية غير الرسمية:

يعتبر هذا نوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية والتمويل الغير الرسمي وهو ذلك التمويل الذي يتم من خلال القنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب جمعيات تناوب الإدخاروالإئتمانوغيره من الأشكال[61].

5_ الإئتمانالتجاري:

يشير الائتمان التجاري إلى التسهيلات السداد التى يحصل عليها المشروع الصغير من الموردين، وقد يرى البعض أن الإئتمان التجاري يقتصر على تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع في حالة تمويل مشتريات المواد و مستلزمات الإنتاج السلعية و يسدد ثمنها خلال سنة إلا أنه يمكن النظر إلى الإئتمان التجاري نظرة شاملة تشمل كافة أنواع التسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع الصغير بصرف النظر عن مدة التسهيلات، ونوع البضاعة فيمكن أن تشمل المواد مستلزمات الإنتاج السلعية، المعدات الآلات و الأجهزة ، و باتاليفالإئتمان التجاري يمكن الحصول عليه من الموردين الشركات المانحة للعلامة التجارية أو صاحبة حق الإمتياز، تجار الجملة أو التجزئة،و إن كانت الترتيبات الخاصة بالسداد في حال المعدات و الأجهزة و السيارات و الأثاث ، من الأموال الثابتة تختلف عن إجراءات السداد في حالة الإئتمان التجاري البسيط،ففي تلك الحالة قد يشترط المورد عدم نقل ملكية المعدات أو الأصول الثابة المباعة على المشتري إلا بعد إستكمال عمليات السداد و ذلك بتوفير قدر المناسب من الضمانات السداد.

6_ الإئتمان المصرفي:

تشكل التسهيلات التي يمكن الحصول عليها من البنوك التجارية و المؤسسات المصرفية مصدر آخر من المصادر التمويل، الذي يمكن صاحب المشروع أن يحصل على إئتمان مصرفي قصير الأجل أو طويل الأجل و الأمر يتوقف على طبيعة حاجة المشروع وهل سوف يكون التمويل مشتريات المشروع من مستلزمات الإنتاج السلعية أو لتمويل عجز مؤقت في السيولة النقدية أو تغطية التزامات واجبة السداد قصيرة الأجل مثل سداد أجور العمال، وفي تلك الحالة يكون الإئتمان المصرفي المطلوب قصير الأجل أما في حالة تمويل مشتريات المشروع من المعدات و الآلات والمباني، فإن الائتمان المطلوب هو طويل الأجل وفي تلك الحالة يقوم البنك بالتمويل المطلوب و يتعهد المشروع بسداد القرض والفوائد المستحقة، يخضع حجم الائتمان و شروطه و سعر الفائدة لعملية تفاوض بين البنك و المؤسسة المالية و صاحب المشروع.[62]

---

[61] محمد عبد الحليم عمر، تمويل عن طريق القنوات التمويل غير الرسمية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الإقتصاديات المغاربية، جامعة السطيف،25-28/ ماي 2008، ص04.

[62] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص169-170.

المطلب الثاني: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الشركات الصغيرة تواجه قيودا ومشاكل تختلف عن المشاكل التي تواجه الشركات الكبيرة وكثيرا من القيود والمشاكل التي تتعرض لها الشركات الصغيرة تكون بسبب صغر حجمها أو سوء الإدارة فيها أو بعدم قدرتها على الحصول على التمويل المناسب[63]، حيث نميز بين مجموعة من الأساليب التقليدية والحديثة:

أولا: الأساليب التقليدية في التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك ثلاثة أساليب وتتمثل في:

1- التمويل الطويل الأجل والتمويل القصير الأجل:

التمويل الطويل الأجل ينشأ من طلب الأموال اللازمة لإجراء التحسينات ذات الصيغة الإستثمار طويل الأجل والتي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة إحتياجاتها التمويلية عن 5 سنوات فما فوق[64].

ويتجسد التمويل طويل الأجل في القروض التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية وذلك لتمويل عملية البناء وإستصلاح الأراضي وإقامة المشروعات الري والحرث إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية أما التمويل المتوسط الأجل فتمنحه البنوك من خلال القروض ولمدة تتراوح بين سنة و5 سنوات و تلجأ المؤسسات المتوسطة و الصغيرة إلى التمويل المتوسط الأجل إلى جانب التمويل طويل الأجل،بغرض تمويل الجزء الدائم من إستثماراتها في الرأسمال العامل المتداول و الإضافات على موجوداتها الثابتة.

و تشمل مصادر التمويل المتوسط الأجل قروض المدة تتراوح مدة هذا القرض بين 3 و 5 سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الإطمئنان و الأمان و يقلل من الخاطر إعادة التمويل و يمكن الحصول على مثل هذه القروض من بنوك التمويل المتوسطة و الطويلة الأجل ومن البنوك المتخصصة ونجد أيضا قروض التجهيزات و تمنح هذه القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عندما تقدم على الشراء آلات أو التجهيزات و تمول الجهة المقرضة ما بين 70% إلى80% من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويقها بسرعة مثل الشاحنات و السيارات و الباقي يبقى كهامش أمان للممول.

2- التمويل القصير الأجل:

يقصد بالتمويل قصير الأجل تمويل نشاط الإستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الفترة القصيرة و التي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا و يوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياطات التي تبرز على مستوى الحسابات المدينين و الدائنين و العلاقة بين مجموع هاته الكتل من

---

[63] عاطف جابر طه عبد الرحيم،" أساسيات التمويل والإدارة المالية «، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2008، ص 68.

[64] كروش نور الدين، سوق أوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بورصة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد 11، جانفي،2014، ص64.

الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل و نعتمد في التمويل القصير الأجل على السلفات البنكية حيث تعتبر القروض البنكية وسيلة الثانية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تمويل دورتها الإستغلالية حيث تضمن السلفات البنكية للمؤسسات تسهيلات الصندوق السحب على المكشوف التسبيقات البضائع.

ويعتمد أيضا التمويل قصير الأجل على الإئتمان والشراء بالأجيال، ويكون هذا الأسلوب متاحا لشراء المبنى والمكائنوالمعدات فقد يوافق الباعة بيع التجهيزات بالآجالوأحيان يكون ممكن بالنسبة للمواد الخام و الأولية "برسم البيع" أي يعطي البائع للمؤسسة الفرصة بالتسديد ثمن البضاعة بعد التصرف فيها (بيعها لصالحها) بالإضافة إلى الإقتراض غير الرسمي أى عن الطريق القنوات التي تعمل خارج إطار القانون الرسمي في الدولة كما ذكر سابقا[65].

ثانيا: الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالإضافة إلى أساليب التقليدية هناك أساليب مستحدثة متمثلة في:

1- التمويل عن طريق البنوك الإسلامية:

من أهم الصيغ المتاحة أمام البنوك الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

أ- **التمويل بالمشاركة:**تطبق المشاركة في المصارف الإسلامية على عدة صيغ أهمها:

_ **المشاركة في الصفقة معينة:**وهي إشتراك المصرف الإسلامي مع طرف أو أكثر في التمويل صفقة التجارية معينة كإستيراد سلعة وتنهي العملية ببيع تلك السلعة وحصول كل طرف على نصيبه من الربح.

_ **المشاركة الدائمة:** وهي إشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتماء هذه الشركة، أي مشاركة طويلة الأجل.

_ **المشاركة المتناقصة:**وهي إشتراك المصرف في المشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة المصرف.

يمكن القول أن صيغة المشاركة وما يتفرع عنها من صور تطبيقية تعتبر أسلوبا تمويليا ناجحا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لما يمتاز به هذا الأسلوب من قلة التكلفة بحيث لا يشكل أي عبئ مادي على كامل أصحاب هذه المؤسسات ، فالمشاركة بين المصرف و أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توفر وقوف المصرف إلى جانبها مراجعا خططها ومعطيا مشورته لها من خلال الدراسات الإقتصادية و التحليلية لمشروعات ذلك القطاع مما يزيد قدرتها على النمو و التقدم، كما ان مساهمة صاحب المنشأة في حصة من

[65] مشري محمد ناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة الماجستير في العلوم الإقتصادية، الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر ،2008-2011، ص ص 26-27.

التمويل تجعله مريضا على نجاح المؤسسة إضافة إلى إمكانية زيادة الربحية المصرف مع زيادة نمو النشاط المؤسسة الصغيرة و المتوسطة[66].

ب - التمويل بصيغة المضاربة:

وفيها تقوم مؤسسة التمويل بتوفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،و يتفق الطرفان معا على قسمة ما قد يتحقق من ربح عن عملية الإستثمار بنسب معينة بينهما ، ولمؤسسة التمويل أن تضع شروطا تضمن حسن إستخدام التمويل ، وإذ تحققت خسارة فإن مؤسسة التمويل تتحملها من الأصل ، مالم يثبت أن هناك تقصير أو إهمال او التعدي من المشروع ، وفي حالة الخسارة لا يحصل المشروع على شيء إطلاقا مقابل جهده الذي بذله مهما كان هذا الجهد، فكل منهما يخسر من جنس ما قدمه، وبذلك يساوي الإسلام بين المال و العمل (التنظيم) يربحان معا أو يخسران معا، يخسر صاحب المال ماله، و يخسر صاحب العمل عمله ،وهذا يدفع الصاحب المال وهو المؤسسة التمويل إلى الحرص على إختيار المشروع الكفء ، كما يدفع صاحب المشروع أن يكون حريصا على تحقيق الربح لينال عائد مقابل جهده و المحافظة على سمعته.

وبذلك يقدم نظام المضاربة إمكانية ضخمة لتكوين فئة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكتشف فرص الإستثمار بالعمال الشبان في بداية حياتهم، حيث يتاح التمويل المالي دون الربا، ويفتح سبل التشغيل مهاراتهم وتحقيقتطلعاتهم، وهذا ما يحتاجه الدول العربية لكسر التخلف والبطالة و الفقر، وإذا كان من حق المشروع وحده فهذا يجب ألا يحول المضاربة إلى عملية القرض بفائدة تحت مسمى المضاربة، كما أن هذا لا يمنع مؤسسة التمويل من المراقبة و المتابعة الأداء للمشروع حتى إنتهاء عملية المضاربة[67].

ج_ التمويل بصيغة السلم:

يمكن للبنوك الإسلامية أن تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة أساليب للسلم منها: أن يقدم البنك تمويلا نقديا يحتاج إليه صاحب المؤسسة على أن يكون هذا التمويل بمثابة رأس مال سلم، و تكون السلعة التي تنتجها المؤسسة هي المسلم فيه خاصة إذا كانت منتجات الورشة الصناعية أو منشأة الزراعي.

ثم يبرم البنك الإسلامي عقد السلم موازي مع الجهة أخرى يبيعها تلك منتجات، ويكسب الفرق بين ثمن الشراء والبيع على أن يكون هناك توافق الآجال بين العقدين المتوازيين[68].

د_ التمويل بالمرابحة:

---

[66] سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول: الإقتصاد الإسلامي "واقع ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي (غرداية) الجزائر، في 23-24 فيفري 2011، ص11.

[67] أشرف محمد دوابه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بحث محكم منشور بمجلة البحوث الإدارية، مركز الإستشارات والبحوث والتطوير، أكادمية السادات للعلوم الإدارية، السنة الرابعة والعشرون، القاهرة أكتوبر 2006، ص 12.

[68] سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، مرجع سابق ذكره ص12.

إن الشكل المبسط لعملية المرابحة هي البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح فهي تمويل بالبيوع يتضمن تحقيق أرباح تترافق مع التدفق سلع وخدمات وقد يكون هذا التمويل عبارة عن مرابحة إستثمارية تتعلق بتقديم الأصول الإنتاجية لإقامة مشروع أو توسيعه وتجديده، أو قد يكون التمويل مرابحة إنتاجية تتمثل في تقديم مواد أولية أو سلع نصف مصنعة تتعلق بمشروع جديد أو مؤسسة قائمة فيتحقق الربح في إطار عمليات إنتاجية وإستثمارية حقيقية.

هـ التمويل بالإستصناع:

وهو الصيغة من صيغ البيوع تتمكن من خلاله المؤسسة الصناعية او المقاولة (المؤسسة البائعة) من بيع وتسويق مستقبلي لجزء من سلعها وخدماتها التي تعاقدت على توريدها لعملائها وتضمن بالمقابل المؤسسة المشترية تأمين الحصول على صناعية أو وحدات إنتاجية في تاريخ لاحق يتم فيه تسليم السلع وتسليم المبيعات، وتكمن أهمية التمويل بالإستصناع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمكانية تطوير إشكال من التقاول والتعاقد من الباطن الذي يضمن حركية إقتصادية محددة تؤدي إلى إرتباط التمويل بالإنتاج الحقيقي[69].

2- التأجير التمويلي:

هو عقد إيجار يكون بين المؤجر والمستأجر حول أصل معين لمدة محددة من الوقت يستفيد منه المستأجر خلال هذه الفترة مقابل دفع مبلغ محدد من الإيجار لمالك هذا الأصل، على أن يعود له بعد فترة التأجير أو يشتريه المستأجر، هذا الأخير الذي قد يكون من المنقولات مثل المعدات أو غير المنقولات مثل المباني أو من خلال التأجيل التمويلي فإن البنك يقدم خدمة تمويلية فهو يعتبر عملا من أعمال الوساطة المالية، حيث يقوم المؤجر (البنك) بتمويل شراء الأصول التي يحتاجها المستأجر ويؤجرها على مدى فترة التعاقد.

[69] صلح صالحي، **مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة**، دورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الإقتصاديات المغاربية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدرب، سطيف، 25-28 ماي 2003، ص98.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

1) ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية بإستحداث أنشطة إقتصادية سلعية أو خدمة لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة إقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية.
2) إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها نتيجة إعادة الهيكلة والخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الانشطة المفقودة[70].
3) إستحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق إستخدامهم لأشخاص آخرين ومن خلال الإستحداث لفرص العمل يمكن أن تتحقق الإستجابة السريعة للمطالب الإجتماعية في مجال الشغل.
4) إستعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة التي تخلصت منها المؤسسات الكبيرة من إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي.
5) يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها.
6) تشكل احدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها ومستخدميهم كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الإقتطاعات والضرائب المختلفة.

[70] رجم نصيب، فاطمة زهراء شايب «مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة"،الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، ماي 2003/28/25، ص،08.

المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظال التحديات

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تخضع المؤسسات دائما إلى قوى التغيرات ذات طبيعة إقتصادية تنافسيه بيئية أو السياحية حيث تواجه هذه الأخيرة الترددات والصعوبات المختلفة المتعلقة بالعناصر التالية:

- العولمة المتزايدة.

- الإتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وتكنولوجيا الإعلام.

- الطلب الجديد للزبائن والموردين

وبالتالي هناك عوامل داخلية وخارجية تؤثر على المؤسسة نلخصها في مائلي:

أوّلا: العوامل الداخلية

تسمح العوامل الداخلية بتحليل الموارد الداخلية لتنظيم المؤسسة وبالتالي تحديد العوامل الرئيسية ذات الإنعكاسات على المؤسسة[71] :

- إشكالية تطابق المنتجات هذه المؤسسات للمعايير الدولية.

- مشكلة إتباع الطلب المحلي ذوق المستهلك إلى المنتجات ذات التكنولوجية حديثة.

- الموارد الداخلية للمؤسسة (الموارد البشرية الأنظمة المناهج والأهلية في التسيير).

- مدخلات المؤسسة (الإستثمار اليد العاملة، العتاد الآليات والإعلام).

1- الإنتاج: يتأثر الإنتاج بعدة عوامل كتجهيزات الإعداد والإنتاج إستخدام قدرة التخزين، المراقبة النوعية الصيانة براءة الإختراع، العلامة التجارية وأيضا المناهج، طرق العمل وتكنولوجية الخدمات.

2- التسويق البحث والتنمية يتأثر بالبحث والإستعلامات، تنمية السوق فعالي عملاء البيع منهجية البحث والتنمية تمركز المبيعات العلامة الإسمية والصورة.

3- الإدارة: تتأثر بجميع وظائفها وظيفة المحاسبة، وظيفة المالية وظيفة تسير الموظفين، النظام الأجري النظم والمناهج ووظيفة الشراء.

4- العوامل المؤثرة على المدخلات: أما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على المدخلات فهي تتعلق باليد العاملة، الآلات والمعدات رأس المال، الإعلام، الماهرة المواد الأولية والمركبات، الوقود والطاقة.

---

[71] قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر - دراسة حالة ولاية مستغانم، مذكرة نيل شهادة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2012/2011، ص29.

ثانيا: العوامل الخارجية: يمكن حصرها في:

1- البيئة التي تتواجد فيها المؤسسة: تسمح دراسة بيئة المؤسسة بتحديد العوامل التي تؤثر على المؤسسة وتشمل سياسة الحكومة، العوامل الإجتماعية، الديمغرافية، التكنولوجية والإقتصادية.

2- الزبائن والأسواق التي تقوم من خلالها المؤسسة من خلال تصريف منتجاتها: تتأثر المؤسسة بإحتياجات الزبائن حاضرا ومستقبلا، بعدد الزبائن الذين يمثلون نصف نسبة المبيعات بدرجة القدرة على التفاوض مع الزبائن بالعدد الإجمالي للزبائن وعدد الزبائن اللذين يمثلن المبيعات كما تتأثر وضعية المؤسسة في الأسواق بتطور المبيعات، النسبة المئوية للمبيعات الإجمالية، الأرباح الصافية، النسبة المئوية من المبيعات الإجمالية، نمو الأسواق الماضية والمستقبلية نمو متوسط المبيعات وبالميول نحو كل من أسواق المؤسسة.

3- المنافسة ومركز المؤسسة ووضعيتها التنافسية: تتأثر المؤسسة بإقتصاديات السعة، الحجم الأعظم للوحدة الوظيفة، القيود عند الدخول، القيود عند الخروج، ديناميكية الاختراعات، رافعة الزبائن والموردين، كثافة رأس المال وتتأثر المؤسسة أيضا بالمنافسة من خلال عدد المنافسين وتركز المنافسة، الكثافة التنافسية، الهيمنة المسبقة للأسواق من طرف المنافسين، المنافسة الأجنبية، منافسة المنتجات وخدمات البديل، الدخول الجديد للمنافسين.

4- العوامل المؤثرة على إنتاج المؤسسة: تتأثر نتائج المؤسسة بإستراتيجية التسويق المعتمدة من طرفها، وذلك من خلال (الخدمات، الأسعار، المبيعات، التوزيع الخدمات بعد البيع).

5-إغراق الأسواق وتدهور سعر الصرف: وفيها نجد:

1- إغراق الأسواق المحلية بالسلع الأجنبية والتي تباع بأسعار جد منخفض بالأسواق المحلية.

2- الإحصائيات وتحديد الحصص: غياب الإحصائيات الصحيحة المتعلقة بالمنتجات والتي من شأنها أن تساهم في تحديد الحصص لحماية إنتاج الوطني وهذا مما يؤدي إلى تحديدها بالتقارب وينتج عن ذلك إسراف مما يؤدي إلى تكديس البضائع بالمؤسسات أو الندرة.

3- تدهور سعر الصرف: باعتماد سياسة الصرف أعلى من قيمته، تؤدي إلى تشجيع الطلب على السلع المستوردة بسبب تزايد أسعارها بأقل سعر من تلك المتعلقة بزيادة أسعار الداخلية، وتزيد كل هذه العوامل من شدة الضغط على ميزان المدفوعات وعلى الحساب الجاري، فتضطر السلطات إلى زيادة القيود الجمركية والقيود الإدارية على هذا النوع من الواردات قصد حماية بعض المنتجات المحلية.

المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة عوامل لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها مايلي:

أولا_ مرونة إتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار:

وذلك في سرعة الإتصالبين قسمين الإنتاج والتسويق لصغر حجم العملية مما يوفر المؤسسة مرونة والسرعةإتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المحدد والمتعلق بالكمية المنتجة النوعية مطلوبة وكذا تحديد أسعار البيع التي تتماشى مع متطلبات السوق فتكون هناك دراسة تنافسية خاصة بالإنتاج والتوزيع.

ثانيا_ قلة الرأس المال المستثمر

إن من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى إنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بساطة رأس المال المستثمر في المشروع الصغير حيث ان من أجل إقامة مشروع صغير يكفي جميع الأموال المتوفرة لديهم من إدخاراتهم السابقة وذلك قصد إقامة مؤسسة الإنتاج منتوج معين[72].

ثالثا_ عوامل المتعلقة بكفاءة الإدارة:

في حالة كانت الكفاءة الجهاز الإداري في مشروع سوق يحقق النجاح وتتمثل كفاءة الإدارة بكفاءة مهارة الكادر الإداري الذي يقوم على إدارة المشروع، وهذه الكفاءة تحدد بالعناصر التالية[73]:

1- قدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع التغيير في بيئة المشروع الداخلية والخارجية.

2- قدرة الإدارة في إحداث التغيير لصالح المشروع وإحداث التطور.

3- قدرة الإدارة في توفير الموارد المناسبة والخاصة اليد العاملة الجاهزة للمشروع.

4- قدرة الإدارة على التخطيط والتنظيم ومراقبة سير العمل وتطوير العمليات.

5- قدرة الإدارة على التنبؤ بمستقبل السوق المنافسة.

6- الخصائص الريادية للإدارة وقدرتها على الإستحداثوتشكيل الأهداف وتحقيقها.

رابعا_ توفير العمالة المتخصصة الفنية اللازمة للعمليات الإنتاجية والصيانة:

وهذا العنصر هام جدا في مجال المشروعات الصغيرة لأنها تميل إلى إستخدام العنصر البشري بشكل أكبر من إعتمادها على الآلات، لأن هذه المشروعات بدأت بالمصنوعات اليدوية مثل صناعة الغزل والنسيجوصناعة النقوش والحفر على المعادن من خلال العمالة الماهرة في هذا المجال وعلى الرغم من أن بعض الصناعات التي

---

[72] طاهر محسن الغالبي منصور «منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة "، دار وائل للنشر التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص39.

[73] كاسر ناصر منصور، شوقي ناجي جواد، "إدارة المشروعات الصغيرة «، من الألف إلى الياء، دار حامدة للنشر، عمان،2000، ص ص 50-51.

كانت تعتمد أكثر على العمل اليدوي فإنها بدأت في إدخال المكينة على هذه الصناعات لزيادة الإنتاج إلا أن هناك بعض الحرف والمصنوعات اليدوية يفضلون العمل والفن اليدوي.

إن العمالة الماهرة والتي تصنع بعض المنتجات مازالت مطلوبة والإعتماد عليها أكثر من الإعتماد على الآلات الأوتوماتكية والتي قد تصلح لبعض الصناعات التي يطلبها السوق بأعداد كثيرة وتصدر للخارج فهناك عمال مبتكرون وتوافر هذه الطبقة في المجتمع يعتبر عامل نجاح التنمية وإزدهار الصناعات الصغيرة.

خامسا_ مواقع المصانع المنتجة ومدى قربها من الأسواق:

وهذا العامل أيضا هام لنجاح واستمرارية الصناعات سواء الصغيرة أو الكبيرة الحجم أيضا فالموقع القريب من المواد الخام والأسواق لأغراض التوزيع والقرب من الأجهزة الحكومية والبنك (بقدر الإمكان) يجعل من المصنع موقعا متميزا ويقلل تكلفة النقا والتسويقوالتوزيعولكن يشترط أن يكون هذا الموقع لا يلوث الجو أو بيئة المحيطة به.

سادسا_ توافر التمويل لدى أصحاب المشروعات والمصانع الصغير:

هذا العامل يعتبر من أهم العوامل مقارنة بالعوامل الأخرى حيث إن عدم توافر التمويل قد يقف عثرة أمام نمو الصناعات الصغيرة حيث إن الأموال هامة للتطوير والتحديث في الآلات والتكنولوجية المستخدمة وتوفر كل متطلبات هذه المصانع طول فترة تشغيلها ودفع مستحقاتها.

سابعا_ توافر نظام معلومات قومي ومتكامل على المؤسسات صغيرة الحجم:

وهذا النظام يجب توفره لكل المستثمرين سواء القدامى منهم أو الجدد الذين يدخلون السوق لأول مرة بحيث يتم تعريفهم بالفرص الإستثمارية المتاحة والتي يمكن استثمار أموالهم فيها، وأي معلومات أخرى قد يفيدهم في تكملة إجراءات تكوين مصنع جديد،وتوفير كافة المعلومات عن قطاع الصناعات الصغيرة الحجم في المجتمع، بحيث يكون نظام المعلومات هذا أحد مقومات نجاح الصناعات صغيرة الحجم[74].

[74]- أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة «مدخل بيئي مقارن" دار الجامعة الإسكندرية، مصر،2007، ص ص76-83.

المطلب الثالث: معوقات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الإقتصادي ويمكن ذكر أبرز المشاكل والقضايا التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خمسة مشاكل رئيسية وهي: المشكلات التمويلية، المشكلات الإدارية، المشكلات التسويقية، المشكلات الفنية، المشكلات السياسية[75].

أولا_ مشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعاني المؤسسات الصغيرة في مجال التمويل من العديد من المشاكل منها ما يعود إلى قلة مصادر التمويل ومنها ما ينبع من عدم قدرتها على اللجوء إلى مصادر تمويلية معينة نتيجة شروطها وتكاليفها المرتفعة، وهناك مشاكل أخرى تنتج عن الإفراط في الإستعانة من مصدر تمويلي واحد مما يخلق نوع من التبعية والأعباء الثابة كما أن عدم كفاءة الإدارة للمشروع ذاته تتسبب في أزمات مالية كبيرة، وسنحاول التعرض لجملة من المسببات الأساسية لمشاكل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيمايلي:

1- مشاكل ناتجة عن ضعف تعبئة المصادر التمويلية:

تنشأ هذه المشاكل عن ضعف تعبئة المصادر التمويلية وتتمثل هذه المشاكل فيمايلي:

أ- **ضعف التمويل الذاتي:**من أهم المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة ضعف القدرة على التمويل الذاتي إذ تؤكد الإحصائيات أن رأس المال الذاتي لا يتجاوز نسبة 25%- 35% من حاجتها التمويلية ويعود ذلك إلى ضعف الإدخارات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بحاجاته التمويلية.

ب- **فقدان البنوك للثقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجد صعوبات في الحصول على القروض البنكية نتيجة تراجع نتائجها وشيوع وتواتر حالات الإخفاق وارتفاع معدلات الفوائد مما اضطرت معه البنوك إلى قبض يدها عن هذا النوع من المؤسسات.

ج- **عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وتتزايد حدة مشكلة التمويل إذا ما علمنا أن الدول النامية تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي حالة وجودها تكون ذات قدرات مالية محدودة والشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال.

د- **عدم القدرة للجوء إلى أسواق المال:**يمثل السوق المال ميزة تمويلية هامة فهو يضع المؤسسات أمام قطاع التمويل غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أغلبيتها) غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر.

---

[75]- نبيل جواد «إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت(لبنان)، ط1 ،1428ه/2007م، ص،95.

هـ- عدم القدرة على طرح الأسهم والسندات في البورصة للإكتتاب لعدم توافر الشروط لذلك.

2- مشاكل ناتجة عن سوء التسيير:

أ- الإعتماد على القروض و تضخم الاستدانة:يعد الإعتماد المتزايد على الدين في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الأخطاء المالية الواجب تفاديها فمن المعروف أن المقرضين يكونون على حذر شديد وهم بصدد إقراض أموالهم للمؤسسات الصغيرة بسبب إرتفاع مخاطر الفشل فيها وإذا تم الإقراض فإنه سيتم بمعدلات فائدة مرتفعة لزيادة درجة المخاطر.

ب- عدم الإهتمام بالتخطيط المالي: يكتسي التخطيط أهمية كبيرة في المؤسسات الصغيرة، إلا أنه نتيجة المشاكل اليومية فإن العديد منها لا يعطي التخطيط لمستقبل المؤسسة الأهمية كافية إلا في حالة واجهة مشاكل حادة في نشاطها.

ج- السحب الكبير للأرباح النقدية من المؤسسة:يبدأ أصحاب المؤسسات الصغيرة في المؤسسة بالإعتماد على مدخاراتهم شخصية، إضافة إلى مدخرات الأصدقاء والأسرةولهذا يكون حجم النشاط صغير بعدم كفاية رأس المال، وبالتالي فإن الإعتماد يكون على إستثمار أرباح المؤسسة وإذا سحب جزء من هذه الأرباح فيجب أن يكون ضئيلا حتى يتمكن من تمويل مراحل نموها خلال إحتجاز الأرباح.

د- التسهيل الزائد الحد للبيع الآجل:من بين الأسباب الرئيسية تفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنح البالغ للإئتمان التجاري للعملاء بهدف زيادة حجم المبيعات والأرباح غير أن هذا الإجراء يجب أن يكون مخططا وفقا لإمكانيات المؤسسة وكذا قدرة العملاء على الدفع، حيث أن التأخير أو العجز في التسديد يؤدي إلى نتائج عكسية[76].

بالإضافة إلى المسببات السابقة نجد:

هـ- صعوبة الحصول على التمويل في البدء وصعوبة زيادة رأس مال المشروع فيما بعد أي مراحل التطور.

و- إرتفاع كلفة رأس المال (تكلفة الاقتراض والتمويل):حيث تطالب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع السعر فائدة مرتفع مقارنة بما تدفع المؤسسات الكبيرة وتنعكس هذه المشكلة مباشرة على الربحية هذه المؤسسات وقد تقلل من جدوى الاقتصادية لهذه المؤسسات.

ي- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات التمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتمان) وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها (التأسيس التشغيل، التطور والاندماج)، ونظرا لهذه

[76]- خوني رابح، مرجع سبق ذكره، ص ص181-184.

المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات نظرا لحرصهم على النقود المودعة لديها[77].

ثانيا_ المشكلات والصعوبات الإدارية:

يعتبر توفر القدرة الإدارية والتنظيمية الحجر الأساسي في نجاح أي مؤسسة كما أن غياب أو تطور تلك القدرة بسسبب فشلها[78] نذكر منها:

1- إجراءات التأسيس:

يتعرض المستثمرون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات إدارية معقدة والطويلة وتصل أحيانا إلى إنسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغيروتواضع إمكانيته ومستوى خبرته، وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة.

2- تعدد الجهات:والتي يتعامل معها المشروع الصغيرو منها:

أ_ التأمينات الاجتماعية.

ب_الصحة والبيئة.

ج_ التموين والكهرباء.

3- الضرائب: أبرزها انحياز قوانين الإستثمارات المطبقة في العديد من الدول العربية إلى المؤسسات الكبيرة، وخاصة في موضوع الإمتيازات و الإعفاءات الضريبة في حين لا تتمتع المشروعات الصغيرة و المتوسطة بهذه الإعفاءات لكونها غير مشمولة أصلا بهذه القوانين أو بأية تسهيلات أخري مما يضعها في موقف تنافسي غير متكافئ إلى جانب ذللك العديد من التشريعات و التطبيقات الضريبية لا تأخذ في الإعتبار الأهمية الإقتصادية لهذه المشروعات وحاجتها إلى الدعم المادي بغرض تشجيعها على تطوير فعاليتها و تعزيز دورها في الإقتصاد الوطني.

4- غياب التنسيق:ويكون غياب التنسيق بين الجهات العاملة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- مشاكل محاسبية: حيث غالبا ما يكون صاحب المشروع الصغير غير ملم بالقواعد والإجراءاتالمحاسبية، مما يسبب له مشاكل مع بعض الجهات السياسية مثل مصلحة الضرائب.

6- عدم معرفتها بأساليب التعامل من الجهات الإدارية الرسمية في الدولة:كالسجلات التجارية والصناعية مما يؤدي إلى طول الوقت لإنجاز معاملاتها.

---

[77]- منظمة العمل العربية، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أزمة البطالة، ورقة عمل للمنتدى العربي للتشغيل، بيروت 19-2009/10/21، ص24.

[78]- فتحي سيد عبده أبوسيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،2005، ص، ص 94.

7- ضعف المعاملات والإحصاءات لدى هذه المؤسسات:خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات التنافسية وشروط السلع المنتجة ولوائح العمل والمنافسات الإجتماعية وغير ذلك البيانات والإحصاءات اللازمة لتسير أعمالها على وجه المستهدف[79] .

ثالثا: المشكلات التسويقية:

تعاني الصناعات الصغيرة العديد من مشكلات التسويق على مستويين الداخلي والخارجي أي في مجال السوق المحلي والتصدير[80].

إن فشل المشروع الصغير في إيجاد أسواق يتوجه إليها لتصريف منتجاته فإن هذا يعرض لا محالة الإحتمالات التوقف المؤقت أو النهائي أيضا يرتبط هذا الأمر بنقص الوعي التسويقي على مستوى المشروعات الصغيرة من ناحية وعدم توافر المهارات القادرة على إنجاز هذه المهمة الشاقة من ناحية أخرى.

إن عدم وجود الصيغة حماية ملائمة تحمل عن هذه المؤسسات المهمة التسويقية قد تعرض المشروع الصغير إلى تذبذب الإنتاج من عام إلى لآخر أو من موسم لآخر. مما يؤدي إلى ظهور مشاكل فائض الطلب تارة و نفاذ العرض تارة أخرى يضاف إلى ذلك وجود بعض العوامل التي تعوق المؤسسات الصغيرة عن التقدم منها على سبيل المثال عدم كفاية البيانات و المعلومات عن الأسواق الموردين ، مما يتضح أن إزدياد حدة المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة يرجع إلى عدم قدرتها على مجاراة المؤسسة كبيرة و منافستها أو توفير المواد الخام لها،و كذلك لا بد من ملاحظة أن تدخل الدولة في تحديد أسعار بعض المنتجات حماية للمستهلكين قد أدى إلى تدهور درجة جودة بعض المنتجات التقليدية للصناعات او المؤسسات الصغيرة مثل الأحذية و المنتجات الجلدية.

ويمكن تلخيص أهم المشكلات التسويقيةفيمايلي:

1-إنخفاض أو تقلب الطلب على بعض المنتجات وإنعكاسات ذلك على كفاءة المشروع.

2- محدودية الأماكن المخصصة للعروض وقنوات التمزيع المطلوبة.

3- إستغلال التجار الوسطاء للمؤسسة الصغيرة وحصولهم على هوامش توزيع عالية.

4- إنخفاض جودة السلع والخدمات خاصة بسبب مشكلات الخامات والعمالة.

5- الإفتقار إلى التصميماتوالمواصفاتوالمقاييس السليمة

6- عدم القيام بالبحوث التسويقية تحديد وتحديث المشروع لمعلوماتية من الأسواق

7- ظهور المشروعات البديلة المنافسة بشكل مستمر.

---

[79]- نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-103.

[80]- فتحي السيد عبده، أبو أحمد، مرجع سبق ذكره، ص98.

8- محدودية المعرفة بالأساليب التسويقية المعاصرة.

9- إرتفاع التكاليف الإنتاج مما تضعف من قدرة منتجات المؤسسات الصغيرة على المنافسة

10- ضعف القدرة على دخول أسواق التصدير[81].

رابعا_ الصعوبات والمشكلات الفنية:

تتمثل الصعوبات والمشكلات الفنية فيمايلي:

1- الصعوبات الفنية:

أ- إعتماد فقط على قدرات وخيرات أصحاب العمل بصفة رئيسية.

ب- إستخدام الأجهزة ومعدات بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة.

ج- عدم إتباع أساليب الصيانة والأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية.

د- عدم خضوع المواد الخام المستخدمة ومستلزمات الإنتاج للمعايير الفنية والهندسية بل يتم الإعتماد في أغلب الأحيان على الخبرة أصحاب المؤسسات المحدودة وهذا يحد من قدرتها على التصدير إلى الأسواق الخارجية وخاصة أسواق الدول الصناعية التقدمة.

2- المشاكل الفنية:

وتتمثل المشاكل الفنية فيما يليك

أ- **صعوبة الحصول على المعلومات التكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديثالتكنولوجي:**تواجه هذه المؤسسات مشاكل حقيقية في التحديث ومواكبة التطورات التكنولوجية، بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة، وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج متخصصة لهذا الغرض.

ب- **صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية:**سواء الأولية أو الوسطية أو الأجزاء والمكونات، مما يجعلها غير قادرة على تطعيم منتجاتها بتلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفاتها النوعية، وتجعلها أكثر قبولا أو القدرة على المنافسة، وربما تكون أحدد الأسباب الرئيسية عدم إنتظار هذه المؤسسات في تنظيمات تسهل لها تعاونية إمكانية الحصول على إحتياجاتها من المدخلات المستوردة بشروط المسيرة.

ج_ **المعدات الإنتاجية:**تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم له

[81]- عبد مطلب عبد الحميد «إقتصاديات تمويل المشروع الصغير"، مرجع سابق ذكره، ص ص،70-71.

د- عدم كفاية التدريب اللازم لأصحاب المؤسسات:وهو ما يتمثل بالعمالة والتشغيل بحيث تعاني هذه المؤسسات من مشكلات الضعف في المستوى الفني للعمالة والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق فهذه المؤسسات ليست لها القدرة والإمكانيات اللازمة للإستقطاب المهارات العالية والعناصر المدربة تدريبا جيدا.

خامسا_ المشكلات السياسية:

وتنبع هذه المشكلات من مجموعة عناصر أبرزها:

1- المستوى العالي نسبيا لأسعار منتجات الناشئعن تكلفة إنتاج مرتفعة وعن هامش ربح مبالغ به وعن غياب أي برامج دعم التصدير أو للإنتاج

2- عدم تطوير الإتفاقيات التجارية الخارجية بشكل عام بل بقاء العديد من الإتفاقيات على حالها القديمة وعدم توقيع إتفاقيات جديدة بإستثناءقلة وبروز الثغرات عديدة في القسم الأكبر من الإتفاقيات التي تم توقيعها وبإختصار فإن خريطة الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون مهزوزة، قديمة، وغير مناسبة

3- غياب أو شبه غياب لأي برامج رسمية في هذا الاتجاه ليس فقط على مستوى دعم الأسعار بل أيضا في مجال البحث عن أسواق أو زبائن ويقتصر الأمر عموما على محاولات تبقى محدودة.[82]

[82]- نبيل جواد"إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق ذكره، ص ص،105-107.

خلاصة:

و من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل تبين لنا أنه لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أن كل دولة تنفرد بتعريفها من خلال المعايير و التصنيفات التي تعتمدها، و كذلك هو حال في الجزائر و هذا ما ركزنا عليه من خلال التطرق إلى التعريف الجديد حسب المشرع الجزائري،وكذلك إبراز الدور الإقتصادي لهذه المؤسسات وذللك من خلال الزيادة في ميزان المدفوعات من خلال ما تخرجه من رسوم و ضرائب كما تساهم في توفير مناصب العمل للأفراد سواء ذات التأهيل مهني، و تساعد على توفير الإنتاج و تنويعه من خلال ما تنتجه و برغم من الصعوبات التي تواجهها إلا أنها تبقى صامدة و مستمرة في عملها و تحاول دائما تقديم الأفضل و تنمية المجتمع من ناحية الإجتماعية و الإقتصادية.

الفصل الثالث:

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد:

إن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محيط إقتصادي كلي مستقر تسوده سياسة قائمة على تشجيع الإستثمار بغرض تحفيز التنمية، وفي ظل التحول الذي عرفه الإقتصاد الوطني من نظام الإقتصاد المخطط إلى نظام الإقتصاد الحر شهدت الجزائر منذ مطلع التسعينات حركة إصلاح واسعة إستهدفت تغيير المناخ الإقتصادي وآليات العمل وثبتت من خلالها سياسات تنموية تعتمد على مشاريع تتميز بكثافة العاملة وقلة رأس المال.

من أجل هذا قامت الجزائر بوضع إستراتجية متكاملة هدفها تنمية هذه المؤسسات ومحاربة المعوقات التي تواجهها نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في تحقيق متطلبات التنمية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

تحتاج عملية التنمية إلى مراجعة وتقييم دائمين بمطابقة ما تم إنجازه مع الأهداف المسطرة وهو ما يتطلب وجود إحصائيات في شكل مجمعات ومؤشرات تمكننا من تقييم الأداء التنموي في مختلف المراحل، وهذه المؤشرات تعكس مختلف جوانب العملية التنموية.

المطلب الأول: واقع الإقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر

حاولنا من خلال هذا المطلب إلقاء الضوء على واقع الإقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال دراسة بعض المؤشرات الإقتصادية للتنمية المستدامة والتي من بينها الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري حيث قمنا بدمجهما في جدول واحد

حيث يوضح الجدول الموالي ذلك:

الجدول رقم(III- 1): أهم مؤشرات الإقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر من 2014 إلى 2017 (الوحدة: مليار دولار)

	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	5.458.9	4.318.7	4.082.6	4.205
إجمالي الصادرات (سلع والخدمات)	63.5	38.4	27.7	32.5
إجمالي الواردات (سلع والخدمات)	71.4	63.7	57.5	61.5
ميزان الحساب التجاري	-9.4	-27.0	-28.3	-28.3

مصدر: صندوق النقد الدولي (FMI) لسنة 2016.

-من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه، نجد أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد سنة 2014 و المقدر بـ 5.458.9 مليار دولار هو أعلى نسبة مسجلة مقارنة مع السنوات الأخرى، حيث نجد أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد تراجع خلال السنوات 2015، 2016، 2017 وذلك بـ4.318.7 مليار دولار، 4.082.6 مليار دولار، 4.205 دولار على التوالي حيث أن هذا الإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للفرد سيؤدي إلى إنخفاض في الدخل الكلي مما ينجم عنه إنخفاض في كل من معدل الدخل الفرد و إنخفاض في معدل إستهلاك الفرد وكل هذه الإنخفاضات راجع أساسا إلى إنخفاض الإستثمارات خارج قطاع المحروقات من جهة و إلى ضعف الإنتاجات المحلية من جهة أخرى.

- أما بالنسبة إلى الصادرات الجزائر الموجودة في الجدول أعلاه، فنلاحظ أنها تراجعت من سنة إلى أخرى فبعدما كانت تقدر بـ 63.5 مليار دولار سنة 2014، فأصبحت بـ 32.3 مليار دولار سنة 2017 و السبب في إنخفاض الصادرات كونها الجزائر تعتمد على تصدير البترول و مشتقاته بنسبة كبيرة 95% وكذلك من بين أسباب التي أدت إلى تراجع الصادرات هو إهمال إستغلال الموارد الطبيعية الأخرى وهذا بسبب عدم إمتلاك

الجزائر تكنولوجيات حديثة و متطورة التي تمكنها من البحث عن ثروات أخرى مثل الذهب حيث أن هذه الثروات ستزيد للإقتصاد تنوعا.

- أما فيما يخص واردات الجزائر، فعرفت تذبذبا فأحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض ففي سنة 2014 بلغ إجمالي واردات من السلع والخدمات 71.4 مليار دولار ثم إنخفض في سنة 2015 و2016 حيث وصل إجمالي واردات السلع والخدمات في سنة 2016بـ 57.6 مليار دولار ثم إرتفع ليصل إلى 61.3 مليار دولار سنة 2017 وهذا الإرتفاع نتيجته أن الجزائر معظم منتجاتها مستوردة من خارج وأن الجزائر بلد إستهلاكي من الدرجة الأولى.

المطلب الثاني: واقع الإجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر

وفي هذا المطلب سنقوم بدراسة واقع الإجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال بعض المؤشرات الإجتماعية وعلى سبيل الحصر، معدل البطالة في الجزائر من سنة 2007 حتى سنة 2015 وكذا مؤشر الصحة خلال نفس الفترة حيث سنقوم بتحليل كل مؤشر على حدي لتوضيح واقع التنمية مستدامة في الجزائر حسب المؤشرات الإجتماعية في الجزائر.

أولا: مؤشر البطالة

الجدول رقم (III - 2): معدلات البطالة في الجزائر من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015

السنوات	الوحدة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة في الجزائر	%	13.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (التطورات الاقتصادية والاجتماعية) سنة 2016

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات البطالة في الجزائر تراجعت إبتداء من 2008 حتى سنة 2011 وهذا بسبب تحسن الأوضاع الإقتصادية في الجزائر خلال نفس الفترة حيث تبنت الجزائر إستراتيجية تنموية للتقليل من حدة البطالة فقامت بمنح قروض مالية متوسطة وطويلة الأجل لشباب من أجل دعم الإقتصاد.

ولكن هذا الإنخفاض لم يدم طويلا إذ عرفت إرتفاع طفيف في سنة 2012 ثم إنخفض في سنة 2013 بمعدل 9.8% ثم إرتفع سنة 2015 ليصل إلى 11.2%، وهذا التذبذب راجع بسبب السياسات الإقتصادية والمالية المتبعة من طرف الدولة التي قد تؤثر سلبا أو إيجابا على معدل البطالة.

ثانيا: مؤشر الصحة

إن تحسن الحالة الصحية للمواطنين يعني إهتمام الدولة بتقديم الخدمات صحية لهم ومن خلال الجدول أدناه يتضح لنا ما يلي:

بالنسبة للعمر المتوقع عند الولادة الذي يعتبر مؤشر إمتياز الدولة المهتمة بصحة مواطنيها فقد سجلت الجزائر قيم عالية في هذا المجال، فقد زادت مدة الحياة عند الولادة من 72.90 سنة 2007 ليصل إلى 74.81 سنة 2014.

أما بالنسبة لمعدل الوفيات الأطفال دون خمس السنوات فقد تراجع خلال فترة دراسة فقد سجلت 30.70 حالة وفات لكل 1000 مولود جديد سنة 2007 لتنخفض إلى 25.5 حالة وفات سنة 2014 إلا أن هذه الأرقام تبقى ضعيفة مقرنة بالمجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية للمواجهة هذه الظاهرة وفرض حماية لطفل والأم.

أما فيما يخص نسبة السكان الذين تتوفر لهم مرافق الصرف الصحي فقد شهدت تحسنا خلال فترة الدراسة، حيث بلغت مرافق الصرف الصحي 85.8% سنة 2007 ووصلت إلى 87.6% سنة 2015 ورغم هذا التحسن إلا أن الجزائر مازالت تعاني من نقص في هذا المجال.

الجدول رقم (III- 3): تطور بعض المؤشرات الصحية من سنة 2007 إلى غاية 2015

السنوات	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	% للسكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مرافق الصرف الصحي	معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات (لكل 1000 مولود حي)
2007	72.90	85.8	30.70
2008	73.22	86.10	29.40
2009	73.52	86.40	28.30
2010	73.80	86.60	27.30
2011	74.07	86.80	26.10
2012	74.32	87.00	25.80
2013	74.57	87.20	25.60
2014	74.81	87.40	25.50
2015	غ. م	87.60	غ. م

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

المطلب الثالث: الواقع البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر

إن تطور نظام الإقتصادي وتشعب موضوعاته أدى إلى الضغط على البيئة وخلق مشاكل عديدة التي تؤدي إلى تدهور البيئي لبعض المكونات البيئة من نبات وحيوان وغيرهما من الكائنات وهذا ما يمثل الجانب البيئي للتنمية المستدامة.

تطور إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر

تصدر إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون أساسا من حرق الوقود الأحفوري وصناعة الإسمنت وتنطلق أصناف الوقود الصلبة والسائلة ونوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (III- 4): تطور إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر خلال فترة 2007 إلى غاية 2015.

الوحدة: كيلو طن

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إنبعاثات CO2	109.2	111.5	121.3	119.2	121.7	114.3	113.8	131.2	134.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أن إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث قدرت قيمتها سنة 2007 بـ 109.2 كيلو طن لترتفع سنة 2015 بـ 134.2 كيلو طن من بين الأسباب التي أدت إلى إرتفاع هذا النوع من غاز هو كثافة الحقول النفطية حيث تعتبر الجزائر ضمن الدول الأكثر إنبعاثا لهذه الغاز مقارنة بالدول الصناعية.

البحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد أدركت جميع دول العالم وخاصة النامية منها، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوأخذ بعين الإعتبار التفاوت النسبي الكبير بين تلك المؤسسات في بلدان الصناعية المتقدمة قياسا بوضعيتها في بلدان النامية من حيث رأس المال وقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهمية الكبيرة في دفع عجلة التنمية.

المطلب الأول: نبذة التاريخية عن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعود نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الإستعمار حيث تلعب دورا فرعيا ملحقا للشركات الكبرى الفرنسية وإبتداء من سنة 1568 وفي إيطار المخطط الإستعماري المعروف بمخطط قسنطينة أصبحت هذه المؤسسات تعمل لأجل تطوير صناعة محلية تخدم المستعمر وذلك من خلال الأرباح

التي تحققها بسبب إنخفاض تكلفة اليد العاملة بالإضافة إلى توفير السلع للمعمرين والإبقاء على تبعية الإقتصاد الجزائري لإقتصاد فرنسا[83].

- ويمكن تقسيم مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى ثلاثة مراحل:

* المرحلة الأولى من 1963 إلى 1982

* المرحلة الثانية من 1982 إلى 1988

* المرحلة الثالثة من 1988 إلى غاية يومنا هذا.

أولا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة 1963 - 1982

كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون بعد الإستقلال من مؤسسات صغيرة ويتم إسنادها للجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب كما أنها ومنذ 1967 أصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية.

تم إصدار القانون الأول للإستثمار في 1963، وهذا لمعالجة عدم إستقرار المحيط الذي عقب الإستقلال ولم يكن له أثر ضعيف في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما قانون الإستثمار الذي صدر سنة 1966، كان يهدف إلى تحديد وضعية الإستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الإقتصادية الحيوية.

وإعتبرت في الحقيقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما كمكل للقطاع العامالذي كان له الدور المحرك للسياسة الإقتصادية و تنمية الدول طبقا لإستراتجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة في الإقتصاد المركزي آنذاك و خلال كل هذه الفترة 1936 - 1982 لم تكن هناك سياسة واضحة إتجاه القطاع الخاص و الذي لم يعرف سوى بعض التطور على هامش المخططات الوطنية بالإضافة إلى ذلك فإن تشريع العمل كان صارما و الأكثر من هذا فقد تم إغلاق التجارة الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه الوضعية أدت إلى الحذر التكتيكي لرأس المال الخاص المستثمر حسب ظروف التي توجه السياسة كانت المجالات الخاصة التي تم الإستثمار فيها تحتاج إلى تحكم تكنولوجي قليل و تحتاج أيضا إلى عددضئيل من اليد العاملة المؤهلة و بصفة عامة التوجه كان ملائما نحو قطاعات التجارة و الخدمات أين إستمر الخواص الإستثمار فيها، أما في الصناعة فإن رأس المال الخاص تبنى إستراتجية للإستيراد المواد الإستهلاكية النهائية المواد الغذائية و النسيج و المواد البناء[84].

[83] بوزيان عثمان، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى متطلبات بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، جامعة الشلف (الجزائر)، 17و18 أبريل 2006، ص 767

[84] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنت، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصفيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص ص 122_123.

ثانيا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1982 - 1988

خلال هذه الفترة وحسب الأهداف المسطرة والمخططة فإن هناك إدارة للتأطير والتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإتضحت هذه الوضعية والتي ترجمت في إطار صدور قانون التنظيم الجديد والمتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني قانون (1982/08/21) الذي منح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الإجراءات منها:

1- حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية

2- القبول المحدد للترخيصات الشاملة للإستيراد وكذلك لنظام الإستيراد بدون دفع

- وفي عام 1963 تم إنشاء ديوان للتوجيه لمتابعة الإستثمار الخاص وكان تحت وصاية التخطيط والتهيئة العمرانية في نفس الوقت وكان مهامه الأساسية.

إنطلاقا من سنة 1990 برز تدريجيا مبدأ جديد قائم على الحرية والمساواة في المعاملة لتحقيق التنمية إذ أن المؤسسات الجزائرية العمومية منها الخاصة ستعامل مت الآن فصاعدا نفس المعاملة بعد إلقاء كل الإحتكارا وتحرير التجارة الخارجية وقد أنشأت الجزائر وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ 18 جويلية 1994[85].

من أجل القيام بالتصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الإستثمارات أصدرت السلطات العمومية في 2001 الأمر المتعلق بتطوير الإستثمار رقم 01-03 في 2001/08/20 وقانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ذلك تم خلق صندوق لدعم الإستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات وهذا من أجل:

1- إستقبال وإعلاومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين

2- تقديم خدمات إدارية

أما قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يعرف ويحدد الإجراءات والتسهيلات الإدارية في مرحلة إنشاء المؤسسة كما تم إنشاء صندوق لضمان القروض المقدمة من طرف البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إتباع دولة لهذه السياسة لمساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض بهذا القطاع وتوجه الجزائر إلى دعم هذا القطاع يعود لتميزه بعدة مميزات في دفع عجلة التنمية الإقتصادية وتذكر من هذه المميزات مايلي:

[85] عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، **الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 05/06/05 2013، ص 3.

1- بأنها تستعمل تقنيات بسيطة

2- بقدرتها على توفير العمل حيث هذه المؤسسات أكثر قدرة على امتصاص العمالة نظرا لإنخفاض تكلفة خلق فرص العمل.

- كما أنها توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة،إضافة إلى أنها أصبحت ملاذا لخريجي الجامعات في ظل تغيير مفاهيم العمل الحر وإنتشار ثقافة الإستثمار[86].

3- توجيه الإستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات مناطق يمكنها الاستجابةلإحتياجات التنمية وتأمين تكاملها مع القطاع العمومي.

4- تأمين تكامل أحسن للإستثمار الخاص بسيرورة التخطيط

ومن قانون الإستثمارات لسنة 1988 إعترفت بأن القطاع الخاص ولأول مرة بعد الإستقلال له دوره في تجسيد أهداف التنمية الوطنية.

- إن إستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة قد إستمر في التوجه أساسا نحو فروع الأنشطة من الواردات من السلع الإستهلاكية النهائية، ومن ناحية أخرى عرفت للمناولة تطورا ضعيفا كان من مفروض أن تكون مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فخلال فترة الممتدة من (1963 - 1988) لم تعرف أي ترابط أو التلاحم للقطاعات العمومية والخاصةوالذي يسمح لها بتنمية العلاقة الشراكة في مجالات المناولة[87].

ثالثا: تطور مؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة 1988 إلى غاية يومنا هذا:

في 1988، ومع تفاقم الأزمة الإقتصادية التي عصفت بالجزائر، تم اختيار التوجه نحو إقتصاد السوق وبالتالي تم وضع إطار تشريعي جديد بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية، هذا الإطار وضح الأهداف العامة التالية:

1- تعويض إقتصاد الموجه بإقتصاد السوق

2- البحث عن إستقلالية المؤسسات العمومية وإخضاعها للقواعد التجارية

3- تحرير الأسعار

4- إستقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر[88]

[86] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنت، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، نفس المرجع السابق، ص ص 126-127.

[87] بوهزه محمد بن يعقوب، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة في الدورة تدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في إقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، ماي 2003، ص ص 3 – 5.

[88] ناصر دادي عدون، مرجع سابق ذكره، ص 125.

عرفت هذه المرحلة صدور العديد من القوانين التي كان لها إنعكاس على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمها:

1) قانون رقم 29/88 المؤرخ في 1989/07/19 الذي وضع الإحتكار المؤسسات العمومية على التجارة خارجية وفتح أبوابه على وجه قطاع الخاص.

2) قانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقروض الذي يضم حركات رؤوس الأموال وتشجيع على أشكال الشركات دون أي استثناء

3) تشكيل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الخاصة حيث شهد عددها تطورا في بالغ الأهمية إبتداء من سنة 2000 وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة أخرى

المطلب الثاني: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن من أهم التساؤلات التي تطرحها عملية الإنتقال إلى إقتصاد السوق هو سبيل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها حتى تتمكن من أداء دورها في التنمية ولما لهذه المؤسسات من أهمية بالغة في الإقتصاديات المعاصرة إتخذت الجزائر العديد من آليات الهادفة إلى تنمية هذا القطاع وتتمثل هذه الآليات[89] في:

1) وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار MIPMEPI

في إطار التنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت الجزائر في سنة 1991 وزارة منتدبة المكلفة بهذا النوع من المؤسسات لتتحول إلى وزارة بموجب مرسوم، رقم:190/00 المؤرخ في11 جويلية 2000، تم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28ماي 2010 تم إنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار لتدعيم وترافق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[90].

2)الوكلة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

وهي الهيئة الوطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية والإستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وقد أنشئت سنة 1996 ولها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة، وتقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية:

أ- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيلوالتوظيف الأول.

[89] عبد اللاوي مفيد، نفس المرجع السابق، ص 03.

[90] شريف بوقصبة، علي بو عبد الله، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 05-2013/05/06،ص 06.

ب- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات التخضيات في نسب الفوائد.

ج- تتابع الإستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار إحترامهم لبنود دفتر الشروط.

د- إتاحة المعلومات الإقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم

هـ- تقديم الإستثمارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض

و- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وإنجازها وإستغلالها.

ي- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيز وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم[91].

3)الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:ANDI

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي أنشئت سنة 2001 في شكل شباك الوحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على المستوى الوطن، وتخول الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الإستثمار التي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة أو توسع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات ويستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشر في تجسيد الاستثمار[92].

4)الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :CNAC

هذا الصندوق الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم188/94 المؤرخ في جويلية1994 أو وكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35و50 سنة والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الإقتصاد في مرحلة التسعينات كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم أهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب في سوق العمل[93].

5)الصندوق الضمان للقروض المصغرة: ANGEM

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22جانفي 2004 وهو بمنزلة آلية جديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة، إذا يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية و

[91]صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الإقتصادي الجزائر**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد03، 2004، ص ص 32-33.

[92]عبد الفتاح بوخمخم، وصندرة سايبي، **دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد7، العدد3، 2011، ص 402.

[93]علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير**، العدد10سنة 2010، ص 182.

المؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة85% من الديون وفوائدها في حالة فشل المشروع الممول، كما أنها تؤدي دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها مصدرا مهما من مصادر التمويل ومجموعة من الصناديق أخرى، تسهم كلها في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بفضل الدراسات المقدمة، و المتابعة المستمر لنشاطاتها من أجل إستمرارها كما تسهم في إستثمراها المستقبلية في بعضها[94].

6) وكالة التنمية الاجتماعية:

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي أنشأت سنة 1994 وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيض من أشكال الفقر والحرمان.

ومن أهم وظائفها نذكر:

- ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الإقتصادية والإجتماعية التي تتضمن إستخداما كثيفا للعمالة.

- تطوير وتنمية المشروعات مصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القروض المصغرة الذي يمكن من توفير العتاد والأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن لتشجيع العمل الحر، وتطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشية.

- وقد كانت مساهمتها محدودة في مجال مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الإستثمارية الصغيرة والمتوسطة[95].

7) صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:"FGAR"

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 بهدف ضمان القروض للإستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتولى الصندوق مايلي:

-التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز إستثمارات في المجالات التالية:

* إنشاء مؤسسات

* تحديد التجهيزات

* توسيع المؤسسات

- تسيير الموارد الموضوعة تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما

-إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة

[94] بن عنتر عبد الرحمان، **وقائع الأبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة ميدانية**، مجلة جامعة دمشق المجلد24، العدد الأول، 2008، ص ص 157-158.

[95] صالحي صالح، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص38.

- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها

- متابعة المخاطر الناجمة من منح ضمان الصندوق

-ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-ضمان الاستشارة والمساعدة لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمان الصندوق كما كلف بالقيام بالمهام التالية:

أ-ترقية الإتفاقيات المتخصصة بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ب-إعداد إتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ج- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات[96].

المطلب الثالث: إستقراء لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لمعالجة موضوع الدراسة قمنا بجمع المعطيات المتمثلة في جداول إحصائية مستخرجة من نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم، حيث إعتمدنا في عملية التحليل على إستخدام برنامج EXCEL الذي ساعدنا في ترجمة ورسم مختلف الجداول الإحصائية إلى أشكال بيانية تعمل على تسهيل وقراءة الجداول والمساعدة في عملية التحليل.

قمنا بتجميع كافة المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة من الفترة 2010 إلى غاية السداسي الأول من عام 2018 في جداول، حيث قسمنا كل جدول حسب موضوع الدراسة وهي كالتالي:

أولا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فترة 2010 – 2018

تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

[96] محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، ص ص126-127.

من خلال قراءتنا الجدول أدناه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر فمن الفترة التي أجرينا عليها الدراسة تبين لنا تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 619072مؤسسة عام 2010 ليصل إلى 1093170 مؤسسة نهاية سداسي الأول من عام 2018فهاته الزيادة المستمرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع إلى السياسة الإقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع في الساحة الإقتصادية، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلى تنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في إقتصاد الوطني والتي جاءت لتعدل و تكمل مختلف الإجراءات التي تبنتها منذ إنشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 وهذا يهدف لتهيئة المحيط الملائم و الظروف المواتية لترقية نشاطها، من خلال إنشاء هياكل خاصة بها ووضع ترسانة من القوانين و التشريعات التي تهدف إلى دعمها وكانت البداية مع صدور قانون الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة2001.

الجدول (III– 5): تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسط

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2010	619072
2011	659309
2012	711832
2013	777816
2014	852053
2015	934569
2016	1022621
2017	1060289
2018	1093170

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة

والشكل الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة 2010 إلى غاية سداسي الأول من 2018.

شكل رقم (III-1): تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

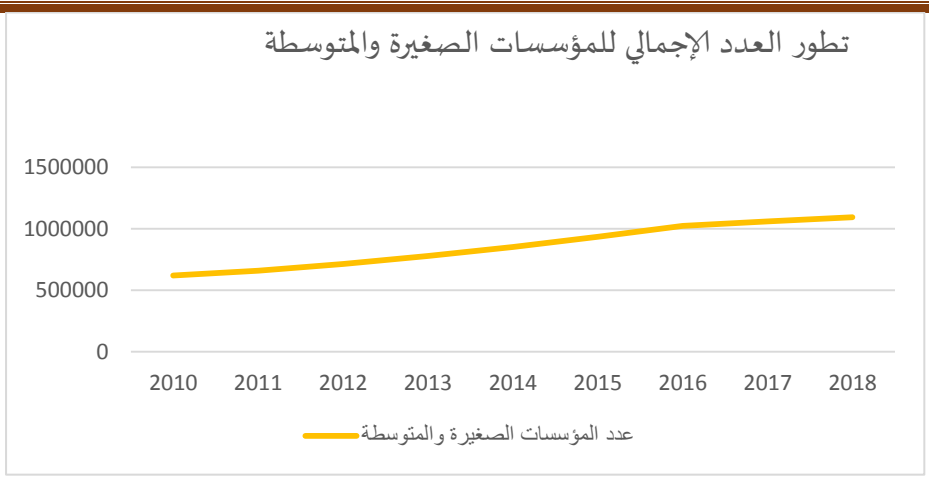

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة

2)تطور مؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها القانونية الفترة 2010 إلى غاية السداسي الأول من 2018:

- من خلال الجدول تبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إستطاعت أن تحتل النسبة الأكبر خلال مختلف السنوات (2010 – 2018) إذ أخذت حصة الأسد من بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والتقليدية وهذا ما نلاحظه من خلال المعطيات الجدول إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية حققت مرتبة الثانية بعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة فقد حققت نسب نمو سلبية على طول فترة الدراسة.

هذه الوضعية يمكن تفسيرها بتخلي الدولة على سياسة المؤسسات الكبرة وتوجيهها نحو الخوصصة وتشجيع الإستثمار الخاص، كما أن جهود الدولة من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001 – 2014 كان لها أثر بارز في مضاعفة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإعتبارات التالية:

- فتح المجال أمام هذه المؤسسات وخاصة تلك التابعة للقطاع الخاص لتستفيد الإستثمارات العمومية المبرمجة مثل الأشغال العمومية وتوسيع هيكلة البنية التحتية الطرق والمواصلات.

- تقديم الدعم في المجالات الفلاحة والصيد البحري وهذا بدوره كان له أثر في جذب الإستثمارات الخاصة إلى هذا القطاع.

الجدول (III- 6): تطور مؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية الفترة 2010إلى غاية السداسي الأول من 2018

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات الحرفية	المؤسسات العامة	مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	المؤسسات المعنوية	المهن الحرة			
2010	369319	113573	135623	557	619072
2011	391761	120095	146881	572	659309
2012	420117	130394	160764	557	711832
2013	459414	142169	175676	557	777816
2014	496989	159960	194562	542	852053
2015	537901	178994	217142	532	934569
2016	575906	211083	235242	390	1022621
2017	595810	220516	243699	264	1060289
2018	628219	223195	241494	262	1093170

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.

ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم، قطاع النشاط، المنطقة الجغرافية.

1)توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم الفترة 2010 إلى غاية السداسي الأول من 2018

من خلال ملاحظتنا للجدول يتبين لنا أن المؤسسات المصغرة تحتل أكبر نسبة حيث بلغ مجموع المؤسسات مصغرة الحجم في نهاية السداسي الأول 2018 بمجموع 1068027 مؤسسة ثم تليها المؤسسات الصغيرة الحجم بمجموع 97975 مؤسسة، أما المؤسسات متوسطة الحجم تأخذ النسبة الأقل في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم حيث بلغ مجموع هذه المؤسسات بـ 13081 مؤسسة.

- نستطيع تفسير بأن المؤسسات المصغرة هي نسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها الأسهل في التأسيس مقارنة بباقي أنواع مؤسسات، وهي الأكثر تفضيلا من قبل الأفراد، بالإضافة إلى الإجراءات والتسهيلات التي تقوم بها الدولة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حفزت الشباب على إنشاء هذا النوع من المؤسسات لكن معظمهم كانت مؤسسات صغيرة جدا وهي الأكثر تطورا، وهي الأكثر تفضيلا من قبل الأفراد، بالإضافة إلى الإجراءات والتسهيلات التي تقوم بها الدولة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حفزت الشباب على إنشاء هذا النوع من المؤسسات لكن معظمهم كانت مؤسسات صغيرة جدا وهي الأكثر تطورا

1)توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم الفترة 2010 إلى غاية السداسي الأول من 2018.

الجدول (III- 7): توزيع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم الفترة 2010إلى غاية السداسي الأول من 2018

السنوات	التوزيع حسب الحجم		
	مؤسسات مصغرة 1 - 9	مؤسسات صغيرة 10 - 49	مؤسسات متوسطة 50 - 250
2010	22717	632	68
2011	21461	873	108
2012	27231	989	136
2013	38158	1016	123
2014	36365	1065	145
2015	907659	24054	2855
2016	993170	26281	3170
2017	1035891	21202	3196
2018	1068027	21863	3280
مجموع	4150679	97975	13081

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم

الشكل رقم (III-2):توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

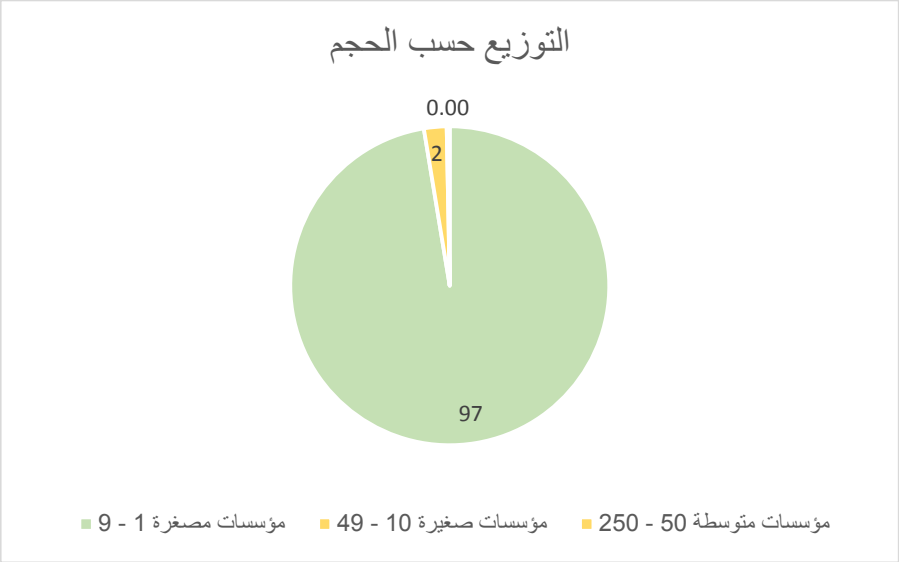

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم

2)توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط الفترة 2010 إلى غاية سداسي الأول 2018من خلال ملاحظتنا أدناه الجدول يمكن القول أن أغلب نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمركز في قطاع الخدمات ثم يليها قطاع البناء والأشغال العمومية ثم تأتي قطاع الصناعات التحويلية ثم قطاع الفلاحة وفي الآخير قطاع المحروقات والطاقة والمناجم حيث بلغ عدد المؤسسات في القطاع الخدمات حوالي 338201 مؤسسة خدمية، وفي قطاع البناء و الأشغال العمومية 182477 وفي قطاع صناعات التحويلية 97728 وفي قطاع الفلاحة 6877 وفي الأخير قطاع المحروقات و الطاقة والمناجم ب2936 مؤسسة، وهذا خلال السداسي الأول من سنة2018 ويتضح سيطرة قطاع خدمات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذللك لأن نسبة الخاطرة فيها قليلة وقصر فترة الإسترجاع الأرباح وسهولة إنشاء وتوفير يد عاملة التي لا تحتاج إلى مؤهلات كبيرة ثم تأتي بعد ذلك سيطرة قطاع البناء و الأشغال العمومية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعود سبب هذا إلى برامج الإسكان التي تبنتها الدولة و الرامية إلى تحقيق إنجاز مليوني سكن وكذا طريق شرق – غرب الذي ساعدة على إنشاء مؤسسات صغيرة ثم يأتي قطاع الصناعات التحويلية ثم قطاع الفلاحة ثم قطاع المحروقات وهذا ما يعكس عدم التوازن بين فروع النشاط الاقتصادية وعدم التنوع الإنتاجي.

- وقد نجد أن قطاع الفلاحة وقطاع المحروقات حقق أقل نسبة فالنسبة للقطاع الفلاحة السبب راجع إلى عزوف الشباب كونه يعتبر من القطاعات ذات الأعمال الشاقة كما أن عملية إسترجاع التكاليف وتحقيق الأرباح طويلة، كما أنه عرضة للتقلبات الجوية وقابلية المنتوجات فلاحية للتلف بسرعة الذي ينجم عنها الهروب اليد العاملة من القطاع الفلاحي كما أن قطاع المحروقات مازال حكرا على دولة تعتبر ضمن القطاعات السيادية.

الجدول (III- 8): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط الفترة 2010إلى غاية سداسي الأول 2018

السنوات	التوزيع حسب القطاع النشاط				
	الخدمات	البناء والأشغال العمومية	الصناعة التحويلية	الفلاحة والصيد البحري	خدمات الصناعية
2010	172653	129762	61228	3806	1870
2011	186157	135752	63890	4006	1956
2012	204049	142222	67517	4277	2052
2013	228592	150910	73037	4616	2259
2014	251629	159775	78108	5038	2439
2015	277379	168557	83701	5625	2639
2016	302564	174848	89597	6130	2767
2017	316044	177727	92804	6392	2843
2018	338201	182477	97728	6877	2936

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم

الشكل رقم (III-3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع النشاط

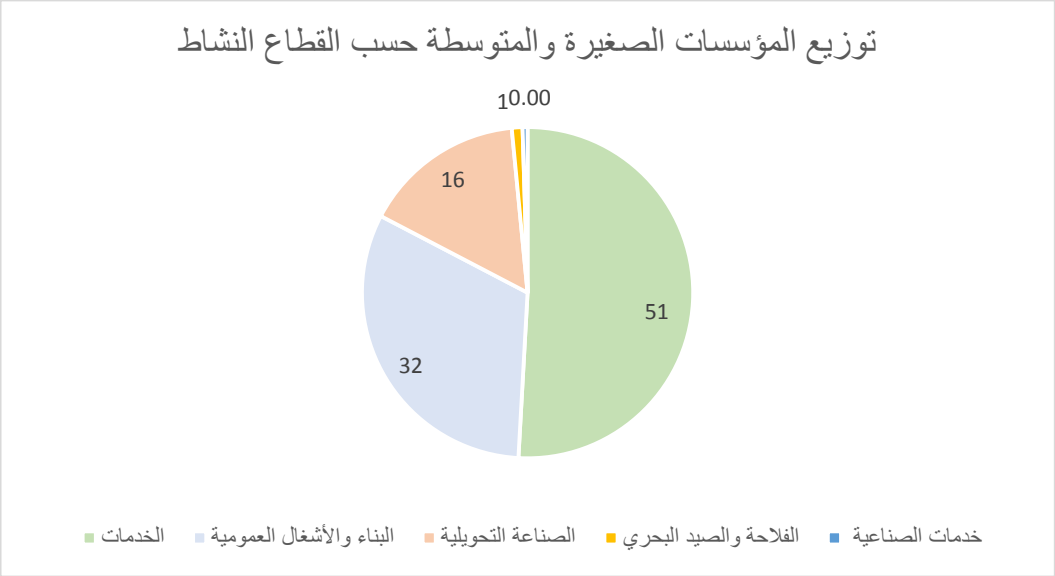

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم

3)توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الجغرافية

- يتضح من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية السداسي الأول من 2018 تتمركز بشكل كبير في الجهة الشمالية للوطن بـ 438260 مؤسسة ثم تليها جهة الهضاب العليا في المرتبة الثانية بـ 136899 مؤسسة و الجنوب في المرتبة الثالثة بـ 53060، وهذه الملاحظة متكررة بالنسبة للسنوات الأخر من سنة 2010إلى 2018 ويعود السبب في هذا التمركز في المناطق الشمالية إلى توفر هياكل القاعدية و الخدمات و سهولة الحصول على المواد الأولية، مقارنة مع المناطق الأخرى وهو ما يساهم في خلق نوع من التوزيع غير العادل لخريطة وجود هذه المؤسسات على مختلف مناطق الوطن ، وهذا التوزيع غير متكافئ يؤثر سلبا على وضعية وفي الشكل الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الجغرافية.

جدول (III- 9): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الجغرافية

السنوات	التوزيع حسب القطاع الجغرافية		
	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب
2010	219270	112335	37714
2011	232664	119146	39951
2012	288259	94383	37475
2013	316364	102533	40517
2014	344405	108912	43672
2015	373377	118039	46525
2016	400615	125696	495995
2017	415242	129767	50801
2018	438260	136899	53060

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم

الشكلرقم (III-4): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع الجغرافية

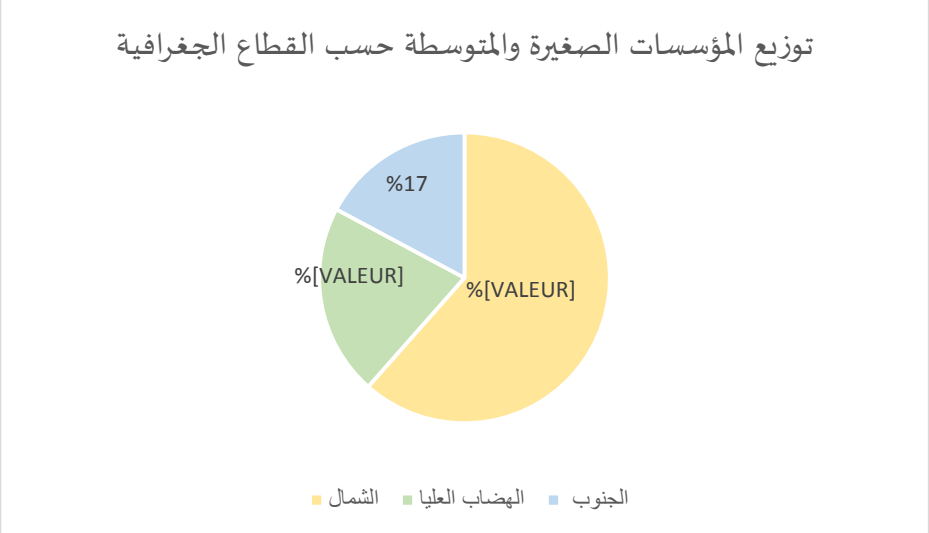

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم

المبحث الثاث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في التنمية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال مجموعة من الإعتبارات التي تتعلق بخصائص هياكلها الإقتصادية والإجتماعية ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع المكاني للسكان والنشاط الإقتصادي، حيث سنتطرق إلى مساهمة الصغيرة والمتوسطة في المجالات الإقتصادية والإجتماعيةوالتكنولوجية.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد الإقتصادي

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إحدى المجالات الأكثر إهتمام في مختلف الإقتصاديات العامة والإقتصاد الجزائري خاصة ومن خلال التركيبة المالية والهيكلية والتنظيمية والقانونية لهذه المؤسسات التي تجعلها تتمركز ضمن أولويات الإصلاح الجزائري بغية الوصول إلى المعدلات الإقتصادية والمستويات المعيشية مرجوة وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وعن طريق إحداث قيمة مضافة بإستغلال عناصر الإنتاج المحدودة و التي تتميز بالندرة النسبية بالإضافة إلى قدرتها على تحقيق التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق (الحضرية و الريفية) عن طريق تقليل معدلات التفاوت الإقتصادي بين الأقاليم وذلك راجع إلى الخصائص و المميزات التي تؤهلها لإستثمار المزايا النسبية لكل منطقة و المساعدة على سد الفجوات التنمية في الجزائر و تكلفة محدودة و سرعة متباينة و بالتالي الوصول إلى التنمية متوازنة شاملة بحيث يبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

أولا: المساهمة في زيادة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

بإعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من القطاعات المهيمنة على النشاط الإقتصادي في الجزائر فهو بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في ناتج الداخلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات بإعتباره القطاع الأول في الإقتصاد الوطني دون منافس ويوضح الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم (III- 10): ناتج الداخلي خام خارج قطاع المحروقات خلال مدة الممتدة ما بين 2012 – 2016.

الطابع القانوني	2012		2013		2014		2015		2016	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في ناتج داخلي الخام	793.38	12.01	893.24	11.70	1187.93	13.9	1313.36	14.22	1414.65	14.23
نسبة القطاع خاص ناتج داخلي الخام	5813.02	87.99	6741.19	88.30	7338.65	86.1	7924.51	85.78	8529.27	85.77
المجموع	6606.40	100	7634.43	100	8526.58	100	9237.87	100	9943.9	100

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشرياتالمعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم

من خلال الجدول نلاحظ بأن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر، حيث إنتقل من 6606.40 مليار دينار جزائري سنة 2012 إلى أن بلغت قيمته 9943.9 مليار دينار جزائري سنة2016، كما يتضح لنا أيضا أن مساهمة القطاع العام (للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في تزايد حيث إرتفعت من 12.01%ما قيمته 793.38 مليار دينار الجزائري سنة 2012 إلى 14.23% أي ما قيمته 1414.65 سنة 2016.

-وعلى عكس القطاع العام نجد أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام في تراجع وذلك من نسبة 87.99% في سنة 2012 ليصل إلى 85.77%سنة 2016 ويعود هذا التراجع إلى عدم قدرة هذا القطاع مسايرة متطلبات وشروط إقتصاد السوق تحت وقع تحرير التجارة خارجية وعولمة الإقتصاد.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة باختلاف طبيعتها قانونية ومجالات نشاطها في مختلف الدول التي تبنت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية الإقتصادية.

إن مساهمة هذه مؤسسات في خلق قيمة مضافة سيتم الإعتماد فيها على مساهمة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع الذي تنشط فيه والطابع قانوني الذي تنتمي إليه.

يمكن تبيان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القيمة المضافة حسب مجال النشاط في الجدول التالي:

الجدول رقم(III–11): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جزائر حسب قطاع النشاط من 2012 إلى 2016

الشكل القانوني	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة	1421.69	1627.67	1771.49	1936.37	2140.29
البناء والأشغال العمومية	1411.15	1562.1	1562.1	1850.76	1990.03
النقل والمواصلات	1095.27	1443.12	1443.12	1660.75	1796.97
خدمات المؤسسة	154.37	172.47	172.47	214.52	228.92
الفندقة والاطعام	138.94	174.1	174.1	212.78	240.39
الصناعة الغذائية	266.13	285.48	330.69	353.71	389.57
صناعة الجلود والأحذية	2.66	2.65	2.65	2.78	2.83
التجارة والتوزيع	1651.55	1870.6	1870.6	2259.33	2341.23

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق قيمة خاصة أو عامة وهي في تزايد من مستمر من سنة إلى أخرى وذلك في معظم فروع النشاط كالزراعة والبناءوالأشغال

العمومية، النقل والمواصلات، الصناعة الغذائية، بينما لا تساهم باقي الفروع كالفندقة والإطعام وخدمات المؤسسات وصناعة الجلد.

ومن خلال كل مسبق ذكره يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تؤدي دورا لا بأس به في الإقتصاد الوطني وخاصة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد الإجتماعي

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص الشغل وهذا نتيجة إهتمامها بالمهن الحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدمإستخدامها للتكنولوجيا المتطورة وتعتبر أكثر قدرة على إمتصاص العمالة لإنخفاض تكلفة خلق فرص العمل ولا شك أن تطور المستمر الذي تعرفه هذه المؤسسات في الجزائر من ناحية عددها، سمح لها بتوفير العديد من مناصب الشغل وهذا ما يدفعنا على أن نبين دورها التنموي عل صعيد الإجتماعي وذلك من خلال:

أولا: خلق فرص عمل جديدة

تعاني البلدان النامية من مشاكل البطالة بنوعها السافر والمقنعوخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، ومن ثم تستطيع الصناعة الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا في ذلك حيث تقام المصانع في أماكن وجود البطالة فتخلق فرصا منتجة للعمل، كما نجد أيضا أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون إنتاج من النوع الأقل تطورا والذي يستخدم اليد العاملة بشكل كثيف مما يساهم في حل مشكل البطالة.

الجدول رقم (III- 12): تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من2010إلى غاية 2017

السنوات	مناصب الشغل المؤسسات (ص.و.م)	حجم السكان المشتغلين	نسبة مناصب الشغل في (م.ص.و.م) بالنسبة لعدد السكان المشتغلين
2010	1625686	9735000	16.70
2011	1724197	959900	17.96
2012	1848117	10170000	18.17
2013	2001892	10788000	18.56
2014	2157232	10566000	20.42
2015	2371020	10594000	22.38
2016	2540698	10845000	23.43
2017	2601958	10858000	23.96

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة للوزارة الصناعة والمناجم

-من خلال ملاحظتنا للجدول نجد أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل بالمقارنة مع حجم السكان المشتغلين في تزايد مستمر وهذا حسب المعطيات المتوفرة بين فترة 2010 إلى غاية 2017

حيث سجلت في 2010 نسبة المساهمة في التشغيل 16.70% لتصل إلى 23.96%سنة 2017 وهي نسبة معتبرة نوعا ما، وهذا يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في توفير مناصب الشغل وتقليص حجم البطالة فحسب الموقع الوطني للإحصاء إنخفضت البطالة من 13.79%سنة 2007 إلى 10.55%سنة2016.

ثانيا: رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي

إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية الخاصة والتي يتم ممارستها في القرى والأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تطلب يد عاملة نسائية مثل الملابس المطرزة والنسيج، حيث يساعد هذا على إستغلال طاقتهن والإستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورف مستوى معيشتهن ومن ثم يتحقق الإستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الإقتصادي ويحد من بطالتهن وتشير الدراسات إلى أن مساهمة المرأة في هذا القطاع تعد فعالة.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد البيئي والتكنولوجي

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد البيئي

إن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية أصبح في ظل المتطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة و المتوازنة يعمل على خلق توليفة إقتصادية و إجتماعية بيئية تكنولوجية، تحقق من خلالها التنمية المستدامة حيث نجد بالإضافة إلى الأدوار و الأهمية السابقة التي تحدثنا عنها سابقا و عن القيمة المضافة التي أضافتها إلى التنمية المحلية في الجزائر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال إحتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع و تدوير القمامات والمخلفات والنفايات أمر سهل مقارنة بالمؤسسات كبيرة من ناحية أخرى فعن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية و القيم الصناعية الحديثة مكان إدارة الوقت الجودة العالية، الإبداع، الإبتكار، الكفاءة والفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضائها وسهولة تداول المعلومات و الأفكار وهذا ما يجعلها محطة الإبداع و الإبتكار.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد التكنولوجي

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم في التطور التكنولوجي وذلك بأن تندمج هذه المؤسسات ضمن التركيبة تكنولوجية وطنية قادرة على الإرتقاء بالإقتصاد القومي على مدارك الإعتماد على ذات من خلال تحقيق التشابك القطاعي على مستوى الإنتاج من خلال علاقات الإعتماد المتبادل بين المؤسسات

المصغرة والمؤسسة الكبيرة من الناحية التكنولوجية والتقنية أي على مستوى الرأسي بما في ذلك علاقة التكامل من خلال عدة أساليب لعل أبرزها في الخبرات العالمية أسلوب التعاقد من الباطن.

- يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها الصناعية أن تندرج ضمنتكنولوجيا ملائمة للإعتماد على ذات من خلال دورة علمية تكنولوجية متكاملة تبدأ بالبحث والتطوير **R&D**مرورا بعملية التصميمات الصناعية والهندسية الأولية وانتهاء بتصنيع السلع التكنولوجية وتحقيق هذه الدورة بإرتكاز على محاور الإبداع والتطوير وكذلك يكنها تحقيق التعميق الصناعي بإقامة صناعة محلية للآلات والمعدات الإنتاجية ويمكن مثلا للصناعات الصغيرة أن تسهم في تحقيق هذه المهمة من خلال تصنيع آلات الورش **" Machine Tools".**

خلاصة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أدوارا عديدة و متعددة فهي كما ذكرنا توفر مناصب شغل و تدعم الصناعات .....إلخ، ولهذا أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رائدا حقيقيا للتنمية المستدامة في المجالات الإقتصادية، الإجتماعية ولكن الذي يجب أن نشير إليه في هذا المقام، هو أن المؤسسات لن تكون لها هذه الأدوار وهذه المكانة ولن تستطيع أن تحقق أهداف المرجوة منها إلا إذا توفر لها محيطا بيئيا مناسب والمساعدة على النشاط من خلال تقديم لمساعدات و التسهيلات لا وبرامج دعم من طرف السلطات المعنية لأننا نجد العديدمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تلبث كثيرا حتى إنهارت و أفلست بسبب ضعف الظروف والعوائق البيروقراطية وغيرها من الأمراض الإدارية المتفشية في بلادنا.

خاتمة

الخاتمة

يجتاز العالم في وقتنا الحاضر مرحلة تتسم بالتنافس الحاد بين البلدان في المجال دعم وترقية فضاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسخيرها لخدمة متطلبات التنمية المستدامة في جميع مجالاتها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، لذلك أصبحت هذه المؤسسات تمثل خيارا إستراتيجيا و البديل الأكثر عملية أمام الدول المتقدمة والنامية، ومن خلال كل ما تطرقنا إليه في بحثنا هذا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة أصبحنا متيقنين تماما أن لهذه المؤسسات إسهام فعال ومباشر على التنمية المستدامة وهذا من خلال ما تتميز به من خصائص وما تقدمه من منافع إقتصادية، إجتماعية وبيئية.

وبعد معالجة ودراسة إشكالية البحث التي تتعلق بـ دور مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائرتم التوصل إلى مجموعة من النتائج وإقتراح جملة من التوصيات.

أولا: إختبار فرضيات البحث

توصلت الدراسة إلى نتائج التي تدعم أو ترفض الفرضيات الموضوعة، وهي كمايلي:

الفرضية الأولى:

-التنمية المستدامة هي إستخدام الموارد الطبيعية بشكل يتضمن حقوق الأجيال القادمة وتستند إلى أبعاد بيئية وإقتصادية.

محققة حيث أننا إستنتجنا في دراسة هذه أن في المؤتمر الذي جاء سنة 1987 بعنوان" مستقبلنا المشترك" في لجنة بروندتلاند، حيث جاء مفاده أن ضرورة الحفاظ على رأس المال الطبيعي وحمايته للأجيال القادمة وحددت مسؤولية الجيل الحالي تجاه ذلك. ومن أجل تحقيق هذا التقرير وجب عليها تطبق أبعاد بيئية وإقتصادية واجتماعية.

الفرضية الثانية:

-تتبنى الجزائر جملة من الآليات الهادفة إلى ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك لدعم فكرة التنمية المستدامة.

محققة حيث أن الجزائر سعت إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إعتمادها على جملة من الآليات التي تهدف إلى ترقية المؤسسات أهمها وزارة صناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار المكلفة لدعم ومرافقة إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

وكذلك تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمتها في مجال توفير مناصب شغل.

الفرضية الثالثة:

-تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هام في تحقيق التنمية المستدامة فهي تعتبر العصب الرئيسي لها.

محققة وذلك بمساهمتها في تحقيق التكامل الصناعي وخلق القيمة المضافة وجلب الإستثمار الأجنبي والقدرة على الإبتكار من جانب المحافظة على البيئة.

ثانيا: النتائج

توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها إلى مجموعة من النتائج

1_ الجانب النظري:

- تؤكد التنمية المستدامة على ضرورة إستغلال الموارد الطبيعية لصالح الإنسان بطريقة لا تؤدي إلى إهدارها أو دمارها.

- إن التنمية المستدامة تسعى تحقيق توازن بين احتياجات الأجيال الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدفها.

- إن صعوبة وضع تعريف عالمي موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع إلى أن كل دولة تضع تعريف خاص بهذه المؤسسات استنادا إلى ظروفها الإقتصادية والإجتماعية، وكذا المعايير الكمية والنوعية التي بتعددها تتعدد الصعوبات في تحديد مفهوم دقيق لها.

- تتمثل أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنوعين هما الأساليب التقليدية والمتمثلة في: التمويل طويل الأجل والتمويل المتوسط الأجل والتمويل قصير الأجل بالإضافة إلى أساليب حديثة وذلك بتمويل عن طريق البنوك الإسلامية.

- إستطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجني العديد من المزايا في تنميتها من خلال إتباع سير التنمية المستدامة وذلك باستغلال العقلاني لمواردها.

- تكمن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة من خلال مساهمتها في الرفع من جانب الإقتصادي والذي يعبر عن مدى مساهمتها القوية في القيمة المضافة، أما من جانب البيئي فكان لها دور فعال في رفع الوعي البيئي وأن انتشارها في كافة الوطن وحتى تموقعها في الأماكن التي يصعب على المؤسسات الكبيرة التواجد فيها (الأرياف، المناطق المعزولة) ساهم في تحقيق الجانب الإجتماعي وذلك من خلق فرص عمل وقلل من عملية الهجرة إلى المدن الكبرى والنزوح الريفي.

2_ الجانب التطبيقي

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الوطني الخام خارج قطاع المحروقات حيث بلغت حوالي 9943.9 مليار دينار جزائري، وتعد مساهمة القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتفعة حوالي 85.77% في سنة 2016 على عكس القطاع العام فهي في تراجع من سنة إلى لأخرى.

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق قيمة مضافة سواء كانت خاصة أو عامة وذلك في معظم الفروع النشاط كتجارة، الزراعة، النقل والمواصلات.

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل بحيث تشير الإحصائيات للسنة 2017 إلى إرتفاع عدد السكان المشتغلين في هذه المؤسسات إلى: 10858000، وهذا على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة والعمومية.

ثالثا: الإقتراحات

على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإنه يمكن إقتراح مجموعة من التوصيات نوجزها فيمايلي:

- الإهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولة وإنشاء المؤسسات سواء على مستوى الجامعات أو على مستوى قاعات الثقافة من أجل توعية الشباب لوجود إختيارات أخرى بدل التفكير في الوظيفة.

- تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير رأس المال، تسهيل مهارات المقاولة لدى الشباب، الحد من الأعباء وحماية حقوق الملكية الفكرية.

- إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجامعات، القطاع الخاص، الجماعات المحلية والغرف التجارية، بغرض تأهيل وإرشاد أصحاب المشاريع، وتقديم المساعدة الفعلية والملموسة في الإدارة، التنظيم والتسويق والتمويل، بالإضافة إلى المساعدات الفنية في عمليات دراسة الجدوى وحتى العملية الإنتاجية.

- فرض رسوم وضرائب كثيرة على المنتجات المستوردة يجعلها غير تنافسية من ناحية السعر مقارنة بمنتوجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- إنشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الإقتصادية، بحيث يهدف السوق إلى تعريف المستهلك بالإنتاج المحلي وميزاته، ويسهل وصل المستهلك إلىأكثر من بدائل المنتجة.

- تشجيع التشاور بين الهيئات الحكومية من جهة والجمعيات أو المنظمات المهنية، في إعداد كل سياسة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: آفاق البحث

* أساليب تطوير التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

*آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الإقتصادية المحلية.

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1 - أنطوان زحلان وطاهر كنعان وآخرون، **النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعادالإقتصادية**، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر والتوزيع، بيروت، 2013.

2 - أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة-مدخل بيئي مقارن**، دار الجامعة، الإسكندرية،2007.

3 - هالة محمد لبيب غنية، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، منطقة العربية لتنمية الإدارية**، طبعة جامعة الدول العربية، مصر،2004.

4 - طاهر محسن غالي منصور، "**المنظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**"، دار وائل لنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، 2009.

5 -كليفوردمومباك، **أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، ت راندة السمرة، مركز الكتب، الأردن، عمان،1998.

6 -كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، **"إدارة المشروعات الصغيرة"**من الألف إلى الياء، دار الحامد للنشر، عمان 2000.

7 - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنت، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** دار المحمدية العامة،2008.

8 - نبيل جواد، "**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسط** مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1428ه، 2007.

9 - نزار عوني اللبدي، **التنمية المستدامة وإستغلال الموارد الطبيعية والطاقة متجددة**، دار الدجلة، الأردن، 2015.

10 - عاطف جابر عبد الرحيم «**أساسيات التمويل والإدارة المالية**"، الدار الجامعة، الإسكندرية2008.

11 - عبد الباسط وفا، **مؤسسات رأس مال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دار النهضة، مصر،2011.

12 - عبد المطلب عبد حميد، **إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر،2009.

13 - عبير شعبان عبده وسحر عبد الرؤوف -القناش- **التنمية الإقتصادية ومشكلاتها**- مشكل الفقر مشكل البيئي- التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع2013.

14 - عربي غربي، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل فايزة، تنمية الموارد البشرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

15 - فتحي سيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

16 - رابح خوني ورقية حسني، **مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك لطابعة والنشر والتوزيع، مصر،2008.

17 - خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة معاصرة**، الدار الجامعية مصر، 2007.

ثانيا: الأطروحات والرسائل

1 - بوزغاية بابة، **توسيع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة**- مدينة بسكرة أنموذجيا- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة خيضر، بسكرة،2016/2015.

2- برجي شهرزاد،**إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2012/2011.

3- كمال دمدوم، **دراسة إقتصادية للصناعة المحلية وأثرها التنموي على ولاية سطيف**، رسالة ماجستير غير منشورة،1995.

4- لزهر عابد، إشكالية التحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة،2013/2012.

5 - مشري محمد ناصر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011.

6 - سليمة غدير، **تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية خاصة في الجزائر**-دراسة تنمية لبرنامج، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

7- سعيد الهواري، **محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة نظرية وتطبيقية**، رسالة الماجستير، بومرداس،2007.

8 - عقبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة خيضر- بسكرة،2015/2014.

9- قادري محمد، **ظاهرة آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة الدكتوراه في الإقتصاد، جامعة الجزائر 2006/2005.

10- قارة بتسام، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي في بالجزائر، -دراسة حالة ولاية مستغانم**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2012/2011.

11- قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**- دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة،2010/2009.

12 - شيان أسيا، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، الجزائر،200/2008.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات والندوات

1- أسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائرية**، ملتقى الدولي السياسات والتجارب التنموية بمجال العربي والمتوسطي التحديات التوجهات الأفاق، جامعة البويرة، الجزائر،26-27 أفريل2012.

2- بوزيان عثمان، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى متطلبات بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، جامعة الشلف(الجزائر)،17و18 أفريل 2008.

3 - بلعادي عمار ورمضان لطفي، **أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية**، ملتقى وطني حوكمة الإدارة البيئية كأحد مبادئ بلوغ التنمية المستدامة، جامعة ماي 1945، قالمة، 2010.

4 - حسين يرقي، إيمان عمرات، **دور المسؤولية الإجتماعية للمنظمات في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة** المؤتمر الدولي ثالث عشر، حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، جامعة بن بوعلي يومي 14-15 نوفمبر 2011.

5 - كروش نور الدين، **سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** -دراسة حالة بورصة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد11، جانفي،2014.

6 - سليمان الناصر وعواطف، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، بحث الملتقى الدولي الأول حول تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطابالإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، بالجزائر يومي 28-29 أكتوبر 2014.

7- عبد اللاوي مفيد، جميلة جوزي، **إجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي05-2013/05/06.

8 - عبة فريد، ومناصريه إسماعيل، **أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية**، الملتقى الوطني الأول آليات حماية البيئة في الجزائر في ظل التنمية المستدامة، جامعة 08ماي 1945قالمة.

9 - عثمان علام، وفتيحة خوميجة، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية** - دراسة حالة ولاية البويرة، ملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح، جامعة عبد الحفيظ وبالصوف -ميلة، يومي19-20 أكتوبر2015.

10- شريف بوقصبة، على بوعبد الله، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر، يومي 05-2013/05/06.

11- توفيق بن الشيخ ولعفيفي الدراجي، **التنمية المستدامة وأبعادها**، الملتقى الوطني حول أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08ماي1945.

رابعا: المجلات والدوريات

1 - أشرف محمد دوابة، **إشكالية تكويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، بحث محكم منشور بمجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، سنة الرابعة والعشرون، القاهرة،أكتوبر2006.

2 - بوهزه محمد بن يعقوب، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة في الدورة تدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها فيإقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، ماي 2003.

3 - إبن عنتر عبد الرحمان، **وقائع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة ميدانية**، مجلة جامعة دمشق المجلد24، العدد الأول، 2008.

4 - جيلالي بوشرف، فوزية بوخيرة - دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البناء الإقتصاد الوطني، مجلة الإستراتجية والتنمية، العدد4.

5 - زرمان كريم، **التنمية المستدامة من خلال الإنعاش الإقتصادي** 2009/2001، المركزالجامعي خنشلة، عدد السابع، جوان 2010.

6 - محمد زيدان، **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الشلف الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع.

7- محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**، مداخلة ضمن دورة تدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الإقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف،25/28/ماي،2003.

8 - ناصر مراد، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث الإقتصادية العربية، العدد46، **سنة** 2009.

9 - عبد الفتاح بوخمخم، وصندرةسايبي، **دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد7، العدد3، 2011.

10- علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد10سنة 2010.

11- صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الإقتصادي الجزائر**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد03، 2004.

خامسا: القوانين والتقارير

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **(المادة 4) من القانون رقم 01-18، المؤرخ في رمضان 1422 الموافق ل 2012/12/12، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 77، (الجزائر)، 15نوفمبر،2001.

2 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المواد 5-6-7-من القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في رمضان 1422 الموافق ل 2012/12/12، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية،**العدد**77، الجزائر، 15 نوفمبر 2001.

3 - وازرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية، **مدونة المؤشرات الإحصائية للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطور القطاع خلال فترة من2010 إلى غاية سداسي الأول من2018.**

سادسا: المراجع باللغة الفرنسية

- N. NEDJADI ET K. KHEBBACHE1، la question du développement durable danse secteur agricole en algerie-proposition dundebat، recueil de communications du colloque internatinai du 07 au 08 avril 2008، tome02.

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، لما يتميز به من فعالية في معالجة الكثير من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية كالبطالة وخلق أنشطة تساهم في النمو الإقتصادي، حيث أصبح إهتمام دول العالم بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة مؤكدة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والتي تؤكد على الوعي البيئي والإهتمام بالتنمية المستدامة.حيث نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الدور الإستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث معتمدين في دراستنا على المنهجين الأول وصفي وذلك بوصف كل ما هو متعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة والمنهج الثاني تحليلي وذلك بتحليل دراسة الإحصائية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التنميةالمستدامة

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - التنمية المستدامة–الجزائر.

Cette étude poret sur le rôle des PME bans la réalisation du développement durable. En raison de son efficacité dans le nombreux problèmes économiques et sociaux tels que le chômage et la création d'activités qui contribeuent a la croissance économique. La ou il est devenu l'attention du monde sur les questions environnementales et le développement durable confirmées par la tenue de conférences et de colloques qui met l'accent sur la sensibilisation envsibisation environnementale et de l'attention au développement durable.

Les mots clé:

Petites et moyennes entreprises – Le développement durable – Algérie.